المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن في كتابه : (النحو الوافي)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصّص النحو والصرف

إشراف

د. محمد بن علي الدّغريري

رئيس قسم الدّراسات العليا بالكليّة

إعداد

الطّالب : توفيق بن زايد محمد الفهمي

١٤٣٢ - ١٤٣٣ هـ

٢٠١١ - ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة :

الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عباس حسن
في كتابه (النحو الوافي) .

خطة البحث :

المقدمة: وتتناول دوافع البحث وخطته والمنهج الذي سيسير عليه .

التمهيد: ويشتمل على ترجمة موجزة لعباس حسن،مع التعريف بكتابه (النحو الوافي).

فصول البحث: ويقوم على ثلاثة فصول مضمنة المباحث؛ كما يلي:

الفصل الأول: الرأي الكوفي في الأدوات؛ وفيه ثلاثة مباحث: الأول: في عمل الأدوات، والثاني: في معاني الأدوات، والثالث: في أحكام الأدوات .

الفصل الثاني: الرأي الكوفي في نظام الجملة؛ وفيه مبحثان: الأول: في إعراب الأسماء، والثاني: في إعراب الأفعال .

الفصل الثالث: الرأي الكوفي في عوارض التركيب؛ وفيه مبحثان: الأول: في التقديم والتأخير (الرتبة)، والثاني: في الحذف والإضمار .

الخاتمة: وتشتمل على نتائج الدراسة .

هدف الدراسة :

الربط بين دراسات القدماء والمحدثين؛ من خلال تسليط الضوء على دعاة التوسع، وعباس حسن من أشهر من يمثل أصحاب هذا الفكر، فقامت هذه الدراسة لتبين مدى إفادة هؤلاء الدعاة من الرأي الكوفي ، وهل كانت هذه الدعوات موجهة بالأساس للتحيز ضد الرأي البصري؟ مع تسجيل نمطية الترجيح عند عباس حسن بين الفريقين، وبيان ماهية هذا التوسع الذي أراده .

أهم النتائج :

خلصت هذه الدراسة إلى أن فكرة التوسع التي أرادها عباس حسن إنما تقوم على التوسع في المنهج، وكان المنهج الكوفي هو المعمول به عنده في الترجيح بين الآراء، وقد أوصله في غالب الأمر إلى موافقة البصريين في كثير مما ذهبوا إليه؛ مما يدل على إلغاء نظرة التحيز ضد آرائهم، مع إفادته من الرأي الكوفي الذي نشد فيه ضالته في بعض المواطن، ولا سيما مع العلم بقبوله منهجهم .

Abstract

Title of Thesis:
Kufi Opinion in the Semantic Ideology at Abbas Hassan in his Book (Al-Nahw Al-Wafi).

Plan of the Study:
Introduction: It deals with the incentives of the research, its plan and its approach.
The Preface: It has the autobiography of Abbas Hassan, with the identification of his book (Al-Nahw Al-Wafi).
Chapters of the Research: It has three chapters, which have the following searches:

- **The first chapter**: The kufi opinion in tools, and it has three searches; the first one is making tools, the second is meaning of tools and the third is the rules of tools.
- **The second chapter**: The Kufi opinion in sentence structure, and it has two searches; the first is about names' syntax and the second is about verbs' syntax.
- **The third chapter**: The Kufi opinion in structure contingencies, and it has two searches; the first one is about bringing forward and delaying, and the second is about elimination and ellipsis.

The conclusion: It has the results of the study.

Aim of the study:

- This study aims at linking between ancestors and modern people though highlighting the callers for expansions. Abbas Hassan is the best one to represent this trend . This study aims to identify the extent of those callers making use of the Kufi opinion. Furthermore, it aims to know Are these calls were addressed to prejudice against Basri trend? Also, identifying the nature of expansion that he wanted.

The most important Results:

- This study led to that the idea of expansion, which Abbas Hassan wanted, depends on the expansion in the approach. The Kufi approach was the adopted one with him. He came to that Al-Basrieen largely accepted what they reached to. This indicates the cancelation of the bias against their opinions. This accompanied with his making sue from the Kufi opinion, especially he accepts their approach.

إهـــــداء

- إلى والدتي ووالدي اللذين لم يحرماني بركة دعائهما، ومدا إلي يد العون في تأسيس مكتبتي العلمية .
- إلى إخوتي الذين لم يدخروا عني نصحا، وتوجيها .
- إلى أستاذ الأستاذين، وزينة العابدين، رحل عنا على غرة، ووكلنا إلى حضرة خياله؛ يداعب آفاق الرؤى منا، وأنى له وأنى ؟

إلى فضيلة الشيخ الدكتور: محمد السيد خاطر

سقى الغيث قبره .

المقدمـــــــة

الحمدلله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحابته ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم النحو من أجل العلوم مكانة، وأرفعها منزلة، وأبعدها شأوًا؛ ويكفي تبيان ذلك اتصاف هذا العلم بصفتين تضمنان له هذه المنزلة؛ وهما: شرف الغرض، ولزوم المنال .

فمن شريف غرضه: استقامة اللسان، وقوة البيان، والعون على فهم كتاب ربنا وسنة رسوله ﷺ ؛ فلا طريق لسبر أغوار الأحكام، وفهم مضامينها، وإدراك خفايا ما اشتمل عليه التركيب: إلا بعد الوقوف على هذا العلم الجليل؛ و يقود ذلك إلى الصفة الثانية في لزوم المنال: وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أن هذا العلم شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو[١] .

وقد بذل السلف المبارك جهودًا عظيمة في دراسة هذا العلم ، واستخراج أصوله وقواعده ، واحتدم التنافس فيما بينهم ؛ فصار لكل قطر مذهب ، ولكل عالم منهج وطريقة يسلكها فيه .

وكان من أوائل من برز من بين هذه الأقطار : مدينتا البصرة والكوفة ، فرسم كل فريق الحدود التي احتذى أمثلتها ، وخالف فيها ؛ فانماز نحو الكوفة عن البصرة، واحتدم الجدال، واشتدت المناقشة بين الفريقين؛ نظرًا لاختلاف مشاربهما .

ومما شدني لدراسة النحو الكوفي أنه وفي مطالعات لكتب النحو : وجدت أن جل ما تنطوي عليه مسطور على أصول المذهب البصري ، وحدوده ، وقواعده ، يقول الكنغراوي[٢] في مقدمته لكتابه (الموفي في النحو الكوفي) ما نصه : « فهذا

---

(١) : ينظر: لمع الأدلة ٩٥ .

(٢) : صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، عضو مجلس المعارف في الآستانة، ومدرس حكمة التشريع =

كتاب نحو وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم ؛ إذ وجدتها أهملت ، وهي تحتاج إلى النظر والتبصر من أهل التأويل ، والفقهاء ، والعلماء ، ويبنى عليها وجوه من القراءات ، والروايات المتحملة عن الفصحاء والبلغاء »[(١)] .

وقد كانت هذه هي النظرة المترسخة في ذاكرتي، فعمدت بها إلى كتب النحاة المحدثين؛ أفتش عن حقيقة الرأي الكوفي، ولا سيما منهم أولئك الذين لاذوا بعزائم التوسع، ونفض غبار الإحن عن الماضي التليد؛ يقول طه الراوي: « وأنت ترى أن البصريين في تشددهم وتحكيم قوانينهم ضيقوا على العربية واسعًا في كثير من المواطن التي تتطلب السعة ، حتى لقد ضاق النحو الذي قدروه بمقاييسهم عن أن يسع نفسه ، وهو في ريعان شبابه ، ونعومة إهابه ، فوقعوا في تلحين خاصتهم ، وكبار أئمتهم ، فقالوا : لحن سيبويه في كتابه ، ولحن فلان وفلان ، وهم من أئمة هذا الشأن ، بله الفقهاء ، والمفسرين ، والمحدثين ، والفلاسفة المتكلمين .

ولاينكر أن بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك ، وابن هشام الأنصاري ، ومن تبعهما ، انتبهوا لهذا الأمر ، وحاولوا أن يفصموا شيئًا من تلك القيود التي لاتجتمع والرواية في مكان ، فكان النجاح حليفهم في مواطن كثيرة ، وبقي على غيرهم أن يتم ما بدأوا به »[(٢)] .

ومما لا شك فيه أن الأستاذ عباس حسن ينخرط في ركب أولئك المتممين؛ فمن يطالع كتابه: (اللغة والنحو بين القديم والحديث) يجد أن مثل هذه الدعوات لاقت صدًى واسعًا بين أرجاء هذا الكتاب التنظيري، الذي أعقبه جانب التطبيق فيما أسماه بـ (النحو الوافي)، فرحت أقلبه باحثًا عن الرأي الكوفي؛ الظاهر النسبة مع الترجيح الخالص للمؤلف، مستصحبًا معي السؤالات التالية:

- هل أفاد عباس حسن من الرأي الكوفي في توجهه ؟
- وهل انطلق في ترجيحه الآراء متحيزًا ضد البصريين ؟

= في جامعتها، توفي سنة ١٣٤٩ هـ . ينظر ترجمته في مقدم كتابه، والأعلام للزركلي ٤/٤٠ .

(١) : الموفي في النحو الكوفي ٩ .

(٢) : من كلمة له صدر بها كتاب : (الموفي في النحو الكوفي) ص ٤ .

- وهل تعني الدعوة إلى نبذ التشدد الانصراف عن الرأي البصري ؟
- وما المنهج الذي اتبعه عباس حسن في الترجيح بين الفريقين ؟
- وعن التوسع الذي أراده عباس حسن: هل هو توسع في الرأي أو المنهج ؟

** خطة البحث :

يقوم البحث على: ثلاثة فصول، مسبوقة بمقدمة، فتمهيد، ومتلوة بخاتمة، مذيلة بالفهارس الفنية؛ على النحو التالي:

١- المقدمة : وتتناول دوافع البحث، وخطته، والمنهج الذي يسير عليه .

٢- التمهيد : ويشتمل على:

أ / ترجمة موجزة لعباس حسن .

بـ / التعريف بكتاب : (النحو الوافي) .

٣- فصول البحث :

الفصل الأول: الرأي الكوفي في الأدوات؛ وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في عمل الأدوات .

المبحث الثاني: في معاني الأدوات .

المبحث الثالث: في أحكام الأدوات .

الفصل الثاني: الرأي الكوفي في نظام الجملة؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في إعراب الأسماء .

المبحث الثاني: في إعراب الأفعال .

الفصل الثالث: الرأي الكوفي في عوارض التركيب؛ وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في التقديم والتأخير (الرتبة) .

المبحث الثاني: في الحذف والإضمار .

٤- الخاتمة : وتشتمل على نتائج الدراسة، والإجابة عن أسئلة البحث .

٥- الفهارس الفنية : وتتألف من:

أ / فهرس الآيات القرآنية .

بـ / فهرس الأحاديث .
جـ / فهرس الأشعار والأرجاز .
د / ثبت المصادر والمراجع .
هـ / فهرس الموضوعات .

** منهج البحث :

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وفق الخطوات التالية:

١. اعتمدت في تحليل المسألة الواحدة على العناصر الآتية:

- نص المسألة: وأورده كما جاء عند عباس حسن، ما لم يكن هناك طول في النص فأكتفي باجتزاء ما يشير لطبيعة المسألة مع النسبة إلى الكوفي .
- دراسة المسألة: وأعمد في هذه الفقرة إلى دراسة متقصية لآراء النحاة فيها، ولا سيما تلك التي عرج عليها عباس حسن، ولا يفوتني أن أسجل هنا صعوبة الوصول إلى الرأي الكوفي في مصادره التي لم تستوف جميع آرائهم؛ مما اضطرني إلى الركون إلى ما جاء في كتب النحاة بعدهم، ومع ذلك لم أتوقف عندها، بل قمت في بعض المسائل بمناقشات لهذه النسبة التي لم تثبت صحتها مقرونة بالدليل .
- رأي عباس حسن: وأقوم هنا بتسجيل رأيه في المسألة، وقد تعمدت تأخيره لما بعد الدراسة؛ حتى تكون الصورة للمسألة مكتملة، يسهل على إثرها تحليل تلك الترجيحات ، ثم أعقبت ذلك بما ترجح عندي في المسألة – وإن كنت ممن لا عند له – .

٢. لم يتضمن البحث تلك المسائل التي يعرض لها عباس حسن دون ترجيح، أو كان منقولاً من عند غيره، واقتصرت على ما كان الترجيح فيها خالصًا له .

٣. عرضت المسائل في المبحث الواحد وفق ترتيب الألفية .

٤. اعتمدت في كل مصدر أو مرجع على طبعة واحدة يسري التخريج منها في جميع البحث .

٥. قد يكون لي مداخلات في المسألة فأفتتحها بـ (قلت، أو أقول)، ومعاذ الله أن يكون ذلك من قبيل الاعتراض على أهل الفضل، وغاية ما لها أنها إشكالات طرأت علي، لم أحر لها جوابًا:

فَالنَّقْصُ مِنْ عِنْدِي وَلِلشَّيْخِ قَدْرُهُ تَشَاوَسُ فِي جَوِّ السَّمَاءِ فَضَائِلُهْ

٦. محاولة توثيق آراء النحاة وأقوالهم من مظانها، وما لم أستطع سبيلاً الوصول إليه أشير له في الحاشية بـ : (يُنظَر رأيه في ...، أو يُنظَر) .

٧. اقتصرت في الترجمة على أعلام النحاة غير المشهورين فيما يظهر لي، وتظل هذه المسألة نسبية، تقيدها نظرة الباحث القاصرة .

وختامًا: فاللهم هذا الجهد، وعليك التكلان؛ جهد يتخلل أطرافه النقص والزلل والهفوة والخلل، وأينا المعصوم ؟

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلالك وعظيم سلطانك، أحمدك أولاً وآخرًا ظاهرًا وباطنًا على ما أنعمت به وتفضلت .

كما لا يفوتني أن أشكر كل ذي فضل لم أعدم نصحه ومشورته، أخص بالذكر شيخي ومشرفي الدكتور: محمد بن علي الدغريري؛ رئيس قسم الدراسات العليا بالكلية؛ فإن له علي أيادي عبقريات حسانًا، أسأل الله أن يثيبه عليها في الدارين؛ فقد رعى هذا البحث ووسمه، وأبان الطريق ورسمه، وقوم من معوجه، وبذل النصح والتوجيه والإرشاد،فلكم أزجي سحائب الشكر والعرفان شيخي الفاضل.

ولا أنسى واجب الشكر لمناقشي الفاضلين، اللذين تكرما عليّ، وفرّغا من وقتهما الثمين في قراءة هذه الرسالة؛ لأصحح خطأً، وأسد هفوة، وأسجل فائدة، وأضيف معلومة؛ ولا سبيل للثناء مع كل ذلك إلا بإخلاص الدعاء، وإليك اللهم تفويض الجزاء .

وكتبه

توفيق بن زايد محمد الفهمي

ليلة الخميس ١٠/ ١٠/ ١٤٣٢هـ

التمهيـــــــد، وفيه :

- ترجمة موجزة لعباس حسن ١٣
- تعريف موجز بكتاب النحو الوافي ١٦

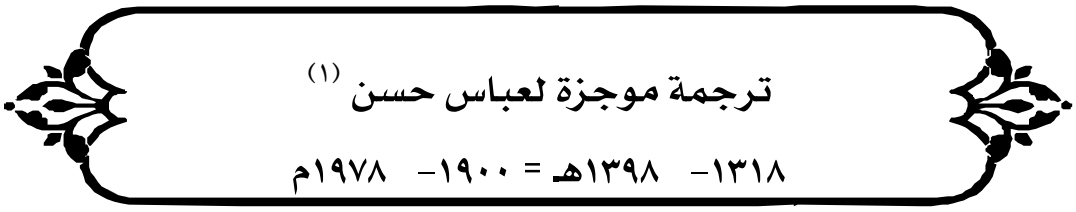

ترجمة موجزة لعباس حسن [١]

١٣١٨- ١٣٩٨هـ = ١٩٠٠- ١٩٧٨م

- الأديب النحوي .
- مولده :

ولد الأستاذ عباس حسن بمدينة: (منوف) بمحافظة: (المنوفية) في (مصر) .

- حياته العلمية والعملية :

تلقى تعليمه الأول في كتَّاب القرية، وبعد أن حفظ ما تيسر له من القرآن، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة التحق بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم، وبعد أن تخرج منها سنة ١٩٢٥م عمل مدرسًا بمدرسة (الناصرية) الابتدائية، ثم تنقل في بعض المدارس الثانوية في القاهرة، وانتقل للعمل مدرسًا للنحو بدار العلوم، وظل بها . رقي أستاذًا مساعدًا، فأستاذًا، إلى أن أحيل على المعاش، واختير لعضوية: (مجمع اللغة العربية) سنة ١٩٦٧م في الكرسي الذي خلا بوفاة المرحوم الأستاذ: علي بدوي .

- مؤلفاته :

١. كتاب (النحو الوافي): أهم كتبه، والذي يعد مرجعًا قيمًا يمكن أن يعول عليه، وهو يتألف من أربعة أجزاء كبار، وسيأتي الحديث عنه قريبا .
٢. كتاب (اللغة والنحو بين القديم والحديث): تناول فيه قضية: اللغة والنحو بين القديم والحديث؛ وهو العنوان الذي اختاره لهذا الكتاب .
٣. كتاب (المتنبي وشوقي): وقد تناول فيه ناحية ريادته للشعر في عصره .
٤. اشترك في كتاب (المطالعة الوافية) بجزأيه للتعليم الثانوي .

---

(١) : ينظر ترجمته وافية في: المجمعيون في خمسة وسبعين عاما ٣٤٩، تتمة الأعلام ٢٦٣/١ .

٥. رسالة بعنوان (رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية): أشار إليها عباس حسن في مقدمته لكتابه (النحو الوافي)[١]، وقد نشرت هذه الرسالة تباعًا في مجلة (رسالة الإسلام)، خلال سنتي ١٩٥٧-١٩٥٨م، وجاوزت صفحاتها المائة .

- نشاطه المجمعي :

قال عنه الدكتور: أحمد عمار يوم استقباله : وعالمنا النحوي الأستاذ عباس حسن، وإن كان يحلو له في هزله أن يصطنع بعض تلك الأفاعيل، فإنه في جده أشد ما يستكره ويستنكر كل ما يعتور النحو من حيل مستثقلات، وتقديرات لخبايا النيات، وإرجاف بخفايا المضمرات . بل إن حبه للنحو حبًّا جمًّا، وتدلهه فيه مستهامًا به صبًّا، واستيقانه أنه من أجل علوم اللغة نفعا وجدوى: كل ذلك لم يثنه عن أن يشنها حملات صدق شعواء على كل ما يشوب النحو من متعارف المعايب، ومتثاقل المثالب .

ومن كلماته وبحوثه التي ألقاها في المجمع:

١. كلمته في حفل استقباله . (مجلة المجمع ج ٢٢) .
٢. كلمته في استقباله الأستاذ: علي الجندي . (مجلة المجمع ج ٢٥) .
٣. كلمته في استقباله الأستاذ: علي السباعي . (مجلة المجمع ج ٣٠) .
٤. كلمته في تأبين الأستاذ: علي الجندي . (مجلة المجمع ج ٣٣) .
٥. كلمته في تأبين الأستاذ: علي السباعي . (مجلة المجمع ج ٣٤) .
٦. بعض الشوائب في النحو . (البحوث والمحاضرات دورة ٣٥) .

وكان منذ أن انضم الأستاذ عباس حسن إلى ركب المجمعيين وهو يتابع أعمال المجمع، ويشارك فيها مشاركة جادة؛ كما يصفه الدكتور: إبراهيم مدكور - رئيس

(١) : النحو الوافي ١/١ .

المجمع - في جلسة تأبينه بقوله : ورحل عنا على غرة فحرمنا من صوت جهير قلَّ أن تمر جلسة دون أن نسمعه؛ مما يشهد بمدى الجهد الذي كان يبذله في خدمة اللغة والمجمع .

وقد شارك في نشاط لجان عدة بالمجمع منها: (لجنة المعجم الكبير)، و (لجنة الأصول)، وبعض لجان المجمع العلمية، وفي جلسات مجلسه، ومؤتمره .

* * *

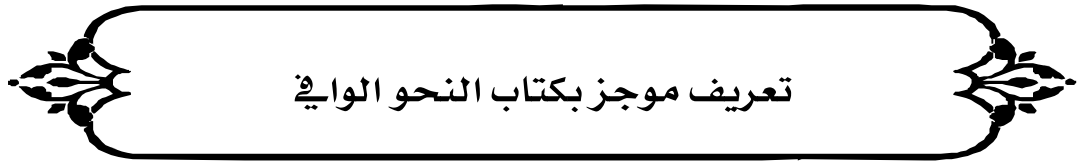

تعريف موجز بكتاب النحو الوافي

وليس هناك أبين ولا أصدق من تعريف صاحب الكتاب، الذي قلده ديباجة مسطور عليها دستور التأليف ، والمنهج الذي سار عليه، فلم أشأ أن أتقدم بين يديه، ملخصًا ما أورده في نقاط، عَلِّيَ أن أضيف لها ما تيسر لي من الوقوف عليه؛ وأبرز هذه النقاط :

- تجميع مادة النحو وما يتصل به من الصرف في كتاب واحد، على أن تقسم فيه كل مسألة قسمين:

أحدهما: موجز دقيق، يناسب طلاب الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات دون غيرهم غاية المناسبة، ومكانه: (أول المسألة، وصدرها) .

الثاني: يقع بعد نهاية كل مسألة، بعنوان مستقل؛ هو: (زيادة وتفصيل)، ويلائم الأساتذة والمتخصصين .

- العناية بلغة الكتاب وضوحًا وإشراقًا، فلا تعقيد ولا غموض ولا حشو، وسار فيه على نهج الأولين في اصطلاحاتهم، دون تفكير في تغييرها .
- اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة في أداء مهمتها؛ من توضيح القاعدة، وكشف غامضها في سهولة ويسر واقتراب؛ لهذا جرى الترك لكثير من الشواهد القديمة؛ لأنها مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة، وبالمعاني التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدًا لا يطيقهما . فإن خلت من هذا العيب ومن هذا الابتذال، وتجملت بالوضوح والطرافة؛ فقد يستبقيها .
- الفرار من العلل الزائفة، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، دون تعصب لبصري أو كوفي أو بغدادي أو أندلسي أو غيرهم .
- تدوين بعض المراجع أحيانًا في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها .
- عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف .
- تسجيل أبواب النحو مرتبة ترتيب ابن مالك في ألفيته .

- (الحاشية أو الهامش): وقد ترددت المعلومات المسجلة فيه غالبًا بين ثلاثة أصناف:
١. الإشارة أحيانًا خلال دراسة بعض المسائل إلى صفحة سابقة أو لاحقة إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة؛ كي يتيسر لمن شاء جمع شتاتها في سهولة ويسر .
٢. الإبانة والإفصاح عن كلام لا يتضح في المتن؛ بتعريفه، أو الاستشهاد له، وإعطائه مزيد اهتمام في الحاشية .
٣. قد يتطرق أحيانًا لشرح مسائل كاملة في الحاشية إذا دعت الحاجة .
- ومن أبرز مزايا هذا الكتاب تسجيل مؤلفه لنزر من البحوث والمحاضرات العلمية ، وإيرادها في مكانها الملائم؛ وكأنه يقدم في المسألة طرفة بين دراسة القدماء والمحدثين، وهذا جد نافع لطلبة علم النحو والمشتغلين به .

* * *

فصول البحث :

الفصل الأول : الرأي الكوفي في الأدوات .

المبحث الأول : في عمل الأدوات ، وفيه :

١ – حكم (لا) النافية بعد حرف الجر ١٩

٢ – ناصب المضارع المسبوق بلام التعليل ٢٧

٣ – ناصب المضارع بعد (كما) ٣٣

٤ – إعمال (إذن) إذا سبقت بـ (إنّ) واسمها وتلاها المضارع ٣٨

٥ – حذف (أنْ) والنصب بها في غير مواضعها ٤٤

٦ – جزم المضارع بعد (لا) النافية ٥١

حكم (لا) النافية بعد حرف الجر

نص المسألة :

يقول عباس حسن : « ... كما يجوز الفصل بين الجار ومجروره بـ (لا) النافية ... ، والكوفيون يعتبرون (لا) في هذه الحالة اسمًا بمعنى (غير) مجرورًا بحرف الجر الذي قبله ، وأنّ (لا) مضاف ، والكلمة التي تليه هي المضاف إليه .

أما غير الكوفيين فيعتبره حرفًا باقيًا على حرفيته لا يتأثر بالعوامل ، وإنما هو زائد معترض بين الجار والمجرور ، وأنه مع زيادته يؤدي معنى النفي ، وتظهر آثار الحرف الجار على ما بعده ...»[(١)] .

دراسة المسألة :

معلوم أن (لا) النافية للجنس من الحروف العاملة ، وهي محمولة في العمل على (إن وأخواتها) ؛ فيبنى معها الاسم على الفتح ، وترفع الخبر ، ومعلوم أيضا أن حرف الجر من الحروف العاملة ؛ لكنه عامل فيه قوة ؛ بدليل : أنه لايعلق عن العمل[(٢)] ، وهذا ما حدا بالنحاة إلى إبطال عمل (لا) النافية للجنس إذا دخل عليها جار – على خلاف في ذلك سيأتي – لئلا يتسلط عاملان على معمول واحد ، ولأن حرف الجر أقوى في العمل من (لا) النافية ؛ لمجيئها غير عاملة في مواضع كأن تدخل على الفعل من نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾[(٣)] .

وقد اختلف النحويون في ماهية (لا) النافية بعد حرف الجر في نحو قولهم :

---

(١) : النحو الوافي ٢ / ٤٣٢ بتصرف .

(٢) : ينظر : البصريات ١ / ٦٨٣ ، شرح قواعد الإعراب ، للقوجوي ٤١ .

(٣) : الأنفال : ٢٥ .

(جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شيءٍ) .

فذهب البصريون[١] إلى أن (لا) حرف نفي لاعمل له ، وأن النكرة بعده مجرورة بحرف الجر السابق على (لا) ، وحكموا على (لا) النافية في الروايتين بالزيادة ، وقد أوضح المرادي مرادهم من الزيادة أنها زيادة من جهة اللفظ ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وليست زائدة من جهة المعنى ؛ لأنها تفيد النفي ؛ فلا يجوز إخراجها من الكلام ؛ لئلا يصير النفي إثباتًا[٢] ، قال المالقي : « وهو اصطلاح النحويين في الزيادة ؛ كما يقولون في الألف واللام من : الذي ، والتي ، والآن ، واللات ، والعُزّى ، وأن الزيادة فيها كائنة ، ولكن لا يستغنى عنها ، وأكثرهم يصطلح بالزيادة على ما دخولها كخروجها ، وكلٌّ صحيح »[٣] .

وذهب الكوفيون[٤] ومن وافقهم[٥] إلى أن (لا) اسم بمعنى (غير) ، وهو مبني لوقوعه موقع الاسم ، ومحله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة بعده ؛ فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

وقد استشهدوا بقوله تعالى : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٦] ؛ حيث عطفت (لا) على (غير) . ومما يؤيد هذا التفسير قراءة عمر ، وعلي ، وأُبيّ ،

---

(١) : ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٠ ، رصف المباني ٣٤٢ ، البيان للأنباري ١ / ٤١ ، الجنى الداني ٣٠٠ ، أوضح المسالك ، الحاشية ٢ / ٥ ، مغني اللبيب ٣ / ٣١٦ – ٣١٧ ، همع الهوامع ٢ / ٢٠٨ ، شرح التصريح ١ / ٢٣٧ ، حاشية الخضري ١ / ١٤١ .

(٢) : ينظر : الجنى الداني ٣٠٠ .

(٣) : رصف المباني ٣٤٢ .

(٤) : ينظر : حاشية ١ ، من الصفحة نفسها .

(٥) : وافقهم الهروي في الأزهية ١٦٠– ١٦١ ، والصبان في حاشيته ٢ / ٢٥٥ ، ومحمد عبدالعزيز النجار في ضياء السالك ١ / ٣٤٠ .

(٦) : الفاتحة : ٧ .

وأبي بكر ، وعلقمة ، والأسود ، وعبدالله بن الزبير : ﴿ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ ﴾ [١] .

فرُدّ عليهم أنها إنما دخلت في الكلام توكيدًا لمعنى النفي الذي في (غير)[٢] ، وأيضًا لئلا يُتوهّم عطف (الضالين) على (الذين) في قوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [٣] .

وقد أنشد الكوفيون للأسود بن يعفر :

تَحِيَّةَ مَنْ لا قَاطِعٍ حَبْلَ وَاصِلٍ وَلا صَارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِينَا[٤]

بخفض (قاطع ، وصارم) . أراد : تحية إنسان غير قاطع حبل من يصله[٥] .

وشواهد الكوفيين في ما مر من السماع وإن كان لا يظهر فيها اسمية (لا) بعد حرف الجر إلا أنها ترشد إلى فقه الدليل عندهم؛ لتوجههم إلى أصل الخلاف الذي لم يوافقه فيه غيرهم من النحويين من القول باسمية (لا)، فأرادوا إثبات هذا الأصل أولًا، ثم يحمل عليه ما بعده من القول باسمية (لا) إذا دخل عليها حرف الجر؛ ومن أجل ذلك عارض الفراء من قال بزيادة (لا) في قولهم (جئت بلا زادٍ)؛ لأنه يرى أنها لا تزاد إلا بعد الجحد، وأنشد في ذلك:

ما كان يرضى رسولُ الله دينهمُ والطيبان أبو بكر ولا عمرُ[٦]

أما من القياس فقد حملوا الاسمية في (لا) على الحكم باسمية (عن)

---

(١) : ينظر:معجم القراءات١ / ٢٤ . وانظر لاحتجاج الكوفيين بالآية: معاني القرآن للفراء ١ / ٨ ، الأزهية للهروي ١٦٠ ، مشكل إعراب القرآن للقيسي ١ / ١١١ ، التبيان للعكبري ١ / ١٦ ، تاج العروس ٤٠ / ٤٦٢ .

(٢) : ينظر : الجنى الداني ٣٠١ ، تاج العروس ٤٠ / ٤٦٣ .

(٣) : ينظر : الجنى الداني ٣٠١ .

(٤) : ديوانه ٦٣ .

(٥) : ينظر: الأزهية ١٦١ .

(٦) : لجرير في الديوان ٢٠١، وينظر: معاني القرآن للفراء ٨/١ .

و (على) إذا دخل حرف الجر عليهما ، وكذلك (الكاف) إذا دخل عليها حرف الجر ، أو وقعت في موضع اسم[١] .

فرد عليهم من وجهين :

أحدهما : أن هناك فرقًا بين الموضعين ؛ ذلك أن (عن) و (على) و (الكاف) لم تثبت فيها الزيادة وهي مقدرة بالأسماء في موضع لايحكم عليها بالزيادة . بخلاف (لا) فإنها قد ثبتت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب كقوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[٢] ، ومواضع غير هذا ؛ فلما دخلت بين العامل والمعمول ، وما يحتاج بعضه إلى بعض ، ولم تؤثر أو تتأثر دل قطعًا على الحكم بزيادتها[٣] .

الثاني : أن تقدير الأسماء في الحروف لايخرجها إلى الاسمية ، كما أن تقدير الفعل فيها لايخرجها إلى الفعلية ، ألا ترى أن (رُبّ) بمعنى : أُقلِّل ، و (ليت) بمعنى : أتمنى ، و (كأنّ) بمعنى : أُشبِّه ، و (لعل) بمعنى : أترجّى ، ولا يخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية ، وكذلك إذا قُدِّرت (لا) بـ (غير) في المعنى لايخرجها ذلك إلى الاسمية[٤] .

وأما عن مجيء ما بعد (لا) مبنيًّا على الفتح مع اتصالها بالجار :

فيذهب الفارسي وابن جني[٥] إلى جواز إعمالها ؛ لما روي عن بعض العرب : (جئت بلا شيءَ) ، حيث ركب الاسم مع (لا) نظرا إلى لفظ (لا) فقيل : (كنتُ بلا مالَ) ، وذلك كما بني مع (لا) الزائدة ، نظرًا إلى لفظها ، كما أنشد

---

(١) : ينظر : رصف المباني ٣٤٢ ، الجنى الداني ٣٠١ .

(٢) : الأعراف : ١٢ .

(٣) : ينظر : رصف المباني ٣٤٢ ، الجنى الداني ٣٠١ .

(٤) : ينظر : رصف المباني ٣٤٣ .

(٥) : ينظر: الحجة ١/١٦٩-١٧٠، شرح التصريح ١ / ٢٣٧ .

الفرزدق :

لو لم تكن غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لها إليَّ ، لَامَ ذَوُو أَحْلَامِهِمْ عُمَرَا[١]

فـ (لا) زائدة ، وقد اعتبرت فبني الاسم لها ، فالأولى جواز البناء ، مع عدم زيادتها[٢] .

والجمهور يحمل رواية الإعمال على الندور[٣] معللا ذلك بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : تعذُّر تقدير (مِن) بعدها ؛ إذ لايجوز : (بلا من شيءٍ)[٤] .

الوجه الثاني : أن عمل (لا) إنما كان لمشابهتها (إنّ) ، وبتوسطها يبطل الشبه ؛ لأنّ (إنّ) لابد لها من التصدر[٥] .

الوجه الثالث : تعليق حرف الجر عن العمل[٦] .

والحق أن حرف الجر ليس معلقًا ؛ ذلك أن الجار دخل بعد تركيب (لا) مع اسمها تركيب (خمسةَ عشرَ) ؛ فصارت (لا) وما ركب معها في موضع جر ؛ لجريانهما مجرى الاسم الواحد[٧] .

ولا خبر لـ (لا) في هذه الحالة ؛ لأنها صارت فضلة[٨] .

فائدة : في قولك : (أتيتك يومَ لا حرّ ولا برد) حكى الأخفش في (حرّ ،

---

(١) : ديوانه ٢٠٣ .

(٢) : ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٥٨ .

(٣) : ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٥٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ ، التذييل والتكميل ٥ / ٢٥٢ ، أوضح المسالك ٢ / ٥ ، الجنى الداني ٣٠١ ، شرح التصريح ١ / ٢٣٧ .

(٤) : ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٥٨ .

(٥) : السابق .

(٦) : ينظر : الجنى الداني ٣٠١ .

(٧) : ينظر : شرح التصريح ١ / ٢٣٧ .

(٨) : ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٤ ، شرح التصريح ١ / ٢٣٧ .

وبرد) الأوجه الثلاثة :

فالرفـــع : على أن (لا) ملغاة ، أو عاملة عمل (ليس) .

والفتـــح : على أن (لا) عاملة عمل (إنَّ) .

والجـــر : على أنّ (لا) زائدة .

قال الصبان : « ولو جعل الجر على أنَّ (لا) اسم بمعنى (غير) لكان أوضح »[(١)] .

رأي عباس حسن :

رجح الرأي الكوفي معللا ذلك بكونه أكثر وضوحًا من جهة الإعراب؛ يقول : « تعرب (لا) اسمًا بمعنى (غير) .... ، و (لا) مضاف ....، وهذا أوضح إعراب »[(٢)] .

وأتساءل هنا:

- هل يكفي (وضوح الإعراب) في ترجيح رأي على آخر ؟
- أيهما أدعى في الوضوح: أن يطرد الشيء على باب واحد، ولا يختلف، أم بتعدد أحكامه؛ من تردد (لا) النافية بين الحرفية والاسمية ؟

والذي يظهر بمقتضى هذين السؤالين أن عباس حسن لم يستثمر الرأي الكوفي في علة ترجيحه مذهبهم، بل يُلمس في تعليله تهوين وتضعيف لرأيهم؛ لاسيما أنهم اعتدوا بسماعات وأقيسة هي أقوم في الترجيح مما اعتل به .

* * *

ويرى الباحث أن الكوفيين بنوا مذهبهم على شواهد معتبرة في السماع والقياس ، ولهم أن يحملوا القول باسمية (لا) في هذه المسألة وخروجها من الحرفية على خروج (ليس) من الفعلية إلى الحرفية في رواية : (ليس الطيبُ إلا المسكُ)[(٣)]

---

(١) : حاشية الصبان ٢ / ٢٥٥ ، وقد أشار للحكاية تحت العنوان المذكور (فائدة) .

(٢) : النحو الوافي ١ / ٦٨٩ .

(٣) : تنظر الرواية في الهمع ٢ / ٨٠ . وحاصلها أن النحاة ذهبوا في هذه الرواية عن (ليس) إلى ثلاثة مذاهب : =

؛ ذلك أن الأسماء أقرب إلى الحروف من الأفعال ؛ فقد حمل النحاة علة بناء الاسم على الشبه الحرفي ، كما أن هناك أدوات تعاقبت عليها الاسمية والحرفية من نحو : (ما ، عن ، على ، الكاف) ، ولم يوجد ذلك في الأفعال إلا على ندرة وقلة ، ولم يمنع هذا البعد في الأفعال عن الحروف النحاة من إعطاء (ليس) وصف الحرفية في رواية : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) .

ومع ذلك يترجح عندي القول البصري لما يلي :

أولا : وجود التخريج المناسب للسماع الذي أورده الكوفيون؛ بحمل (لا) على الزيادة؛ والمراد بالزيادة هنا: من جهة اللفظ، لا المعنى .

ثانيا : أنه قد ثبت لـ (لا) الزيادة بين العامل ومعموله ، فلم تؤثر ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى مابعدها ، فقد زيدت بين الناصب ومنصوبه ؛ كقوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [(١)] ، وبين الجازم ومجزومه ؛ كقوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [(٢)] ، فلا ضير أن تزاد بين الجار ومجروره .

ثالثا : أن حمل (لا) على الزيادة مع بقائها على أصلها الذي هو الحرفية أولى من الخروج عن هذا الأصل ، مع وجود وجه دليل معتبر يردها لأصلها[(٣)] .

رابعا : أن رواية الإعمال في قولهم : (جئت بلا شيءَ) تلمح إلى اعتبار حرفيتها في لغة الإهمال : (جئت بلا زادٍ) .

خامسا : أن في الرأي البصري مراعاة لطرد الباب على وتيرة واحدة .

= فالجمهور قالوا بحرفيتها ومنعوا التأويل ؛ لأنها لغة ، والفارسي وأبونزار تأولوا ولم يخرجوها عن الفعلية ، والعكبري قال بأنها فعل لفظا ، زال حكمه الإعرابي ، وبقيت دلالته على النفي على حد زيادة (كان) ، وهو أقربها ؛ لما فيه من الجمع بين المذهبين الأولين من ترك التأويل ، وإبقائها على فعليتها .

(١) : المائدة : ٧١ .

(٢) : التوبة : ٤٠ .

(٣) : قال الفارقي في (تفسير المسائل المشكلة) معلقا على وجه مراعاة الأصل: ((وهذا لعمري يجب أن يراعى ما وجد إليه السبيل)) ص : ٤٩ .

وقد عُرِّف مصطلح (طرد الباب على وتيرة واحدة) بأنه : تعميم حكم ثبت في بعض أفراد الباب لعلة على سائر الباب مع انتفاء العلة ؛ ليكون الباب على طريقة واحدة ، ولا يختلف .

ووجه الترجيح به في هذه المسألة : أنه قد ثبت لـ (لا) النافية الزيادة بين متلازمين إذا وليت عاملًا قد فصلته عن معموله الذي هو الفعل كما تقدم من زيادتها بين الناصب ومنصوبه الفعل ، والجازم ومجزومه ، وهي ههنا وقعت بين العامل ومعموله الذي هو الاسم ؛ فالحكم بزيادتها بين العامل ومعموله الاسم حملًا على اطراد زيادتها بين العامل ومعموله الذي هو الفعل أولى من الخروج بها عن أصلها في باب الحرفية ؛ ليكون الباب على طريقة واحدة .

وهذا المصطلح – أعني طرد الباب على وتيرة واحدة – من الأدلة النحوية المعتبرة لترجيح رأي على آخر[(١)] .

والله أعلم بالصواب .

(١) : ينظر : طرد الباب على وتيرة واحدة ، د. محمد بن حماد القرشي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج ١٥ ، ع ٢٥ ، شوال ١٤٢٣ هـ .

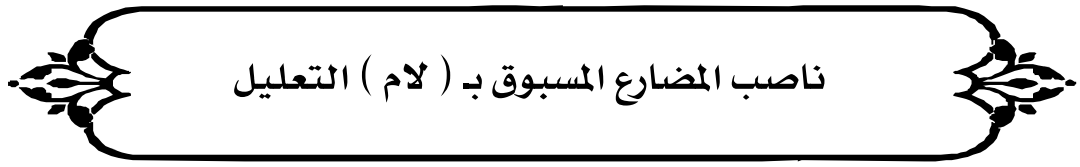

ناصب المضارع المسبوق بـ (لام) التعليل

نص المسألة :

يقول عباس حسن : « ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بـ (لام) التعليل منصوبًا ، كقوله تعالى : ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[(١)] ، فما الذي نصب المضارع (يغفر) ؟

قيل منصوب بـ (أنْ) مضمرة جوازًا بعد اللام ، وقيل منصوب بـ (كي) مضمرة جوازًا بعدها عند الكوفيين »[(٢)] .

دراسة المسألة :

اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد (لام) التعليل إلى أربعة مذاهب :

المذهب الأول : ناصبه (أنْ) المضمرة جوازًا بعد اللام ؛ وعليه جمهور البصريين[(٣)]

وقد احتجوا بأمرين :

أحدهما : أنه إنما جعلنا العمل لـ (أنْ) دون اللام ؛ ذلك أن لام التعليل من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لايجوز أن تكون عوامل للأفعال ؛ فوجب تقدير(أنْ)[(٤)] .

والثاني : أنه إنما وجب تقدير (أن) دون غيرها ؛ لأنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر[(٥)] .

فاعترض عليهم بوقوع (كي) بعد اللام ، وهي مع الفعل في تقدير المصدر ؛

---

(١) : الفتح : ٢ .

(٢) : النحو الوافي ٤ / ٣٠٢ .

(٣) : ينظر : الكتاب ٣ / ٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣١ – ٣٣٢ ، وتنظر المسألة بتمامها في: الإنصاف ٥٧٥/٢ وما بعدها .

(٤) : ينظر : المقتضب ٢ / ٧ ، تمهيد القواعد ٨ / ٤٢٥٧ .

(٥) : ينظر : الإنصاف ٥٧٦/٢ ، الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٤ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٩٣ .

فلم لايكون لها العمل مضمرة ؟[١]

فرد على هذا الاعتراض من وجهين :

الأول : أنَّ (أنْ) هي أم الباب ، فكان تقديرها أولى من تقدير غيرها[٢] .

الثاني : أنّ لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها ؛ فهي يليها الماضي والمستقبل ، بخلاف أخواتها فلا يليها إلا المستقبل ؛ فلأجل ذلك جعل لها مزية على أخواتها بالإضمار[٣] .

المذهب الثاني : أن الناصب للمضارع هي (لام) التعليل نفسها ، فإذا ذكرت (أنْ) بعد اللام فـ (أنْ) مؤكدة لها في نحو قوله تعالى : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[٤] ، وهو قول جمهور الكوفيين[٥] ، ومن حججهم :

١ – أنّ اللام قامت مقام (كي) ؛ ولهذا تشتمل على معنى (كي) ، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه[٦] .

فاعترض عليهم : بأنّ (كي) لاتنصب بنفسها على سبيل الإطلاق ، وإنما يُنصب ما بعدها تارة بتقدير (أنْ) ؛ لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير (أنْ) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أنْ) حرف جر ، كما أنّ اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف

---

(١) : ينظر : أوضح المسالك ، الحاشية ٤ / ١٩٢ .

(٢) : ينظر : الإنصاف ٢/٥٧٦ .

(٣) : ينظر : شرح المفصل ٧ / ٢٠ .

(٤) : الزمر : ١٢ .

(٥) : ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٢٠، ٢٦١، شرح القصائد السبع الطوال ٧٥ ، ٢٩٧ .

(٦) : ينظر : الإنصاف ٢/٥٧٥، ائتلاف النصرة ١٥١ .

الجـر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب[١] .

ثانيا : أما كونها مشتملة على معنى (كي) فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل ، ألا ترى أنّ اللام بمعنى (كي) في قولك : (جئت لأكرمَك) وإن كانت اللام حرف جر و (كي) حرف نصب[٢] .

٢ – أنها إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، كقولك : قمت لتقومَ ، فأشبهت (إنْ) الشرطية ، فجزموا بـ (إنْ) ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن المضارع إنما ارتفع لخلوه من عوامل النصب والجزم[٣] .

فاعترض عليهم من أوجه[٤] :

أحدها : أننا لانسلم أنها تفيد معنى الشرط ، وإنما تفيد التعليل .

ثانيا : أنها لوكانت تفيد معنى الشرط لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم .

ثالثا : قولكم إن الرفع يبطل مذهب الشرط فكذلك النصب يبطله أيضا .

٣ – أنه لايجوز أن يقال: إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء ؛ لأنه لوجاز أن يقال: إنّ هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة ، والفعل ينتصب بعدها بتقدير (أنْ) لجاز أن يقال : أمرت بتكرمَ ، على تقدير : بأن تكرمَ ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده[٥] .

فرد عليهم من وجهين : أحدهما : أن حروف الجر لاتتساوى ؛ فإن اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم ، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لمَ فعلتَ ؟[٦]

---

(١) : ينظر: الإنصاف ٥٧٧/٢ .

(٢) : السابق .

(٣) : ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٩ ، الإنصاف ٥٧٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥١٣/٣ .

(٤) : ينظر : الإنصاف ٥٧٨/٢ .

(٥) : ينظر : الإنصاف ٥٧٨/٢ ، شرح المفصل ٧ / ٢٠ .

(٦) : السابق .

ثانيا : أنه إنما خص الإضمار باللام دون غيرها من حروف الجر ؛ استخفافًا ؛ لكثرة استعمالها[١] .

٤ – أننا نسلم بأنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ؛ ذلك أنها تعمل الجزم في الأفعال في الأمر والدعاء نحو : لِيقمْ زيد ، وليغفرِ الله لعمرو ، فكما جاز أن تعمل الجزم في المضارع جاز أن تعمل فيه النصب أيضًا .

فرد عليهم من وجهين :

أولهما : أنه إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل .

ثانيا : أنّ لام الجر غير لام الأمر ؛ ذلك أنّ لام الجر لاتقع مبتدأة ، بل لابد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، فبان الفرق بينهما[٢] .

المذهب الثالث : أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو (أنْ) مضمرة بخصوصها ، بل يجوز أن يكون الناصب هو (أنْ) مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو (كي) مضمرة ، وهو قول السيرافي ، وابن كيسان[٣] .

وقد احتجّا بأن كلّا من (أنْ) ، و (كي) يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار (أنْ) كما في قوله تعالى : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٤] ، وإظهار (كي) كما في قوله تعالى : ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٥] .

ويرد على هذا القول ماذكره جمهور النحويين من استحقاق (أنْ) للإضمار ؛ لأنها أم الباب ، ولأن الأكثر إضمارها ، كما أنه يكره إضمار (كي) ؛

---

(١) : ينظر : تمهيد القواعد ٨ / ٤٢٥٨ ، المقاصد الشافية ٦ / ٣٠ .

(٢) : ينظر : الإنصاف ٢/٥٧٨ – ٥٧٩ .

(٣) : ينظر رأيهما في : المساعد ٣ / ١٠٨ ، الهمع ٤ / ١٤٠ .

(٤) : الزمر : ١٢ .

(٥) : الحديد : ٢٣ .

لئلا يجتمع حرفان لهما المعنى نفسه[١] .

المذهب الرابع : أن الناصب للمضارع هو اللام ؛ لنيابتها عن (أنْ) المحذوفة ، فإذا أظهرت (أنْ) بعد اللام كان العمل لها ؛ إذ لاعمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معًا ؛ إذ لايعمل عاملان في معمول واحد ، ولايمكن إنكار إظهار (أنْ) بعد لام التعليل ، وهو وارد في القرآن الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب[٢] .

قال أبوحيان : وذلك باطل ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر ، وعوامل الأسماء لاتعمل إلا في الأسماء[٣] .

رأي عباس حسن :

يرى عباس حسن الأخذ بمذهب جمهور البصريين في أنّ الناصب للمضارع بعد لام التعليل هي (أنْ) المضمرة جوازًا معللاً ذلك بقوله : « أنّ الأكثر هو إضمار (أنْ) ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمرة ، وجوبا ، أو جوازًا »[٤] .

فالكثرة والشيوع معمول بهما في ميزان تقويم رأي على آخر، وذلك بناء على ما أثبته عباس حسن من أن للنحويين في المسألة قولين؛ يجمعهما الإضمار، وتتجاذبه الأداتان (أنْ) و (كي)، ومعلوم أنه لـ (أنْ) من كثرة الإضمار وشيوع العمل ما لايتحصل في الأداة (كي)؛ وعليه: تكون علة الترجيح التي أقرها عباس حسن صحيحة .

---

(١) : ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٥ .

(٢) : ينظر رأيه في : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٢٠ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٩٢ .

(٣) : نقله عنه السيوطي في : الهمع ٤ / ١٤٠ .

(٤) : النحو الوافي ٤ / ٣٠٢ .

ولكن يبقى أنه نسب للكوفيين القول بإضمار (كيْ) بعد اللام، وليس بصحيح؛ لأنهم يجعلون العمل للام نفسها أصالة - كما هو مذهب جمهورهم - ، أو نيابة عن (أنْ) المحذوفة - كما يرى ثعلب - [(١)].

ويردهما ما ذكره أيضًا عباس حسن من أن شيوع العمل أظهر في (أنْ) دون غيرها .

* * *

ويترجح عندي القول بما ذهب له جمهور البصريين؛ لقوة أدلتهم، ومناقشاتهم في المسألة. والله أعلم بالصواب .

(١) : ينظر: الهمع ٤/١٤٠ .

ناصب المضارع بعد (كما)

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي : « ما الذي نصب المضارع في البيت القديم وهو :

وطرفُك إما جئتنا فاحبسَنّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

..... ، وقيل : إن (كما) تنصب أحيانًا بنفسها ، وأن معناها (كيما) » .

قال في الحاشية : « وهذا مذهب الكوفيين »[١] .

دراسة المسألة :

يذهب جمهور الكوفيين[٢] إلى أنّ (كما) تأتي بمعنى (كيما) ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، وقد استحسنه الأخفش[٣] ، وأبوالعباس المبرد[٤] ، والمالقي[٥] ، وابن مالك[٦] ، والمرادي[٧] .

وقد احتجوا بأنّ ذلك جاء كثيرًا في كلامهم ، يقول صخر الغي :

جاءت كبيرٌ كما أُخفِّرَها والقومُ صِيدٌ كأنهم رَمِدوا[٨]

وقال عمر بن أبي ربيعة :

وطرفُك إما جِئتَنا فاصرفنَّه كما يحسِبوا أن الهوى حيثُ تنظرُ[٩]

---

(١) : النحو الوافي ٤ / ٣٠٧ .

(٢) : ينظر : مجالس ثعلب ١٢٧ ، شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ١٨٥٣ ، معاني الحروف ، للرماني ٩٩ .

(٣) : ينظر رأيه في : الخزانة ٨ / ٥٠١ .

(٤) : ينظر رأيه في : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٣٨٠ .

(٥) : ينظر : رصف المباني ٢٨٨ .

(٦) : ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٧٣ .

(٧) : ينظر : الجنى الداني ٤٨٣ .

(٨) : ديوان الهذليين ٢/٦١. وجاءت روايته: (كيما أخفرها) فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٩) : ديوانه ١٢٧. وروايته: (لكي يحسبوا) فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

وقال رؤبة :

لاتَظلِموا الناس كما لاتُظلَموا[١]

وقال عدي بن زيد :

اسمع حديثًا كما يومًا تحدثه عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا[٢]

ويقول أوس بن حجر :

يقلِّب عينيه كما لأخافَه تشاوَسْ رويدا إنني مَن تَأَمَّلُ[٣]

وذهب جمهور البصريين[٤] إلى أنّ (كما) لاتأتي بمعنى (كيما) ، ولايجوز نصب ما بعدها بها ، ووافقهم في ذلك من الكوفيين هشام[٥] .

وقد احتجوا لصحة ما ذهبوا إليه من وجهين:

أحدهما: أنه إنما قلنا: إنه لايجوز النصب بها ؛ لأن الكاف في (كما) كاف التشبيه ، أدخلت عليها (ما) وجعلا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت على (رب) وجعلا بمنزلة حرف واحد ، ويليها الفعل كـ (ربما) ، وكما أنهم لاينصبون الفعل بعد (ربما) ، فكذلك ههنا[٦] .

الوجه الثاني: أنه يلزم عليه عمل العامل المختص بالاسم في الفعل ، وهذا ممتنع[٧] .

أما ما رووه من الأشعار فلا حجة لهم فيه ؛ لمعارضتها بروايات أخر[٨] :

---

(١) : في ملحق ديوانه ١٨٣، وروايته: (لاتَشْتُمِ الناسَ كما لاتُشْتَمُ) فلا شاهد فيه .

(٢) : ديوانه ١٥٨، وروايته: (تحدثُه) بالرفع؛ فلا شاهد فيه .

(٣) : ديوانه ٩٨، وصدره: (رأيتُ بُرَيْدًا يزدريني بعينه) فلا شاهد فيه .

(٤) : ينظر : الكتاب ٣ / ١١٦ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٥١ ، الهمع ٤ / ١٠٣ .

(٥) : هشام بن معاوية الضرير ، من أصحاب الكسائي ، ت ٢٠٩ هـ ، ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٣٦٤ .
وانظر رأيه في : مجالس ثعلب ١٢٧/١ .

(٦) : ينظر : الكتاب ٣ / ١١٦ ، الإنصاف ٥٩٠/٢ .

(٧) : ينظر : حاشية الشمني على المغني ٢ / ١٢ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٨٢ .

(٨) : انظرها في : الإنصاف ٥٩٠/٢ ، وما بعدها .

فقد رُوِي البيت الأول : (كما أخفّرُها) بالرفع ، وكذلك رواه الفراء ، واختاره .

وروي البيت الثاني : (لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر) .

وزعم أبومحمد الأسود في كتابه المسمى (نزهة الأديب) [(١)] أنّ أباعلي الفارسي هو من حرَّف هذا البيت . فرد البغدادي : أنّ البيت من أدلة الكوفيين قبل أن يُخلق أبوعلي الفارسي[(٢)] .

وروي البيت الثالث بالتوحيد : (لاتظلمِ الناس كما لاتُظلَمُ) .

واتفق الرواة في البيت الرابع أن روايته : (كما يوما تحدِّثُه) بالرفع ، ولم يروه نصبا إلا المفضل الضبي[(٣)] وحده ، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه : (يقلب عينيه لكيما أخافَه) .

على أنه لو صح ماروووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلايخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة .

وقد راح بعض النحويين يخرج الرواية الكوفية على وجه يردها فيه إلى الجادة ، فاتفق لهم في ذلك أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن أصل الكلام : (كيما) ، فحذفت ياء (كي) تخفيفًا ، واتصلت بها (ما) الزائدة ؛ فنصبت المضارع ؛ لأنها مصدرية ، قبلها لام الجر مقدرة[(٤)] .

الوجه الثاني : أنّ الكاف للتشبيه ، و (ما) مصدرية لاكافّة ، والفعل منصوب بها حملا على (أنْ) أختها ؛ كما أنّ (أنْ) تُهمَل حملًا على (ما)[(٥)] .

---

(١) : هو الحسن بن أحمد المعروف بالغُندجاني ، عاش في القرنين الرابع والخامس ، وكتابه (نزهة الأديب) في الرد على أبي علي في التذكرة، ذكر البغدادي أنه لم يطلع عليه . انظر : شرح أبيات المغني ١٢٣/٤، بغية الوعاة ١ / ٤٩٨ .

(٢) : ينظر : شرح أبيات المغني ١٢٢/٤ .

(٣) : هو أبو عبدالرحمن المفضل بن محمد الضبي، ثقة من أكابر الكوفيين، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري من البصريين؛ لثقته . ينظر: نزهة الألباء ٥١-٥٣ .

(٤) : ينظر : مغني اللبيب ٣ / ١١ ، المساعد ٢ / ٢٨٢ .

(٥) : ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٥١ ، حاشية الشمني ٢ / ١٢ ، الخزانة ٨ / ٥٠٠ .

الوجه الثالث : أنّ الكاف تعليلية ، و (ما) مصدرية ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[١] ، والفعل مرفوع ، وإنما حذفت منه النون تخفيفًا ؛ كما في قوله :

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي[٢]

الوجه الرابع : أنّ (ما) زائدة ، والفعل منصوب بإضمار (أنْ)[٣] .

رأي عباس حسن :

ذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أن أصل الكلام (كيما) ، وحذفت ياء (كي) تخفيفًا .

الثاني : أن الفعل منصوب بـ (كما) ؛ لأنها بمعنى (كيما) .

الثالث : أنّ الكاف للتعليل ، و (ما) مصدرية ناصبة للفعل .

ثم علق عليها بقوله : « وكل هذه آراء ضعيفة تكاد لاتختلف في الغرض منها ، وأخفها الأول »[٤] .

وإنما حكم عليها بالضعف - فيما يظهر لي - لما في القول الأول من تكلف في الحذف والتقدير، والأصل عدمه . وفي القول الثاني إدراج لـ (كما) في جملة نواصب المضارع؛ ولم يثبت لها هذا الإدراج باطرادها في عمل النصب . ولما في القول الثالث من ارتكاب للشذوذ لم يقم عليه دليل . فيكون تكلف الحذف والتقدير أخف وأولى من ارتكاب الشذوذ في القولين الثاني والثالث .

* * *

(١) : البقرة : ١٩٨ .

(٢) : هذا الشاهد لايعرف قائله ، انظره في : الخصائص ١ / ٣٨٣ ، الخزانة ٨ / ٣٣٩ .
وانظر تخريج الوجه الثالث في : الهمع ٤ / ١٠٣ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٨٢ .

(٣) : ينظر : البغداديات ٢٩١ .

(٤) : النحو الوافي ٤ / ٣٠٧ .

ويرجح عندي القول بما استحسنه عباس حسن: من أنّ (كما) هي الناصبة للمضارع في روايات الكوفيين ، وأن أصلها (كيما) ، فحذفت ياء (كي) تخفيفًا ، واتصلت بها (ما) الزائدة ؛ فنصبت المضارع ؛ لأنها مصدرية ، قبلها (لام) الجر مقدرة .

وقد ترجح عندي هذا القول لما يلي :

أولا : أنّ الرواية المعارضة في البيت الثاني مؤيدة لهذا القول :

لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ثانيا : ما ورد من أنّ (كما) لغة في (كيما)[1] .

والله أعلم بالصواب .

(١) : ينظر : جمهرة الأمثال ، للعسكري ١ / ١٤١ .

إعمال (إذنْ) إذا سبقت بـ (إنّ) واسمها وتلاها المضارع

نص المسألة :

يقول عباس حسن : « وفي رأي الفراء ، ومن معه من الكوفيين أنها ، -أي: إذن- إذا سبقت بإنّ ، واسمها ، وتلاها المضارع يجوز إعمالها ؛ فتنصبه »[(١)] .

دراسة المسألة :

اشترط النحويون لعمل (إذن) النصب في المضارع[(٢)] ثلاثة شروط :

١ – أن يكون الفعل مستقبلًا .

٢ – أن تكون لها الصدارة .

٣ – أن يتصلا أو يفصل بينهما القسم ، أو (لا) النافية ، أو بهما معًا .

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (إذن) إذا فقدت الصدارة بطل عملها في الفعل ، وقد أوضح الدماميني مرادهم بالصدارة : أن تكون مصدرة في جملتها بحيث لايسبقها شيء له تعلق بما بعدها[(٣)] .

قال سيبويه : « واعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتنصب البتة »[(٤)] .

وعلة الإلغاء كما يقول ابن الحاجب : « لأنه – أي الواقع بعدها – لما قبلها قبل مجيئها ، ومجيئها في مثله لغرض معنيّ يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول ، فيبقى كما كان عليه قبل مجيئها إيذانًا ببقاء المعنى وكراهة أن يُتوهم تغيير المعنى فيه

---

(١) : النحو الوافي ٤ / ٣١١ .

(٢) : الجمهور على أن (إذن) هي العاملة النصب ، ويرى الخليل أنّ ناصب المضارع هو (أنْ) مضمرة . ينظر : أوضح المسالك ، الحاشية ٤ / ١٦٣ .

(٣) : ينظر : شرح المزج ١١٨ .

(٤) : الكتاب ٣ / ١٤ .

بسببها »[١] .

وذهب الكسائي[٢] ، والفراء ، ومن وافقهما من الكوفيين[٣] إلى جواز نصب المضارع بـ (إذن) المسبوقة بـ (إنّ) واسمها ، ويجوز الرفع . وقد عضدوا مذهبهم بأدلة من السماع والقياس:

يقول الفراء : « وإذا وقعت إذن على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب ؛ فقلت : أنا إذن أضربُك . وإذا كانت في أول الكلام (إنّ) نصبت يفعل ورفعت ؛ فقلت : إني إذن أوذيَك . والرفع جائز ، أنشدني بعض العرب :

لاتَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا إنّي إذنْ أَهْلِكَ أو أطيرَا[٤] »[٥] .

ويعلل جواز الإعمال بعد (إنّ) ؛ فيقول : « وإنما جاز في (إنّ) ولم يجز في المبتدأ بغير (إنّ) ؛ لأن الفعل لايكون مقدمًا في (إنّ) ، وقد يكون مقدمًا لو أسقطت »[٦] ، أي: إنّ الأداة (إنّ) لا يتقدم عليها معمولها؛ فيستحيل طلب الصدارة لـ (إذن)، لكن لو أسقطت جاز تقديم الخبر على المبتدأ؛ فيتحصل شرط الصدارة لـ (إذن) .

أما عن جمهور النحويين فلم تذهب عليهم رواية الفراء عن العرب غُفْلا ، لاسيما أنها تنقض عليهم ما بنوا من استلزام (إذن) للصدارة مطلقًا - كشرط للإعمال - ؛ لوجود العارض منطوقًا به في اللسان العربي ؛ فراحوا يترصدون هذه الرواية ، ويتأولونها على وجوه لاتخدش جريان القاعدة على الاطراد ، فتحصَّلَ لهم بذلك ستة تخريجات :

---

(١) : الإيضاح ٢ / ٢٦٤ .

(٢) : ينظر : الهمع ٤ / ١٠٦ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٨٨ .

(٣) : ينظر : الجنى الداني ٣٦٢ .

(٤) : البيت مجهول قائله ، وانظره في : معاني القرآن ١ / ٢٧٤ ، ٢ / ٣٣٨ ، التوطئة للشلوبيني ١٤٦ .

(٥) : معاني القرآن ١ / ٢٧٤ .

(٦) : معاني القرآن ٢ / ٣٣٨ .

الوجه الأول : أن البيت شاذ ولا يحتج به [١] .

الوجه الثاني : إعمال (إذن) في البيت ضرورة . أراد بالضرورة هنا : ما أتى في النظم دون النثر ، سواء أكان عنه مندوحة أم لا[٢] .

وقد رُدّ أن هذا الوجه : إنما يتجه بالنسبة إلى نصب (أطير) دون (أهلك) فإنه إن كان ثَمَّ ضرورة فهي قصد التوفيق بينه وبين (شطيرا) ؛ حذرًا من عيب الإقواء[٣] . اللهم إلا أن يدّعي أن هذه الضرورة ألجأت إلى نصب (أهلك) ؛ لئلا يُعطف منصوب على مرفوع .

ولم يرتض البغدادي هذا التوجيه لعلة أنه : لامانع من العطف بالنصب بـ (أنْ) بعد (أو) التي بمعنى (إلا) ، ويبقى الفعل (أهلك) مرفوعًا[٤] .

الوجه الثالث : أن الشاعر أجرى (إذن) مجرى (لن) فلم يلغها ؛ لأنها جميعًا من نواصب الأفعال المستقبلية ، كقولك : إني لن أذهب[٥] .

ورد من وجهين :

أحدهما: أنّ (لن) لاتلغى في حال بخلاف (إذن) ؛ فيكون القياس عليها باطلًا[٦].

الثاني : أنه إنما كان مجيء (إذن) في مثله ؛ « لغرض معْنِيّ يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول كما كان قبل مجيئها ؛ إيذانًا ببقاء المعنى ، وكراهة أن يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها ، بخلاف : زيدٌ لن أكرمَه ، وشبهها ، فإنه ليس كذلك »[٧] .

الوجه الرابع : أن الخبر هو مجموع (إذن أهلكَ) ، لا (أهلكَ) وحده ؛ فتكون (إذن) مصدرة . والقول للرضي[٨] .

---

(١) : ينظر : الإنصاف ١ / ١٧٩ .

(٢) : ينظر : أوضح المسالك ٤ / ١٦٦ ، حاشية الصبان ٣ / ٢٨٨ .

(٣) : هو اختلاف حركة الروي المطلق . ينظر : أهدى سبيل إلى علمي الخليل ، لمحمود مصطفى ١١٧ .

(٤) : ينظر : الخزانة ٨ / ٤٥٩ .

(٥) : ينظر : معاني الحروف ، للرماني ١١٦ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ٧ / ١٧ .

(٦) : ينظر : الإنصاف ١ / ١٧٩ .

(٧) : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٦٤ .

(٨) : ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٧ .

وقد رده الدماميني بأن مقتضاه جواز قولك : زيدٌ إذن يقومَ ، بالنصب ، على جعل الخبر هو المجموع ، إذ الاعتماد المانع منتفٍ ؛ إذ هو ثابت للمجموع ، وصريح كلامهم يأباه[١] .

وقد أجيب عن اعتراض الدماميني من وجهين[٢] :

الأول : أن تخريج الرضي إنما هو لبيان وجه ارتكاب الشذوذ في هذا المسموع ، فلا يكون مقتضاه جواز النصب في كل ما سواه مما لم يتحقق فيه شذوذ .

الثاني : أن مراد الرضي تخريج (إذن) على عملها المألوف قياسًا ؛ وهو ألا يعتمد ما بعدها على ما قبلها .

الوجه الخامس : أن يؤول قوله : (إني إذن أهلكَ) على معنى : (إني أقول) ، والقول يحذف كثيرا[٣] .

وقد اعترض على هذا الوجه : بأن المحكوم عليه بأنه خبر (إنّ) إما الحكاية فقط - أي جملة (أقول) - ، أو الحكاية والمحكي - أي مجموع (أقول إذن أهلكَ) - ولاسبيل إلى الأول ؛ لاقتضائه قطع كل من القول والمقول عن صاحبه ، واستئناف ما حقه ألا يُستأنف ، ولا إلى الثاني ؛ لبقاء الإشكال ؛ لتحقق النصب مع الاعتماد ، فإن (أهلكَ) معتمد على (أقول) ؛ لكونه جزء معموله الذي هو : (إذن أهلك).

وقد أجيب عن هذا الاعتراض : بأنا لانسلم أن جزء المعتمد معتمد ، ولئن سلمناه فلانسلم أن كل معمول لشيء يكون معتمدًا عليه ، فهم قد حصروا صور الاعتماد في ثلاث صور ليس إلا ، بحكم الاستقراء ؛ فدل ذلك على أن ما عداها لايتحقق فيه اعتماد ، وإن تحققت معموليته بوجه ما[٤] .

وعندي أنه يرد على هذا التخريج بإضمار القول ما ورد على تخريج الرضي .

---

(١) : ينظر : شرح المرزج ١١٩ .

(٢) : ينظر : الخزانة ٨ / ٤٥٦ .

(٣) : ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٠٩ .

(٤) : ينظر : الخزانة ٨ / ٤٥٨ .

الوجه السادس : ذهب كثير من النحويين إلى أن الخبر محذوف ؛ لدلالة ما بعده عليه ، وتقديره عند الرماني[١] : إني تالف ، وعند المالقي[٢] : إني أُثْلَف ، وابن يعيش[٣] : إني أُذَلّ ، وعند ابن هشام[٤] : إني لاأقدر على ذلك ، وقدره ابن عصفور[٥] : إني أموت .

ثم استأنف بعد ذلك ، وعلى هذا فهي عاملة ؛ لأنها في صدر الكلام ؛ فقد تحقق شرطها .

وهذا التخريج رغم إطباق كثير من النحويين عليه إلا أنه معارض من ناحيتين :

الأولى : أن الأصل عدم التقدير .

والثانية : أن التركيب ليس محتاجًا إليه ؛ لتمام المعنى دون تكلف الحذف والتقدير .

رأي عباس حسن :

عمد عباس حسن في هذه المسألة إلى الأخذ برأي الجمهور ، وحكم على القول الكوفي بالضعف ، دون أن يبين وجه الضعف فيه ، فيقول : « وفي رأي الفراء ومن معه من الكوفيين .... أنها إذا سبقت بإنّ واسمها وتلاها المضارع ، يجوز إعمالها ؛ فتنصبه ، كما يجوز إهمالها فيرتفع ، ..... ورأي الكوفيين هنا ضعيف »[٦] .

ويظهر أنه إنما وصم الرأي الكوفي بالضعف لأنه يخرم شرط استلزام الصدارة لـ (إذن)؛ فيكون فيه خدش لوضوح القاعدة واطرادها .

* * *

(١) : ينظر: معاني الحروف ١١٦ .

(٢) : ينظر: رصف المباني ١٥٤ .

(٣) : ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٧ .

(٤) : ينظر: مغني اللبيب ١ / ١١٩ .

(٥) : ينظر: المقرب ١ / ٢٦١ .

(٦) : النحو الوافي ٤ / ٣١١ .

والذي يظهر للباحث صحة ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من الكوفيين ؛ ذلك أنه إمام ثقة ، نقل عن أهل اللسان ، فيكون جواز النصب في الفعل الواقع خبرًا لاسم (إنّ) لاغير ، حسبما نُقِل ، وحينئذ يسقط ما تكلفوا من التخريج .

وقد أفاد الفراء أن البيت حجة يصح الاستدلال به ؛ لقوله : (أنشدني بعض العرب) ؛ فيكون جواز النصب والرفع فيه مع (إنّ) مثلما إذا اقترن الفعل بعاطف ، في جواز الوجهين[1] .

وإنما جنحت لمثل هذا الرأي اختيارًا ، لا استنادًا إلى لزومية الحجة ؛ لأن منهج البصري في التقعيد أنه لا يبني على الشاهد الواحد ، والمجهول القائل .

والله أعلم بالصواب .

(١) : وهذا رأي البغدادي في الخزانة ٨ / ٤٦٠ .

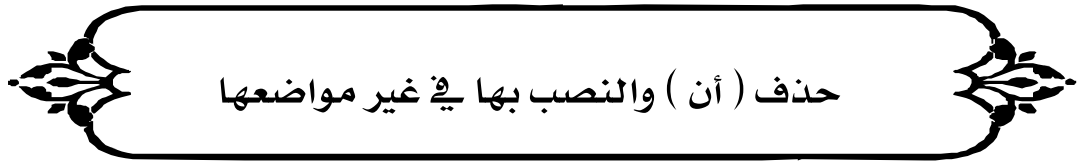

نص المسألة :

يقول عباس حسن : « عرفنا المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا أو جوازًا . وقد سُمِع من العرب نصبه بـ (أن) محذوفة ، في غير تلك المواضع أحيانًا ، ..... ، ومن الكوفيين من يجيز حذف (أن) قياسًا مع بقاء عملها النصب في المضارع بعدها »[(١)] .

دراسة المسألة :

حدد النحويون - على المشهور من قولهم - لإضمار (أن) ، وبقاء عملها النصب في المضارع عشرة مواضع[(٢)] ، وقسموها بين الوجوب ، والجواز :

فتضمر وجوبًا : إذا وقعت بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفي ، أو وقعت بعد (أو) بمعنى : (حتى أو إلا) ، أو وقعت بعد (حتى) ، وبعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب محضين .

وتضمر جوازًا : بعد لام التعليل ، وبعد عاطف تقدم عليه اسم خالص وكان العاطف أحد هذه الأحرف (أو ، الواو ، الفاء ، ثم) .

ومما سهل إضمار (أن) والنصب بها في هذه المواضع هو وجود البديل الذي يدل عليها ؛ ذلك أنّ (أن) من عوامل الحروف ، والعامل الحرفي من العوامل الضعيفة ، ويتجلى هذا الضعف في انعدام تصرفه تصرف العامل الاسمي أو الفعلي من حذف أو إضمار أو تقديم أو تأخير... ، يضاف إلى هذا الوجه من الضعف أن الأصل ألا يعمل في الفعل شيء ؛ وهذ ما حدا بالنحويين إلى اشتراطهم في صحة المحذوف : « ألايكون عاملًا ضعيفًا ؛ فلايحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا في مواضع

---

(١) : النحو الوافي ٤ / ٤٠٠ .

(٢) : ينظر تفصيل ذلك : شرح ابن عقيل ٢ / ٣١٨ – ٣٣٣ .

قويت فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولايجوز القياس عليها »[١]

فما حكم حذف (أنْ) والنصب بها في غير هذه المواضع ؟

مذهب جمهور البصريين[٢] : أن حذفها والنصب بها في غير ما مر شاذ ، لايقاس عليه ، وقد وافقهم ثعلب في ذلك ؛ يقول : « خذ اللص قبل يأخذَك . قال : هذا شاذ . وقال : خذ اللص قبل يأخذُك ، القياس »[٣] .

ومن حججهم :

أولا : أنها – أن – حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة[٤] .

ثانيا : أنّ (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء لاتعمل مع الحذف ، وهي الأقوى ، فـ (أنْ) الخفيفة أولى ألاتعمل مع الحذف ؛ وذلك لوجهين :

أحدهما : أنّ (أنّ) المشددة من عوامل الأسماء ، و(أنْ) المخففة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فمن طريق الأولى ألا تعمل (أنْ) المخففة مع الحذف ؛ لأنها الأضعف .

ثانيهما : أنّ (أن) الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت (أنّ) المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لاينصب مع الحذف ، فالفرع أولى ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل ، وهذا لايجوز[٥] .

ثالثا : والذي يدل على ضعف عمل (أنْ) الخفيفة أنَّ من العرب من لايعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها ؛ تشبيهًا لها بـ (ما) ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر[٦] ، وكذلك (ما) ، وقد روى ابن مجاهد[٧] أنه قُرِئ : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ

(١) : مغني اللبيب ٦ / ٣٤٥ .

(٢) : ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٢٧ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٢٠٩ ، ائتلاف النصرة ١٥٠ ، الدرر ١ / ٧ .

(٣) : مجالس ثعلب ٣١٧/١ .

(٤) : ينظر : المرتجل لابن الخشاب ٢٠٤، الإنصاف ٥٦٢/٢، ائتلاف النصرة ١٥٠ .

(٥) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٢ – ٥٦٣ .

(٦) : السابق .

(٧) : ينظر : معجم القراءات ١ / ٣٢١ .

ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[١] بالرفع ، وقال الشاعر :

أنْ تقرآن على أسماءَ ويْحكُما مني السّلامَ وألا تُشْعِرا أحدا[٢]

فقال : (أن تقرآن) فلم يعملها ؛ تشبيها لها بـ (ما) .

وذهب الأخفش ، والفراء ، و تبعهما الجرجاني[٣] إلى جواز حذف (أنْ) المصدرية لكن بشرط : أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر (أنْ) لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك ، لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عندهم أيضا .

يقول الأخفش في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[٤]: « فإن شئت جعلت (لايسّمّعون) مبتدأ ، وإن شئت قلت : هو في معنى (أنْ لا يسّمّعوا) فلما حذفت (أنْ) ارتفع »[٥] .

ووافقه الفراء في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[٦] يقول : « رُفِعت (تعبدون) ؛ لأن دخول (أنْ) يصلح فيها ، فلما حذف الناصب رُفِعت »[٧] .

وهذا المذهب وسابقه يتفقان في جواز الحذف ولزوم الرفع للمضارع ، لكن يفرق بينهما أن الأول على الحذف مطلقًا ، والثاني على أنه قد تُقدر (أنْ) المحذوفة لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك ؛ كقول العرب : تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه . في رواية الرفع يرون أن الفعل محتاج لتقدير (أن) ؛ لأنه لايُبتدأ به ، وفي قولك : (يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبُ) يرون أنه يحسن تقدير (أنْ) ؛ لئلا يعطف الفعل

---

(١) : البقرة : ٢٣٣ .

(٢) : لم أعثر له على نسبة ، وينظر البيت في : المنصف ١ / ٢٧٨ ، الجنى الداني ٢٢٠ .

(٣) : ينظر : المقتصد ١ / ٧٩ .

(٤) : الصافات : ٨ .

(٥) : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٠٨ .

(٦) : البقرة : ٨٣ .

(٧) : معاني القرآن للفراء ١ / ٥٣ .

على الاسم . وتعرى (أنْ) من عمل النصب في المضارع، ويبقى الكلام يتضمن معناها[١] .

وذهب جمهور الكوفيين[٢] إلى جواز حذف (أنْ) وبقاء عملها من غير قيد ، وأقوى ما يحتجون به في ذلك كثرة المسموع . فقد جاء في قراءة عبدالله بن مسعود[٣] : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَاتَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾[٤] ، فنصب (لاتعبدوا) بـ (أنْ) مقدرة . ورد الفراء بأن معناها « الجزم بالنهي »[٥] ؛ يعني أن (لا) ههنا ناهية والمضارع مجزوم بها ، ثم أردف : « ويدل على أنه نهي وجزم أنه قال : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٦] »[٧]؛ فعطف الأمر على النهي وكلاهما طلب .

واستشهدوا أيضا بقول طرفة :

ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللّذّات هل أنت مخلدي[٨]

فنصب (أحضرَ) ؛ لأن التقدير فيه : (لأنْ أحضرَ) .

فرُدّ[٩] بأن الرواية الصحيحة هي رواية الرفع ، وإن صحت الرواية بالنصب فتخرج على أحد وجهين :

الأول : أنه توهم أنه أتى بـ (أنْ) فنصب على طريق الغلط ؛ كما قال

---

(١) : ينظر : كتاب الشعر للفارسي ٤٠٣، أمالي السهيلي ٨٤ .

(٢) : ينظر : شرح القصائد السبع الطوال ١٩٣، أمالي ابن الشجري ٣ / ٢٠٩ ، شرح التسهيل ، لابن مالك ٤ / ٥٠ ، تمهيد القواعد ٨ / ٤٢٥٩ ، اللباب ٢ / ٣١ ، الدرر اللوامع ١ / ٧ ، نحو القراء الكوفيين ٣٤ – ٣٥ .

(٣) : ينظر : معجم القراءات ١ / ١٣٨ .

(٤) : البقرة : ٨٣ .

(٥) : معاني القرآن ١ / ٥٣ .

(٦) : البقرة : ٨٣ .

(٧) : معاني القرآن ١ / ٥٣ .

(٨) : ديوانه ٢٥ . وجاء في المسائل العسكرية ٢٠٢: أن إضمارها ههنا قبيح؛ إلا أن نصب الفعل دل عليها.

(٩) : ينظر : الشيرازيات ٣٨١/١، الإنصاف ٥٦٥/٢ ، التوطئة للشلوبيني ١٤٥ ، شرح الكافية للموصلي ١/ ٩١ .

الأحوص الرياحي :

مَشَائِيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولاناعبٍ إلا ببَيْنٍ غرابُها[١]

فجر (ناعب) توهمًا أنه قال : (ليسوا بمصلحين) ؛ فعطف عليه بالجر . وكان حقه النصب .

الوجه الثاني : أنّ حذف (أنْ) وإعمالها النصب في الفعل (أحضرَ) شاذ ؛ لكن الذي سهل الحذف ههنا أنه عطف عليها قوله : (وأن أشهد اللذات) ؛ فدل على المحذوف .

ومما استشهد به الكوفيون قول الشاعر :

فلم أرَ مِثْلَها خُباسَةَ واجدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدتُ أَفْعَلَهْ[٢]

فنصب (أفعلَه) ؛ لأن التقدير فيه : (أنْ أفعلَه) .

فرُدّ عليهم من أربعة أوجه :

الأول : أن حذف (أنْ) في البيت ضرورة ؛ ذكر ذلك سيبويه[٣] ، ودافِع مثل هذا التوجيه فيما يظهر لي: أن البيت لايحتمل إظهارها ، ولو حذفها دون إعمال لوقع في عيب الإقواء ؛ فاضطر إلى إعمالها محذوفة .

إلا أن ابن هشام الأنصاري نقد هذه الطريقة[٤] لأنه - وبخلاف الضرورة - يقع من قال بها في شذوذين:

أحدهما: إضمار (أن) في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحًا ؛ وهو خبر (كاد) .

ثانيًا: إعمال (أن) محذوفة .

الوجه الثاني : أنه أراد (بعدما كدت أفعلها) . قال السيرافي : « والعرب قد تحذف

---

(١) : منسوب له في: الكتاب ١ / ١٦٥ .

(٢) : لعامر بن جوين في الكتاب ١ / ٣٠٧ ، ولامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢ ، ونسب له أو لعامر في اللسان مادة (خ ب س) .

(٣) : ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٧ .

(٤) : ينظر : مغني اللبيب ٦ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث ، وتُلقي فتحة الهاء على ما قبلها »[١] .

الوجه الثالث : أنه يخرج على طرح النون الخفيفة كأنه قال : (أفعلَنْه) ، فحذف النون ، وبقيت اللام مفتوحة[٢] .

الوجه الرابع : أنه نصب (أفعلَه) على طريق الغلط ، كأنه توهم أنه قال : كدت أن أفعلَه[٣] .

ومن أمثال العرب التي استشهد بها الكوفيون : قولهم : (خذ اللص قبل يأخذَك)[٤] ، وقولهم : (مُرْهُ يَحْفِرَها)[٥] ، وقولهم أيضا : (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه)[٦] .

وشواهد الكوفيين في هذا الباب أكثر من أن تحصى ، وجملة مالجمهور النحويين في ذلك أنها تحمل على الشذوذ .

وقد ذهب جماعة من متأخري النحاة[٧] إلى أنه لايجوز حذف (أنْ) في غير هذه المواضع العشرة ، لامع بقاء عملها ، ولا مع رفع المضارع .

والحق أن حذف (أنْ) من الكلام لايختلف على جوازه وكثرته ، فقد قال الجرجاني : « وحذف (أنْ) كثير في الكلام ، وفي التنزيل »[٨] .

ويقول الرضي : « اعلم أنّ (أنْ) تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرًا »[٩] .

---

(١) : شرح الكتاب ٢ / ٢٠٢ .

(٢) : ينظر : السابق .

(٣) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٥ .

(٤) : ينظر : ارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٠ ، شرح الألفية ، لابن الناظم ٦٨٨ ، شفاء العليل ٩٣٨ .

(٥) : ينظر : المقرب ١ / ٢٧٠ ، الارتشاف ٥/٢٤٢٠ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٣٣ .

(٦) : ينظر : أوضح المسالك ٤ / ١٩٧ .

(٧) : ينظر : تمهيد القواعد ٨ / ٤٢٦٦ ، أوضح المسالك ٤ / ١٩٨ .

(٨) : المقتصد ١ / ٧٩ .

(٩) : شرح الكافية ٤ / ٨٠ .

رأي عباس حسن :

يرى عباس حسن الأخذ بما ذهب إليه جمهور البصريين من امتناع الحذف لـ (أنْ) مع إعمالها النصب في المضارع في غير المواضع العشرة ، وحكم على روايات الكوفيين بالشذوذ ؛ فيقول : « وصفوة ما يختار ، وما يجب الاقتصار عليه - حرصًا على سلامة اللغة ، وبعدًا عن اللبس والاضطراب في فهمها - هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه ، وصحت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة ، وعدم محاكاتها أو القياس عليها »[1] .

فالمواضع العشرة قد اطرد فيها الإعمال لـ (أنْ) مضمرة، إضافة لاحتوائها البديل الذي يدل على المضمر، ويرشد إليه . بخلاف الحذف والإعمال فيما عداها؛ الذي يؤدي إلى اللبس والاضطراب؛ لعدم الاطراد في موضع، وعدم وجود البديل الذي يرشد للمحذوف؛ فكان من الخير عدم محاكاته أو القياس عليه .

* * *

والذي أراه القول بما ذهب إليه عباس حسن ؛ للعلة نفسها التي ذكرها ، وقد أحسن فيها : حرصًا على سلامة اللغة ، وبعدًا عن اللبس والاضطراب في فهمها .
وما جاء السماع فيه بإعمال (أنْ) محذوفة ؛ يحفظ ، ولا يقاس عليه .
والله أعلم بالصواب .

(١) : النحو الوافي ٤ / ٤٠٠ .

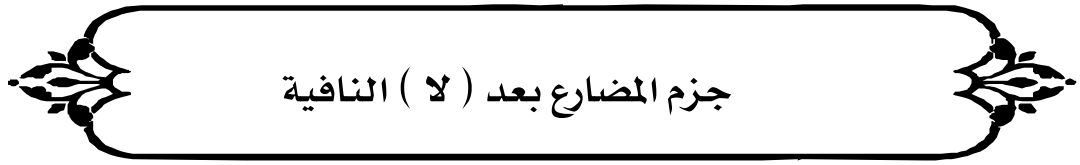

جزم المضارع بعد (لا) النافية

نص المسألة :

يقول عباس حسن : « لم يشترط الكوفيون للجزم بـ (لا) أن تكون طلبية ؛ فهم يصححون الجزم بعد (لا) النافية أيضا »[١] .

دراسة المسألة :

يذهب الكوفيون إلى جواز جزم المضارع بعد (لا) النافية[٢] ، ويشترطون للجزم بها : صحة وقوع (كي) التعليلية قبلها ، مع استقامة المعنى . حُكي عن بعض العرب قولهم : (ربطتُ الفرس لا ينفلتْ)[٣] ؛ بجزم المضارع ، وبرفعه ؛ فالجزم على توهم تقدير جملة شرطية ؛ أي : لأني إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع (كي) قبل (لا) من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كي لا ينفلتْ .

ويوضح ابن عصفور ماهية التركيب الذي تجزِم فيه (لا) النافية المضارع بعدها ، فيذكر : « أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب إذا كان سببًا للمجزوم ، نحو : زيد يأتي الأميرَ لا يقطعِ اللصَّ »[٤] ؛ فعليه نقول : إن الكوفيين يجيزون جزم المضارع بعد (لا) النافية : إذا كان الكلام قبلها موجَبًا سببًا للمجزوم ؛ ففي قولهم : ربطت الفرس : كلام موجب ، كما أنّ الربط سبب لعدم الانفلات .

يقول الفراء : « إن كان موقع كي في مثل هذا (لا) ، .... صلح الجزم في (لا) والرفع ، والعرب تقول : ربطت الفرس لاينفلت : جزمًا ورفعًا ، ..... ؛

---

(١) : النحو الوافي ٤ / ٤١٢ .

(٢) : ينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٢٨٣ ، إعراب القرآن ، للنحاس ٣ / ١٩٣ ، الجامع ، للطبري ١١ / ١٢٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٦ ، الهمع ٤ / ١٣٩ ، حاشية الصبان ٤ / ٢ ، حاشية الخضري ٢ / ١١٩ .

(٣) : تنظر الرواية في : معاني القرآن ، للفراء ٢ / ٢٨٣ .

(٤) : همع الهوامع ٤ / ١٣٩ .

وإنما جزم لأن تأويله : إن لم أربطه فر ؛ فجزم على التأويل »[١] .

وقد ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين ، يقول في نظم الكافية الشافية :

والجزمَ والرفعَ روَوا في تلو (لا) إن كان ما قبل به معلّلا[٢]

ووافقه في ذلك ابنه أيضًا[٣] . قال أبوحيان : وما ادّعياه ، ولم يحكيا فيه خلافًا خالفا فيه الخليل ، وسيبويه ، وسائر البصريين [٤] .

وجوّز الرضي أن يكون جزم المضارع بـ (لا) النافية ، ولا منع أنْ تجْعل (لا) في مثله للنهي[٥] .

ويستشهد الكوفيون بما أنشد الفراء عن بعض بني عقيل :

وحتى رأينا أحسنَ الفعلِ بيننا مُسَاكَتةً لا يَقْرِفِ الشرَّ قارفُ[٦]

يُنشد رفعًا وجزمًا ، وقال آخر :

لو كنتَ إذْ جِئْتَنا حَاولْتَ رُؤْيَتَنا أو جئتنا ماشيًا لايُعْرَفِ الفرسُ[٧]

رفعًا ، وجزمًا .

وجمهور النحويين يرى في المضارع بعد (لا) النافية وجوب الرفع ، ولايجزم إلا في الضرورة . يقول سيبويه : « وسألته – يعني الخليل – عن : آتي الأميرَ لايقطعُ اللصَّ ، فقال : الجزاء ههنا خطأ ، لايكون الجزاء أبدًا حتى يكون الكلام الأول غير واجب ، إلا أن يُضطرّ شاعر . ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة »[٨] .

---

(١) : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٣ .

(٢) : نظم الكافية الشافية ، باب إعراب الفعل .

(٣) : ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٤، ٤٨ . وابنه هذا هو : بدر الدين بن الإمام جمال الدين المعروف بابن مالك ، النحوي بن النحوي ، له من التصانيف : شرح ألفية والده ، وكافيته ، ولاميته ، توفي سنة ٦٨٦ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ .

(٤) : نقله عنه صاحب الهمع ٤ / ١٣٩ .

(٥) : ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ٨٦ .

(٦) : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٣ ، وأنشده أبوتمام في الحماسة ٢٧٣ معزوا إلى مزاحم العقيلي .

(٧) : أنشده الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٨٤ من غير عزو .

(٨) : الكتاب ٣ / ١٠١ .

وعلق السيرافي على ذلك بقوله : « وقوله : آتي الأمير لايقطعُ اللص ، رفع (يقطع) ؛ لأن الذي قبله كلام موجب ، وإخبار مطلق ، وليس قبله شرط ولا أمر ولا نهي ولا استفهام ، ولو اضطر شاعر فجزم (يقطع) لجاز على معنى : إن آته لايقطعِ اللصَّ ، وكأنه قد اعتقد أن إتيانه إياه هو سبب لايُقطع اللصُّ من أجله ؛ فصار بمنزلة : إن آته لا يقطعْه »[١] .

كما وأنه يحتمل في (لا) إذا جزم المضارع بعدها أن تكون هي (لا) الناهية ؛ كما ذكر ذلك الرضي .

ونُقِل عن السهيلي[٢] أنّ (لا) الناهية ، ليست هي العامل الجزم في المضارع ، وإنما هي (لا) النافية ، والمضارع مجزوم بـ (لام) الأمر مضمرة قبلها ، حذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ[٣] ؛ فعليه يكون المضارع في قولهم : (ربطت الفرس لاينفلتْ) : مجزومًا بـ (لام) الأمر مضمرة قبل (لا) النافية .

ويرد على قوله أنه مخالف للإجماع على اعتبار (لا) الطلبية الناهية من عوامل الجزم في المضارع[٤] .

رأي عباس حسن :

يرى عدم الأخذ بقول الكوفيين ومن وافقهم ، ويعلل ذلك بقوله : « منعًا لفوضى التعبير ، وما يترتب عليه – بغير داعٍ – من اضطراب الفهم واختلافه »[٥] .

وهذا الاضطراب الذي ارتآه عباس حسن في علة منع الأخذ بالمذهب الكوفي مرده إلى شيئين:

---

(١) : شرح الكتاب ٣ / ٣٠٩ .

(٢) : هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهيلي، عالم باللغة والسير، عمي وعمره ١٧ سنة، من مصنفاته: (نتائج الفكر)و(الروض الأنف) في شرح السيرة النبوية لابن هشام،توفي سنة٥٨١هـ. ينظر:الأعلام ٣١٣/٣ .

(٣) : ينظر قوله في : الجنى الداني ٣٠٠ ، ارتشاف الضرب ١٨٥٧ ، مغني اللبيب ٣ / ٣٣١ .

(٤) : ينظر: الأشباه والنظائر ٢٤/٥ .

(٥) : النحو الوافي ٤ / ٤١٢ .

أحدهما: اضطراب في مفهوم النفي والنهي المتعاقبين على الحرف (لا) إذا دخل على المضارع؛ فيكون في إعمال (لا) مع النهي، وإهمالها مع النفي: دفع لذلك الاضطراب في حزر أحد الجانبين؛ وبذلك يؤول الأمر إلى ما ذهب له الجمهور، واختاره عباس حسن .

ثانيا: واضطراب في تباين الخبر عن الإنشاء يحدثه القول بإعمال (لا) النافية الجزم في المضارع؛ وفي إهمالها دفع لهذا الاضطراب أيضًا .

* * *

ويظهر للباحث الأخذ بما ذهب إليه عباس حسن ؛ ذلك أنّ في رأيه محافظة على القاعدة النحوية ، في وضوحها واطرادها ، والذي يعد هو الركن الشديد في دعوى تيسير النحو العربي . ولعل محتجًا يحتج لمذهب الكوفيين ؛ بورود السماع فيه ، ومن القياس : حيث أعمل (لا) النافية حملا على إعمال (لم) النافية .

قلت : أما ما ورد فيه السماع فيحمل على ثلاثة أوجه :

الأول : أن الجزم في الفعل ضرورة . أراد بالضرورة : ما يقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . وعندي أنه يحمل على الشذوذ ، وتختص الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ؛ تباينًا للمصطلحات .

الثاني : أنه يجوز أن تكون (لا) هي الناهية ، كما ذكر الرضي .

الثالث : أن يكون الجزم بـ (إنْ) الشرطية مقدرة ، وتُقدر معها جملة الشرط المحذوفة لدلالة جملة الإيجاب عليها ؛ وهذا ظاهر قول الخليل و السيرافي .

وقد يقال: بأنه يظهر أيضًا في كلام الفراء في موضع سابق[(١)] .

فأقول: إن الذي يظهر لي أن الفراء إنما أراد بقوله « إن لم أربطه فرّ »[(٢)] تفسير

(١) : ينظر : ص ٥١ – ٥٢ من هذا البحث .

(٢) : معاني القرآن ٢ / ٢٨٣ .

المعنى ، لا تفسير الإعراب ؛ بدليل : أنه قال قبله : « صلح الجزم في (لا) »[١] ؛ ويدلك ذلك على أنه يُعمِل (لا) الجزمَ في المضارع .

وأما أن يُحمل إعمال (لا) النافية على إعمال (لم) ، فليس بشيء ؛ لاختلاف دلالة الزمان فيهما ؛ ذلك أن (لم) تقلب الزمن في المضارع إلى المضي ، بخلاف (لا) النافية للمضارع ، فإنها تخلصه للاستقبال[٢] ؛ فلما اختلفت دلالة الزمان فيهما لم يصح أن تحمل (لا) النافية في الإعمال على إعمال (لم) الجزم في المضارع ، إذ لابد أن يتفقا في المعنى والزمان لصحة حمل أحدهما على الآخر ، كما هو الحال في إعمال (ما) النافية عمل (ليس) ؛ لاتفاقهما في المعنى : الذي هو النفي ، وكذلك الزمان : لدلالة كل منهما على الحال .

والله أعلم بالصواب .

(١) : معاني القرآن ٢ / ٢٨٣ .

(٢) : ينظر تفصيل ذلك : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، ٢ / ٥٦٠ .

فصول البحث :

الفصل الأول : الرأي الكوفي في الأدوات .

المبحث الثاني : في معاني الأدوات ، وفيه :

١ – مجيء (مِنْ) زائدة ٥٧

٢ – نيابة حرف جر عن آخر ٦٧

٣ – مجيء (الواو) زائدة ٧٥

٤ – إفادة (أو) للإضراب ٨٣

٥ –العطف بواو المعية وفاء السببية ٩٠

٦ – العطف بـ (أيْ) إذا وليها مفرد ٩٥

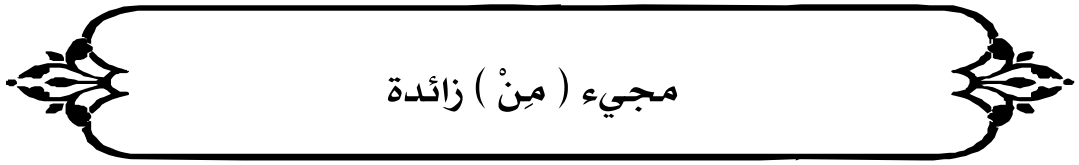

مجيء (مِنْ) زائدة

نص المسألة :

يقول الأستاذ عباس حسن : « والفصيح الذي لايحسن مخالفته عند استعمال (مِنْ) زائدة أن يتحقق شرطان : وقوعها بعد نفي أو شبهه ، ... ، وأن يكون الاسم المجرور بها نكرة » ، ثم علق على ذلك في الحاشية فقال : « هذا رأي البصريين ومن سايرهم من كثرة النحاة التي اقتصرت في الحكم على أغلب الوارد ، وخالفهم الكوفيون ومن سايرهم ، فلم يشترطوا الشرطين »[(١)] .

دراسة المسألة :

لابد ، قبل الشروع في سرد اشتراطات النحويين في مجيء (مِنْ) زائدة ، أن نطرح سؤالين هما مدخل أساس لتحرير هذه المسألة ، وهما :

هل تقع (مِنْ) زائدة ؟

وما مرادهم بالزيادة ههنا ؟

إن المطالع ، والمتتبع لما سطره النحاة في هذه المسألة ، فإنه يكاد يرى إجماعًا بين أوساطهم على ثبوت معنى الزيادة لـ (مِنْ) ، غير أنه يطالعنا في هذا الجانب رأي للمبرد تفرد به عن دائرة الإجماع ؛ إذ إنه يرى أن الزيادة لا تثبت لـ (مِنْ) ؛ لإفادتها معانيَ أخر يسقط بها القول بالزيادة ؛ جاء في المقتضب : « وأما قولهم : إنها تكون زائدة ، فلست أرى هذا كما قالوا . وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : ما رأيت رجلًا ، وما جاءني أحد ، وليس كما قالوا ؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه . تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبدالله . إنما نفيت

(١) : النحو الوافي ٢ / ٤٦١ .

مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاءني من رجل . فقد نفيت الجنس كله »[١] .

وبموجبه حُمِل مراد النحويين بالزيادة في (مِن) على أحد وجهين:

الأول : أن الزيادة لمجرد التوكيد من غير إفادة كثرة ، ولا عموم ، ففي قولك : ما جاءني من أحد ، لا دلالة فيه على كثرة ولا عموم ؛ لأن أحدًا قد أفاد ذلك المعنى ؛ إذ هو مرادف لـ(كرّاب ، وديّار ، وعَرِيب) ، وهي موضوعة لعموم النفي ؛ فإذًا لايمكن إلا الزيادة . فإذا ثبتت زيادتها البتة في : (من أحد) جاز في : (ما جاءني من رجل) أن تزاد ، فتكون على ضربين : تكون زائدة على حد زيادتها في : (ما جاءني من أحد) ، وتكون أيضا مفيدة للعموم ، وهذا المعنى قرره الفارسي[٢] .

ولم يرتض الشاطبي[٣] هذا التوجيه ؛ ذلك أن اعتراض المبرد قد يَرِد عليه ، ويوضح ذلك بقوله : « إن زيادة (مِنْ) هنا للتوكيد ، فالتوكيد هو أصل معناها ، فليست بزائدة ؛ لأن حقيقة الزائدة ما دخوله كخروجه ، وهذه ليست كذلك ؛ لأن التوكيد قبل دخولها مفقود ، فلما أتى بها حصل التوكيد ، وهو معنى كالتبعيض ، والابتداء ؛ فلا تسلم هذه الطريقة على هذا التقرير »[٤] .

الوجه الثاني : أن معنى كونه زائدًا كونه يدخل في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف ، فيعمل فيه . فإذا قلت : ما في الدار من أحد ، فأحد قد تسلط عليه عامل الابتداء من جهة المعنى ليرفعه بأنه مبتدأ ، وكذا : ما جاءني من أحد ، الفعل طالب لأحد بالفاعلية ، فجاءت (مِنْ) عاملة في اللفظ مع طلب العامل الأول العمل كذلك في اللفظ ؛ فسميت زائدة لذلك ؛ لأنها مقحمة بين طالب ومطلوب ، فعلى هذا قولهم : ما جاءني من رجل . (مِنْ) فيه زائدة ، وإن كانت تدل على الكثرة والعموم ؛ لأن ذلك المعنى المذكور موجود فيها ، فلا يرد إذًا على النحويين

---

(١) : المقتضب ١ / ١٨٣ .

(٢) : كتاب الشعر ، للفارسي ٧٨ ، المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٧ .

(٣) : هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المشهور بالشاطبي ، كان من أئمة المالكية ، له مؤلفات في الفقه وأصوله ، والأدب ، والنحو ، توفي سنة ٧٩٠ هـ ، ينظر : الأعلام ، للزركلي ١ / ٧٥ .

(٤) : المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٧ .

على هذه الطريقة اعتراض المبرد في جعلهم (مِنْ) في هذه المواضع زائدة .

وهذا الوجه الثاني ذكره الشاطبي[١] ، وهو توجيه سديد لمراد النحويين من الزيادة في (مِنْ) ، ويضاف إليه : أن المبرد قد أقر في مواضع أخر ثبوت الزيادة لـ (مِنْ) ، فيقول : « وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد ..... ، فهذا موضع زيادتها ، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف »[٢] .

ويقول في موضع آخر : « وذلك قولك : ما جاءني من أحد إلا زيدٌ ، على البدل ؛ لأن (مِنْ) زائدة ، وإنما تزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة »[٣] .

فبذلك يتحرر ثبوت الزيادة لـ (مِنْ) ، وأن مراد النحويين منها : المقحمة بين طالب ومطلوب ، على ما قرره الشاطبي ؛ وبمقتضاه لا يحصل التناقض في كلام المبرد .

وقد أشار سيبويه إلى أنّ (مِنْ) الزائدة قُصِد بها التبعيض ؛ لأنه قال بعد تمثيله بقولهم : ما أتاني من رجلٍ : « أَكَّدَ بـ (مِنْ) ؛ لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال »[٤] هكذا قال .

وعند ابن مالك: « يريد – يعني سيبويه – أنّ (مِنْ) دلت على شمول الجنس ، فلكل بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها ، فالتبعيض على هذا التقدير مقصود . وهذا غير مرضي ؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض . وإنما المقصود بزيادة (مِنْ) في نحو : ما أتاني من رجلٍ : جعل المجرور بها في العموم ، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم ، وحسن في موضعها بعض »[٥] .

وقد رد بعض النحويين – أيضا – على ما ذكره سيبويه فقالوا : إذا قلنا : ما جاءني رجل ، احتمل أن يكون واحدًا ، وأن يكون للجنس ، وإذا دخلت (مِنْ) صارت

---

(١) : ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٥ – ٥٩٦ .

(٢) : المقتضب ٤ / ١٣٧ .

(٣) : المقتضب ٤ / ٤٢٠ .

(٤) : الكتاب ٤ / ٢٢٥ . وقال بمثله أيضا ثعلب في المجالس ٢ / ٤٣٦ .

(٥) : شرح التسهيل ٣ / ١٣٥ – ١٣٦ .

للجنس لاغير[١] .

قال أبوسعيد : « وليس ذلك بمفسد لكلام سيبويه ؛ لأن المتكلم إذا قال : ما جاءني رجل : يجوز أن تنفي الجنس بهذا اللفظ كما تنفيه بقوله : ما جاءني أحد ، فإذا دخل (مِنْ) فإنما يدخلها توكيدًا ؛ لأنه لم يتغير المعنى الذي قصده بدخول (مِنْ) ، وإنما تزاد (مِنْ) ؛ لأن فيه تأول البعض ، لأنه قد نفى كل بعض للجنس الذي نفاه منفردًا ، كأنه قال : ما جاءني زيد ولا عمرو ولا غير ذلك من أبعاض هذا الجنس »[٢]. والأولى فيما يظهر لي أن يكون مراد سيبويه: أنه إنما أكد بـ (من) ليرفع بها احتمال توهم البعضية، ويصفو بذلك كلام الإمام من المعارضات[٣] .

أما عن اشتراط النحويين لمجيء (مِنْ) زائدة :

فيذهب جمهور النحويين[٤] إلى أنها لاتزاد إلا بشرطين :

أحدهما : أن تكون في الكلام غير الموجب . أرادوا به : النفي ، والنهي ، والاستفهام بهلْ والهمزة . وزاد الفارسي الشرط[٥] ، وجعل منه قول زهير :

ومهما تكنْ عند امْرِئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ[٦]

والشرط الثاني : تنكير مجرورها ، يقول سيبويه : « ومن ذلك : هل من طعامٍ ؟... ، وإنما يريد : هل طعامٌ ؟ فـ (مِنْ طعامٍ) في موضع (طعامٌ) ، كما كان : (ما أتاني من رجلٍ) في موضع : (ما أتاني رجلٌ) ، ومثله جوابه : ما من طعامٍ »[٧] .

---

(١) : ينظر : شرح الكتاب ، للسيرافي ٥ / ١٠١ .

(٢) : شرح الكتاب ٥ / ١٠١ .

(٣) : أفدت هذا التوجيه من مشرفي الدكتور: محمد بن علي الدغريري .

(٤) : ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٠ ، المقتضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦، أوضح المسالك ٣ / ٢٥ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ٨ / ١٢ ، توضيح المقاصد ١ / ٣٥٣ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٩ ، شرح الكافية ، للرضي ٤ / ٢٦٨ ، مغني اللبيب ٤ / ١٦٤ ، البسيط ٨٤١/٢ ، الجنى الداني ٣١٧ .

(٥) : ينظر رأيه في : مغني اللبيب ٤ / ١٦٥ ، الهمع ٤ / ٢١٦ .

(٦) : ديوانه ٧٠ ، من معلقته .

(٧) : الكتاب ٢ / ١٣٠ .

وزاد ابن يعيش[١] ، والشاطبي[٢] شرطًا ثالثًا وهو : أن يراد بالنكرة العموم . قال المرادي : « وفي اشتراط كون النكرة عامة نظر ؛ لأنها قد تزاد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم »[٣] كما تقدم ، ثم راح يوجه مرادهم بالعموم إلى أنّ « مِنْ ، لاتزاد مع نكرة يراد بها نفي واحد من الجنس »[٤] . قال الشاطبي : « إنْ لم تقيد بذلك القيد لم يكن دخولها على المنفي النكرة منضبطا »[٥] .

ولعل الأسلم في مثل ذلك أن تقيد النكرة بكون المراد منها استغراق الجنس ، كما ذكر ذلك ابن أبي الربيع[٦] ؛ حتى لايحصل خلط حال تقييدها بالعموم .

وقد عبر ابن هشام عن هذا الاشتراط : بأن تكون النكرة فاعلًا ، أو مفعولًا به ، أو مبتدأ[٧] . وأرى أنه لافائدة في هذا الوجه من الاشتراط الذي ذكره ابن هشام ؛ لأنه حصر للمواضع التي جاءت (من) فيها زائدة ؛ بناء على الشرطين الأولين ، فيكون موضع تعداد لا اشتراط .

وقد قصر ابن الحاجب[٨] ، والجامي[٩] زيادة (مِنْ) على شرط واحد وهو : أن تكون في كلام غير موجب .

وذهب جمهور الكوفيين[١٠] إلى جواز زيادة (مِنْ) في الكلام الموجب بشرط

---

(١) : ينظر : شرح المفصل ٨ / ١٣ .

(٢) : ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٥ .

(٣) : الجنى الداني ٣١٩ .

(٤) : السابق .

(٥) : المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٧ .

(٦) : البسيط ٨٤١/٢ . وهو : عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الأشبيلي ، إمام النحو في زمانه ، من أهل إشبيلية بالأندلس ، توفي سنة ٦٨٨ هـ . ينظر : الأعلام ، للزركلي ٤ / ١٩١ .

(٧) : ينظر : مغني اللبيب ٤ / ١٦٦ .

(٨) : ينظر : شرح المقدمة الكافية له ٣ / ٩٤١ .

(٩) : ينظر : الفوائد الضيائية له ٢ / ٣٢١ . وهو : عبدالرحمن بن محمد بن أحمد الجامي ، ولد في جام من بلاد ماوراء النهر ، وصحب مشايخ الصوفية ، له كتب بالفارسية ، توفي سنة ٨٩٨ هـ . انظر : الأعلام ٣ / ٢٩٦ .

(١٠) : ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢٥ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٤١ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ ، توضيح المقاصد ١ / ٣٥٣ ، شرح الكافية ، للرضي ٤ / ٢٦٨ ، الجنى الداني ٣١٨ .

تنكير مجرورها ، واستدلوا على ذلك بقول العرب : (قد كان من مطر) ، وقولهم : (قد كان من حديث فخلٍّ عني) . ووجه الدلالة من هاتين العبارتين : أنّ (كان) فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى فاعل ، و (مِنْ) فيهما زائدة ، وفاعل (كان) فيهما هو مجرور (مِنْ) .

وقد أجاب النحاة عن هذا الاستدلال بوجوه :

أحدها : جواز أن يكون الفاعل فيهما ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود إلى اسم فاعل (كان) ، وكأن قائل (قد كان من مطر) قد قال : قد كان هو – أي الكائن – من مطر ، وكذلك العبارة الثانية (قد كان من حديث)[١] .

الثاني : أن يكون على سبيل الحكاية ، كأنه سُئِل : هل كان من مطر ؟ فأُجيب : قد كان من مطر ، فزيدت في الموجب ؛ لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب[٢] .

الثالث: أن تكون (مِنْ) تبعيضية ، فيكون المعنى: بعض مطر، وبعض حديث[٣].

الرابع : أن تكون (مِنْ) بيانية لمحذوف ، أي : قد كان شيء من مطر ، ومن حديث[٤].

واعترض الرضي على كونها تبعيضية أو بيانية بقوله : « فيه نظر ؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط .... : قليل ، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلًا ؛ لأن الجار والمجرور لايكون فاعلا للفعل المبني للفاعل ، إلا إذا كان الجار زائدًا ، نحو : كفى بزيد ؛ لأن حرف الجر موصِّل للفعل القاصر إلى ما كان يقصر عنه لولاه ، والفعل لايقصر عن فاعله »[٥] .

وذهب الأخفش[٦] ، والكسائي[٧] ،

---

(١) : ينظر : أوضح المسالك ، الحاشية ٣ / ٢٦ .

(٢) : ينظر : شرح الكافية ، للرضي ٤ / ٢٦٨ ، حاشية الخضري ١ / ٢٢٩ .

(٣) : ينظر : شرح المقدمة الكافية ، لابن الحاجب ٣ / ٩٤٢ ، الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢١ .

(٤) : السابق .

(٥) : شرح الكافية ٤ / ٢٦٨ – ٢٦٩ .

(٦) : ينظر : معاني القرآن له ١ / ٢٧٢ – ٢٧٣، نشأة النحو للطنطاوي ٩٢ .

(٧) : ينظر رأيه في : توضيح المقاصد ١ / ٣٥٣ ، الجنى الداني ٣١٨ .

وهشام[١] ، وابن جني[٢] ، وابن مالك[٣] ، والهرمي[٤] ، وابن سيده[٥] : إلى أنه تجوز زيادة (مِنْ) بغير شرط ؛ فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة . وحجتهم كما يقول ابن مالك : « ثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا »[٦] ، وقد أجاب الشاطبي : أن جميع ما ذكر في السماع لا يثبت به ما قالوا ؛ لأمور[٧] :

أولها : أن الأصل الثابت في الحروف ألّا تُدَّعى فيها الزيادة ، إلا إذا تُيُقنت ، وقام الدليل عليها ، وأما مع بادي الرأي فذلك غير مُخَلَّص .

وثانيها : أن المواضع التي استشهدوا بها محتملة لما قالوا ، ولغير ذلك . قال ابن الحاجب : « ولا يثبت مثل هذا الأصل مع هذه المحتملات »[٨] .

ثالثها : أن السماع المستمر قضى أنها تختص بالنفي وشبهه .

وكان مما استشهدوا به قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[٩]؛ فقد زيدت (مِنْ) في الإيجاب ، وجاء مجرورها معرفة . وقد خرج المانعون الآية على وجوه :

الأول: أن (من) في الآية الكريمة ليست زائدة ، بل أصلية ، ومعناها التبعيض[١٠].

فرد بأن هذا الوجه يدفعه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[١١].

---

(١) : ينظر رأيه في : توضيح المقاصد ١ / ٣٥٣ ، الجنى الداني ٣١٨ .

(٢) : ينظر : الخصائص ٢ / ٣٣٦ ، التمام في تفسير أشعار هذيل ١٤٩ .

(٣) : ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٤) : ينظر : المحرر في النحو ٢ / ٩٠٤ . وهو: أبو الخطاب عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، فقيه نحوي، وقد كان إمام عصره في النحو، صنف (المحرر في النحو)، مات بعد السبعمائة. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٢ .

(٥) : ينظر : المحكم ٦ / ٥ .

(٦) : شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٧) : ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٥٩٩ + ٦٠٢ .

(٨) : شرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٤٢ .

(٩) : نوح : ٤ .

(١٠) : ينظر : حاشية الخضري ١ / ٢٩٩ .

(١١) : الزمر : ٥٣ . وانظر الاستشهاد بالآية : شرح الكافية ، للرضي ٤ / ٢٦٨ .

فكان الجواب من وجهين :

أحدهما : أن أعمال البر ليست كلها سواء ، فمنها ما يقتضي غفران كل الذنوب ، ومنها ما يقتضي غفران بعضها[١] .

والثاني : أن الخطاب في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [٢] عام لجميع هذه الأمة ، وأما قوله تعالى : ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [٣] الخطاب فيه لقوم نوح عليه السلام ، ولا يلزم من غفرانه لهذه الأمة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح عليه السلام جميع الذنوب[٤] .

والتخريج الثاني : أن يكون الفعل (يغفر) مؤولًا على تضمين معنى فعل آخر ، كأنه قال: يخلصكم من ذنوبكم، فـ (مِنْ) لابتداء الغاية، ولم يذكر انتهاء الغاية إما :

أ – لأنه لايلزم ذكرها .

ب – لأن تركها أبلغ .

ج – غير محتاج إلى ذكرها ؛ للعلم بها[٥] .

وكان مما احتج به الأخفش ، ومن وافقه : قول الرسول ﷺ : { إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون }[٦] .

فرُدّ بأنه مؤول على إضمار الشأن[٧] .

واستشهدوا من الشعر بقول قبيصة النصراني :

جَهِلْتِ مِنْ عَنَانِهِ المُمْتَدِّ[٨]

---

(١) : ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢٧ .

(٢) : الزمر : ٥٣ .

(٣) : نوح : ٤ .

(٤) : ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٤٢ .

(٥) : ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٢ ، البسيط ٨٤٢/٢ .

(٦) : أخرجه النسائي ٥٤٣ ، حديث رقم : ٥٣٦٤ ، وصححه الألباني، انظر: صحيح سنن النسائي ٤٢٦/٣.

(٧) : ينظر : المقاصد الشافية ٣ / ٦٠٣ .

(٨) : أنشده أبو تمام في الحماسة ١١١، والبيت في شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ٦٢٣/١ .

فحمله الجمهور على وجهين[١] :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولًا على المعنى ؛ لأن الجهل نفي العلم ، كأنه قال بدل (جَهِلْتِ) : ما عَلِمْتِ وما عَرَفْتِ .

الثاني : أن يكون على حذف مفعول (جهلت) كأنه قال : جهلت من عنانه الطويلِ مدلولَه من العتق والنجابة .

وأدلة أصحاب هذا المذهب كثيرة ليس هذا موضع حصرها .

وقد ذكر بعض العلماء : أن زيادة (مِنْ) مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع ؛ لأن العرب اعتادوا استعمال حروف الجر لتعدية معاني الأفعال إلى الأسماء ، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب ؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها في غير المحل الذي تعود العرب استعمالها فيه[٢] .

هذا وقد أقر النحويون مواضع جاءت فيها (مِنْ) زائدة في الإثبات ، ومنها[٣] :

١ - التمييز ؛ فيزاد فيه من غير اجتماع الشروط الثلاثة ، وذلك نحو قولهم : لله درك من رجل ، الأصل : لله درك رجلًا ، ثم زيدت (مِنْ) على جهة التوكيد . وقيل إنّ (مِنْ) في مثله للتبعيض ، والتقدير : لله درك من الرجال ، ثم اختُصِر واستُخِفّ فوُضِع المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة .

٢ - في تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفصولًا منها بفعل متعد لم يستوف مفعوله ، فتجيء (مِنْ) وجوبا ؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي ، وهي في هذه الصورة الواجبة زائدة . نحو قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[٤] .

---

(١) : ينظر : شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ٦٢٤/١ .

(٢) : ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٢٧ .

(٣) : ينظر : البسيط ٨٤٢/٢ ، النحو الوافي ، الحاشية ٢ / ٤٦٢ .

(٤) : الدخان : ٢٥ .

رأي عباس حسن :

يرى الأستاذ عباس حسن القول بما ذهب إليه الجمهور ؛ فيشترط لزيادة (مِنْ) : أن يتقدمها نفي أو شبهه ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وعبر عن ذلك بقوله : « والفصيح الذي لايحسن مخالفته عند استعمال (مِنْ) زائدة أن يتحقق شرطان...»[(١)] . وذكر شرطي الجمهور .

وأقول: إن الذي أعلمه أن الكوفيين قد ابتنوا لهم في السماع مذهبًا، وكذلك فعل الأخفش . وما لا أعلمه طريقة حزر هذه المعيارية التي من أجلها قال عباس حسن: (والفصيح الذي لا يحسن مخالفته)، يضاف أن رَكْنَه إلى هذا (الفصيح) فيه تعطيل لدلالات السياق، وما يتحمله من المعاني المختلفة؛ التي تُنْبِئُ عن علوّ كعبه، وبُعْد شأوه .

* * *

ويظهر للباحث القول بمذهب الأخفش ، ومن وافقه ؛ من غير اشتراط اعتماد من نفي أوشبهه ، أو تنكير مجرور ؛ لأمرين :

أحدهما: ثبوت السماع الوارد بذلك ، وكثرته نظمًا ، ونثرًا ، لكونه الرافد الأول في تأسيس القاعدة النحوية .

والثاني: ما ارتكبه القائلون بالاشتراط من تكلف في تخريجاتهم قضت الأصول النحوية بخلافه[(٢)] .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) : النحو الوافي ٢ / ٤٦١ .

(٢) : من تلك الأصول : ما لايحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه ، الأصل عدم التقدير ، وغيرها .

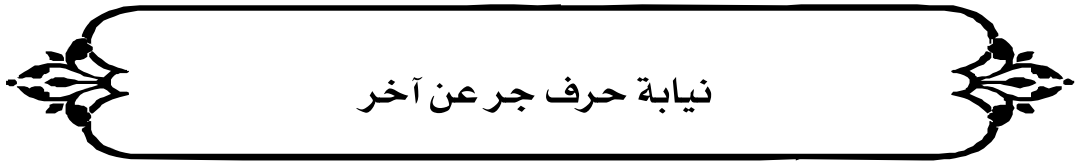

نيابة حرف جر عن آخر

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي : « والمذهب الثاني : أن قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد ، تعسف وتحكم لا مسوغ له » ، ثم علق الأستاذ عباس حسن في الحاشية بقوله : « وهو مذهب الكوفيين »[(١)] .

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في تعاقب حروف الجر على مذهبين[(٢)] :

المذهب الأول : أن حرف الجر ليس له إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز ، فإن أدى غير معناه الأصلي قيل : إنه أدى المعنى الجديد إما تأدية مجازية ، أو تضمينية ، أو على سبيل النيابة شذوذا . وينسب هذا المذهب إلى البصريين .

المذهب الثاني : أن لحرف الجر الواحد أكثر من معنى حقيقي ، وقصره على معنى واحد تعسف لامسوغ له ؛ لأن الحرف كلمة كالأسماء والأفعال التي صح أنها تؤدي عدة معان حقيقية . وينسب هذا المذهب إلى الكوفيين .

فالبصريون يذهبون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذًا أما قياسًا فلا ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[(٣)] . ذهب الكوفيون إلى أن (في) بمعنى (على) ، وذهب البصريون إلى أنه :

---

(١) : النحو الوافي ٢ / ٥٤٠ .

(٢) : ينظر: الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، وما بعدها ، معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢، الأصول ١ / ٤١٤ ، وما بعدها ، شرح القصائد السبع ٦٥-٦٦، الخصائص٩١/٢، الأزهية ٢٦٧، وما بعدها، مغني اللبيب ١٧٩/٢، الجنى الداني ٤٦ .

(٣) : طه : ٧١ .

أ – من باب المجاز : حيث شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء ، فهو من باب المجاز . جاء في البحر المحيط : « لما كان الجذع مقرًّا للمصلوب ، واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عدي الفعل بـ (في) التي للوعاء »[١] .

ب – وإما أن يكون على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، فقد جاءت (في) بمعنى (على) شذوذًا ، وفي قوله تعالى : ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[٢] يعدون وقوع (مِنْ) بمعنى (في) من باب الشذوذ ، وكذلك وقوعها بمعنى الباء في قوله تعالى : ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٣] .

ج – أو يكون من باب التضمين : يقول ابن يعيش : « ليست (في) في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده ، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عدي الفعل بـ (في) كما يعدى الاستقرار »[٤] .

والتضمين كما يعرفه ابن جني : « أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه »[٥] ، وفائدته كما يذكر الزمخشري : « إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى »[٦] .

ومما أول به على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف الذي لايتعدى به أصلًا قوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٧] ، فضُمِّن الفعل (يشرب) معنى

---

(١) : البحر المحيط ٦ / ٢٤٢ .

(٢) : الجمعة : ٩ .

(٣) : الرعد : ١١ .

(٤) : شرح المفصل ٨ / ٢١ .

(٥) : الخصائص ٢ / ٩٢ .

(٦) : الكشاف ٢ / ٦٧٠ – ٦٧١ .

(٧) : الإنسان : ٦ .

(يروى) ؛ لأنه تعدى بحرف يتعدى به هذا الفعل ، والأصل عندهم أن (شرب) يتعدى بـ (مِنْ) .

وفي قوله تعالى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[١] ، قال ابن جني : « وأنت لاتقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ؛ لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدي (أفضيتُ) بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث ؛ إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه »[٢] .

وقد انتصر كثيرون لقضية التضمين في الأفعال لا الحروف ، منهم ابن العربي الإشبيلي[٣] ، يقول : « وكذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال ؛ لما بينها من الارتباط والاتصال ، وجهلت النحوية هذا ، فقال كثير منهم : إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض ، ويحمل بعضها معاني البعض ، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل ، وهو أوسع وأقيس ، ولجؤوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال »[٤] .

وقد تناول مجمع اللغة العربية مبحث التضمين ، وعرفه بقوله : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر ، أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم . وارتأى المجمع القول بقياسيته مقيدًا بشروط :

أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين .

ثانيا : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

ثالثا : ملاءمة التضمين للذوق العربي .

ثم أوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[٥] .

---

(١) : البقرة : ١٨٧ .

(٢) : الخصائص ٢ / ٩٢ .

(٣) : هو : القاضي أبوبكر محمد بن عبدالله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي ، له مصنفات في التفسير والفقه والأصول والنحو ، توفي بفاس سنة ٥٤٣ هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٩٧ .

(٤) : أحكام القرآن ١ / ٢٤٣ .

(٥) : ينظر : النحو الوافي ٢ / ٥٩٤ .

ويرى الأستاذ عباس حسن أن في تناول المجمع لظاهرة التضمين شيئًا من الخلط بينه وبين المجاز ، فشروط التضمين التي أقرها المجمع هي الشروط البلاغية المعروفة في المجاز ، حتى الشرط الثالث ، فقد نص عليه القدامى ؛ لإبعاد المجاز عن القبح[١] .

هذه هي الطرق التي يلجأ إليها البصريون لتخريج الحرف الوارد في غير معناه ، كما ذكرها ابن هشام[٢] ؛ فيخرجونه إما على المجاز أو التضمين أو النيابة شذوذًا .

أما الكوفيون فهم يجيزون الإنابة في الحروف ، ويعتبرونها من المشترك اللفظي ، وممن وافقهم في ذلك الأزهري[٣] ، والصبان[٤] ، والخضري[٥] ، وأيد قولهم ابن هشام الأنصاري ، وجعله أقل تعسفًا من رأي البصريين ، يقول : « وهذا الأخير - يعني إنابة حرف جر عن آخر - مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ، ومذهبهم أقل تعسفًا »[٦] .

ولا يعني هذا جواز إنابة حرف عن حرف في كل الأحوال ، ولكن المقصود هو وجود المسوغ لذلك ، وقد أوضح ابن جني هذا بقوله : « إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه أو المسوغة له ، أما في كل موضع ، وعلى كل حال فلا ؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلًا هكذا .... لزمك عليه أن تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريد : عليه »[٧] .

وقد أخذ ابن قتيبة برأي الكوفيين ، وارتضى نيابة الحرف ، ويبدو ذلك جليًّا في كتابه (أدب الكاتب)[٨] ، باب : دخول بعض الصفات مكان بعض ، وأفرد

---

(١) : ينظر : النحو الوافي ، الحاشية ٢ / ٥٩٤ .

(٢) : ينظر : مغني اللبيب ٢ / ١٧٩ – ١٨٠ .

(٣) : ينظر : شرح التصريح ٢ / ٨ .

(٤) : ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٢١٠ .

(٥) : ينظر : حاشية الخضري ١ / ٢٢٨ .

(٦) : مغني اللبيب ٢ / ١٨٠ – ١٨١ .

(٧) : الخصائص ٢ / ٩٢ .

(٨) : أدب الكاتب ٥٠٣ .

بابًا في كتابه (تأويل مشكل القرآن)[١] أسماه : باب دخول بعض الصفات مكان بعض ، وحذا حذوه في ذلك ابن سيده في كتابه (المخصص)[٢] ، ونهج الباب على شاكلة صنيع ابن قتيبة ، وكذلك فعل الهروي في (الأزهية)[٣] ، والثعالبي في (سر العربية)[٤] .

وعلى الرغم من أن المذهبين الكوفي والبصري قد هيمنا على آراء أكثر النحاة ، لكن بعض النحويين قد تفرد برأي خاص له في هذا الباب ، منهم المبرد حيث يرى أن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض إلا أنه اشترط أن يأتي الحرفان في معنى واحد في بعض المواقع[٥] ، وكذلك فعل ابن السراج حين قال : « فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز »[٦] ، وقد كان ابن السِّيد البطليوسي[٧] أكثر توضيحًا لهذه الظاهرة وبخاصة شرط تقارب الحرفين يقول في ذلك: « هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم من الكوفيين ، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون ، وفي القولين جميعا نظر ؛ لأن من أجازه دون شرط وتقييد ، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد ، وهو يريد مع زيد ، ..... ، ولزمه أن يجيز (زيد في عمرو) أي: (مع عمرو)... هذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف ، ومن منع ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد... ؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البدل . ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر لأن هذا النوع قد كثر وشاع، ولم يخصّ الشعر دون الكلام ، فإذا لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزون له لا يجيزون في كل موضع، ثبت بهذا

(١) : تأويل مشكل القرآن ٥٦٦ .
(٢) : المخصص ١٤ / ٦٤ .
(٣) : الأزهية ٢٦٧ .
(٤) : سر العربية ٢٤٨ .
(٥) : ينظر : الكامل ، ٢/١٠٠٠ .
(٦) : الأصول ١ / ٤١٤ – ٤١٥ .
(٧) : هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، سكن بلنسية ، من تصانيفه : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، وكتاب الحلل على أبيات الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٥٢١ هـ . ينظر : البلغة ١٧٤ – ١٧٥ .

أنه موقوف على السماع غير جائز القياس عليه »[١] .

وقد ذهب ابن عطية مذهبًا وسطًا بين الفريقين ، فعند تفسيره قول الله تعالى : ﴿فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾[٢] ، ذكر الفراء أن الباء بمعنى (في)[٣] ، فعقب عليه ابن عطية : أننا « لانقول إن حرفًا بمعنى حرف ، بل نقول : إن هذا المعنى يتوصل إليه بـ (في) وبـ (الباء) أيضا »[٤] ، وكأنه يحاول الخروج من هذا الخلاف إلى جعل الوصول إلى المعنى بهذا الحرف وبذاك قد يخرجه من دائرة الخلاف ، ولذلك استعمل هذا المصطلح في أكثر من موضع ، فعند تفسيره لقول الله تعالى : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[٥] يذكر : أنّه « وصلَ الفعلُ بـ (في) عوض وصوله بـ (الباء) »[٦] .

ويرى الدكتور سالم البلوشي أنه لا يمكن إلغاء النيابة على وجه الإطلاق أو قبولها على وجه الإطلاق أيضًا استنادًا إلى عنصر السياق أو التركيب الذي يرد فيه الحرف المعيّن ، فبطريق السياق يمكن قبول النيابة في أكثر من موضع رفضه الرافضون ، ويمكن من طرف آخر رفض مبدأ النيابة في تراكيب استدل المجوزون بها على صحة النيابة ، والذي يباعد بين النيابة أو عدمها زيادة على مبدأ السياق هو القدرة على تأويل ما يمكن تأويله بعيدًا عن النيابة أو إلقاء ما يمكن إلقاؤه في باب التضمين ، فإن تعذّر هذا وذلك يمكن التسليم بنيابة الحرف المعين عن الحرف المعين الآخر[٧] .

---

(١) : الاقتضاب ٢ / ٢٦٢ – ٢٦٤ .

(٢) : القلم : ٥ – ٦ .

(٣) : ينظر : معاني القرآن ٣ / ١٧٣ .

(٤) : المحرر الوجيز ٨ / ٣٦٧ .

(٥) : إبراهيم : ٩ .

(٦) : المحرر الوجيز ٥ / ٢٢٨ .

(٧) : ينظر : ملحق أشرعة بجريدة الوطن العمانية ، مقال بعنوان : ظواهر لغوية ، عدد فبراير ٢٠٠٩ م .

وهذا الذي سبق يساوق رأي محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة[١] الذي يجيز التبادل بين حروف الجر إذا لم يكن هناك لبس ، ولكنه يؤثر وضعها كما وردت في المعاجم ؛ مراعاة للدقة .

ويرى الدكتور محمد الحسين خليل مليطان[٢] أن كلا المذهبين : البصري والكوفي عاجز عن إيجاد مبرر مطرد مقنع لهذه الظاهرة اللغوية ، ويردها إلى الإيجاز معللاً : أن تقدير محذوف يتناسب مع المقام دون اللجوء إلى تضمين الفعل ، أو القول بنيابة حرف جر عن آخر ينسجم مع الإيجاز الذي يعد من خصائص العربية المتفق عليها ، وهذا المحذوف – قل أو كثر – ليس إلا مفسرًا لكثافة المعنى ، واختزاله في اللفظ القليل ، ففي نحو قوله تعال : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٣] كلام محذوف تقديره : ولأصلبنكم حتى تصيروا من شدة الصلب كأنكم جزء في جذوع النخل .

رأي عباس حسن :

يقول تعليقًا على المذهب الكوفي الذي ارتضاه : « لاشك أن المذهب الثاني نفيس ... ، فمن الأنسب الاكتفاء به ؛ لأنه عملي سهل ، بغير إساءة لغوية ، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير داع ؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة ، وكلها حقيقي ، ولاغرابة أيضا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد ؛ لأن هذا كثير في اللغة ، ويسمى : المشترك اللفظي »[٤]. فهو يرى أن الحرف كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية ، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معان حقيقية ، لامجازية ،

(١) : معجم الأخطاء الشائعة ٩٠ .

(٢) : ينظر : التضمين في القرآن الكريم بين التفسير والتأويل ، بحث معد لمؤتمر (اللغة العربية إلى أين ؟) ، المنعقد بجامعة الجنان بلبنان .

(٣) : طه : ٧١ .

(٤) : النحو الوافي ٢ / ٥٤٢ .

ولايتوقف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهمًا سريعًا ، والحرف نظير لها في ذلك ، فإذا اشتهر معناه اللغوي الحقيقي ، وشاعت دلالته ، بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقيًّا لامجازيًّا ، وكانت هذه الدلالة أصيلة لاعلاقة لها بالمجاز ولا بالتضمين ولا بغيرهما ، فالأساس الذي يعتمد عليه في الحكم على معنى الحرف بالحقيقة هو شهرة المعنى اللغوي الأصلي المراد وشيوعه ، بحيث يتبادر ويتضح سريعا عند السامع ؛ لأن هذه المبادرة علامة الحقيقة[1] .

* * *

ويظهر للباحث أن ما سطره العلماء من آراء في هذه المسألة كلها جدير بالأخذ به ، وأن تعدد الآراء إنما يصب في خانة سعة هذه اللغة وشمولها ؛ ذلك أن اللغة العربية موارة بالمعاني التي تحتملها السياقات المختلفة - قلت بذلك أو كثرت - ، وأرى أنه يحسن - فيما تعاقب فيه حرف مكان آخر - أن يحمل الحكم على درجات :
فإذا اشتهر المعنى اللغوي الجديد للحرف ، وشاعت دلالته ، بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقيًّا لامجازيًّا ، وكانت هذه الدلالة أصيلة لاعلاقة لها بالمجاز ولا بالتضمين ولا بغيرهما . وما جاء بخلافه فإنه يخرج إما على المجاز ، أو التضمين ، أو القول بالنيابة شذوذًا ، والله تعالى أعلم .

(١) : ينظر : النحو الوافي ٢ / ٥٤٠ .

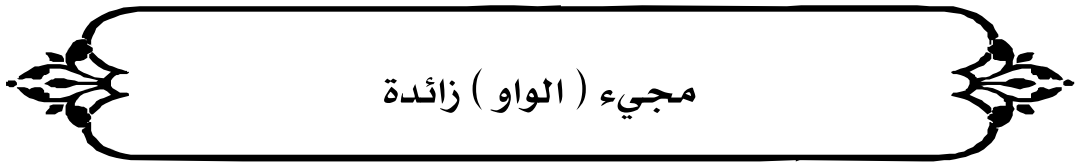

مجيء (الواو) زائدة

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي : « يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة »[١] .

دراسة المسألة :

يشيع في كتب النحاة نسبة القول بزيادة الواو إلى الكوفيين[٢] ، ومنهم من يلحق بهم الأخفش والمبرد كما فعل الرماني[٣] ، و الأنباري[٤] ، ومن ينسب القول بالزيادة إلى البغداديين كما صنع ابن جني[٥] ، وابن يعيش[٦] .

إن في نسبة القول بالزيادة إلى الكوفيين على إطلاقها من غير قيد منافاة لصريح مذهبهم ، والذي نص عليه الفراء ، وثعلب ، وابن الأنباري . فهم يقيدون جواز الحكم بزيادة الواو إذا وقعت في جواب (لمّا) ، و (حتى إذا) .

جاء في معاني القرآن : « وهو في (حتى إذا) ، و (فلما..) مقول ، لم يأت في غير هذين »[٧] ، وعند تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾[٨]: يذكر أنه « ربما أدخلت العرب في مثلها الواو وهي جواب

---

(١) : النحو الوافي ٣ / ٥٦٩ .

(٢) : ينظر مثلا : إعراب القرآن ، للنحاس ٣ / ٤٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٥٦ ، الجنى الداني ١٦٤ ، مغني اللبيب ٤ / ٣٨٨ .

(٣) : ينظر : معاني الحروف ٦٣ .

(٤) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٥٦ .

(٥) : ينظر : سر الصناعة ٢ / ٦٤٥ .

(٦) : ينظر : شرح المفصل ٨ / ٩٣ .

(٧) : معاني القرآن ١ / ٢٣٨ .

(٨) : يوسف : ٧٠ .

على حالها »[١] ، يريد : وجعل السقاية ، ونظّر لذلك بما جاء في قراءة عبد الله ابن مسعود – رضي الله عنه – : ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ وَجَعَلَ السِّقَايَةَ﴾[٢] ، ولم يرتض قول من قال : إن الواو زائدة في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[٣] ، بل قدر جواب (إذا) محذوفا تقديره : فيومئذ يلاقي حسابه[٤] ؛ وإنما لم يقبل زيادتها ههنا لأن (إذا) لم تسبق بـ (حتى).

وعند قول الأسود بن يعفر :

حتى إذا قمِلت بطونكمُ ورأيتمُ أبناءكم شبـــوُّا
وقلبتمُ ظهر المِجَـــنِّ لنا إن اللئيم العاجِز الخِبُّ[٥]

يقول ثعلب : « أدخل الواو في (قلبتم) »[٦] . يعني : أنها زائدة .

ويقول أبو بكر بن الأنباري : « وإنما تقحم الواو مع (لمّا) ، و (حتى إذا) »[٧].

وتابعهم في ذلك الهروي ، واعتبر زيادة الواو في غير الموضع الذي حدده الكوفيون شاذًّا لا يقاس عليه ، كقولهم : ربنا ولك الحمد ، فيذكر أن « المعنى : ربنا لك الحمد ، والواو مقحمة »[٨] شذوذًا .

ولعلنا نورد طرفا من شواهد الكوفيين التي أقروا فيها بالزيادة مقيدة وفق شرطهم ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[٩] قالوا :

---

(١) : معاني القرآن ٢ / ٥٠ .
(٢) : ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٠ .
(٣) : الانشقاق : ١ ، ٢ .
(٤) : ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٨ .
(٥) : ديوانه ١٩ .
(٦) : مجالس ثعلب ٥٩/١ .
(٧) : شرح القصائد السبع الطوال ٥٥ .
(٨) : الأزهية ٢٣٦ .
(٩) : الزمر : ٧٣ .

الواو زائدة ، والتقدير فيه : فتحت أبوابها . وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾[١] الواو زائدة ، والتقدير : اقترب .

واستشهدوا من الشعر بقول امرئ القيس :

فلمّا أَجَزْنَا ساحة الحيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ[٢]

قالوا : التقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة .

وجمهور النحويين يأبى الزيادة في الواو معللاً ذلك من وجهين :

أولهما : أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته ، مهما أمكن أن يجرى على أصله ؛ لأن ذكرها دون معناها يوجب اللبس ، وخلوها عن المعنى ، وهو خلاف الأصل ، وقد أمكن حمل الواو على الأصل فيما استشهد به الكوفيون[٣] - على ما سيأتي - .

الثاني : أن الحروف وضعت للاقتصار ، أو عوضًا عن ذكر الجمل ، كالهمزة فإنها بدل عن: أستفهم ، و (ما) بدل عن: أنفي، فزيادتها تنقض هذا الغرض[٤].

أما ما استشهد به الكوفيون فيحمل على حذف الجواب ؛ للعلم به[٥] ، وحذف الجواب كثير في القرآن والشعر ، فمنه قوله تعالى : ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ ﴾[٦] فالجواب محذوف تقديره : لكان هذا القرآن ، بل إن حذف الجواب أبلغ في هذا المعنى من ذكره ؛ لأن الموعود أو المتوعَّد إذا لم يذكر له الجواب ذهب

(١) : الأنبياء : ٩٦ ، ٩٧ . وانظر الشواهد في الإنصاف ٢ / ٤٥٦ – ٤٥٩ ، واللباب ١ / ٤٢٠ .

(٢) : ديوانه ١٥ .

(٣) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٥٩ ، اللباب ١ / ٤١٩ .

(٤) : ينظر : اللباب ١ / ٤١٩ .

(٥) : ينظر : سر الصناعة ٢ / ٦٤٦ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢١ – ١٢٢ ، شرح المفصل ٨ / ٩٤ ، الجنى الداني ١٦٦، المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢١٦ .

(٦) : الرعد : ٣١ .

وهمه إلى أبلغ غايات الثواب والعقاب ، فيكون أبلغ في الطاعة والانزجار[١] .

ففي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[٢] الواو فيه عاطفة ، والجواب محذوف تقديره : فازوا ونعموا .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾[٣] الواو عاطفة ، وتقدير الجواب : قالوا يا ويلنا ، وقيل : جوابها ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ ﴾[٤] .

وفي بيت امرئ القيس :

فلمّا أَجَزْنَا ساحة الحيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ

الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف تقديره : فلما أجزنا ساحة الحي ، وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلونا ونعمنا .

وكذلك في قول الآخر :

حتى إذا قمِلت بطونكمُ ورأيتمُ أبناءكم شبـــوُّا

وقلبتمُ ظهر المِجَـــنِّ لنا إن اللئيم العاجِز الخِبُّ

الجواب محذوف تقديره : وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم .

وإنما حذف الجواب في هذه المواضع ؛ للعلم به ؛ توخيًا للإيجاز والاختصار[٥] .

وكان بعض النحويين فيما حكى أبو إسحاق الزجاج يذهب فيما كان من هذا النوع مذهبا يخالف فيه البصريين والكوفيين ، فكان يقول في تقدير الآية : حتى إذا

---

(١) : ينظر : المسائل المنثورة ١٦٩ ، سر الصناعة ٢ / ٦٤٩ ، اللباب ١ / ٤٢١ .

(٢) : الزمر : ٧٣ .

(٣) : الأنبياء : ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) : الأنبياء : ٩٧ .

(٥) : ينظر في تخريجات الشواهد : سر الصناعة ٢ / ٦٤٦ ، وما بعدها ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٢١ ، وما بعدها ، الإنصاف ٢ / ٤٥٩ ، وما بعدها .

جاؤوها جاؤوها[١] .

قال ابن السيد البطليوسي مشرِّحًا مذهبهم: تقدير الآية : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وقد فتحت أبوابها ، وكذلك بيت امرئ القيس تقديره : فلما أجزنا ساحة الحي أجزناها وقد انتحى ، فالجواب محذوف ، والواو واو الحال ، وفي الكلام (قد) مضمرة ؛ لتقرب الماضي من الحال[٢] .

أما الأخفش فإنه قد قال بزيادة الواو في آية الزمر وجعله وجهًا مرجوحًا ، والأحسن عنده أن يكون على إضمار الجواب[٣] ، ويرى أن زيادة الواو تطرد في باب (كان)[٤] ، جاء في شرح التسهيل : « وقال الأخفش في المسائل الصغرى : تقول : كنا ومن يأتنا نأته ، يجعلون الواو زائدة في باب (كان) . ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب (كان) »[٥] قال ابن مالك : « يعني أنه لاتطرد زيادتها إلا في باب كان »[٦] .

ووافق ابنُ جني في ذلك الأخفش ، وعلل مذهبه بقوله : « وكأنهم إنما استجازوا زيادتها هنا ؛ لمشابهة خبر كان للحال ، ألا ترى أن قولك : كان زيد قائمًا ، مشبّه من طريق اللفظ بقولهم : جاء زيد راكبًا ، وكما جاز أن يشبّه خبر كان بالمفعول فيُنصب ، فغير منكر أيضا أن يشبّه بالحال في نحو قولهم : جاء زيد وعلى يده بازٍ ، فتزاد فيه الواو »[٧] .

وقد جاء في (معاني الحروف)[٨] ، و (الإنصاف)[٩] نسبة القول بزيادة الواو

---

(١) : ينظر : تهذيب معاني القرآن للزجاج ٢٧٩/٤ .

(٢) : ينظر : الاقتضاب ٣ / ٢١٨ ، شرح المفصل ، الحاشية ٨ / ٩٤ .

(٣) : ينظر : معاني القرآن له ٢ / ٦٧٣ .

(٤) : ينظر : الأصول ٢ / ١٨٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٥٦ .

(٥) : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٦ .

(٦) : السابق .

(٧) : سر الصناعة ٢ / ٦٥٠ .

(٨) : معاني الحروف ٦٣ .

(٩) : الإنصاف ٢ / ٤٥٦ .

إلى المبرد ، وما جاء في (المقتضب) بخلاف ما ذكروا ، فقد عقب المبرد على من قال بزيادة الواو في قوله تعالى : ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[١] عقب بقوله : « وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو »[٢]،وذكر بعده أنّ « حذف الخبر معروف جيد »[٣].

وذهب ابن عصفور إلى القول بزيادة الواو إلا أنه خصها بالضرورة ، وذكر أنها تزاد في خمسة مواضع : بين البدل والمبدل منه ، والصفة والموصوف ، وفي جواب (لما) ، و (إذا) ، وفي خبر كان[٤] .

قال البغدادي معلقا : « وهذا تحكم منه من غير فارق »[٥] .

وحكم ابن مالك على الواو بالزيادة مطلقا[٦] ، وأنشد في ذلك :

فما بالُ مَنْ أسعى لأجْبُر عظمه حِفاظا وينوي مِنْ سفاهته كسري[٧]

وقول الآخر :

ولقد رمَقْتُكَ في المجالس كلِّها فإذا وأنت تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي[٨]

وجعل ابن هشام زيادة الواو في البيتين ظاهرة[٩] ، وعلل البغدادي ظهور الزيادة في البيت الأول بقوله : « لأن جملة (ينوي) حال مِنْ (مَنْ) ، والجملة المضارعية المثبتة أو المنفية بـ (لا) إذا وقعت حالا ، استغنت بالضمير عن الواو »[١٠] ، وإنما لم يجزم ابن هشام بزيادة الواو في البيت ؛ لأنه يمكن جعلها واو الحال ، وجملة

(١) : الانشقاق : ٢ .

(٢) : المقتضب ٢ / ٧٧ .

(٣) : المقتضب ٢ / ٧٨ .

(٤) : ينظر : ضرائر الشعر ٧١ ، وما بعدها .

(٥) : الخزانة ١١ / ٤٦ .

(٦) : ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٥ ، وما بعدها ، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٥٠ ، وما بعدها .

(٧) : انظره في : شرح أبيات المغني ، للبغدادي ٦ / ١٢١ ، على خلاف في نسبته .

(٨) : قائله أبو العيال الهذلي ، ديوان الهذليين ٢ / ٢٦٠ .

(٩) : ينظر : مغني اللبيب ٤ / ٣٨٩ .

(١٠) : شرح أبيات المغني ٦ / ١١٩ .

(ينوي) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، على حد قولهم: (قمت وأصك عينه)[١].

وإن كان يظهر أن ابن هشام قد قال بالزيادة إلا أنه لم يجعلها على إطلاقها، ولا أحسب أنه يميل إلى رأي ابن عصفور الذي حد مواضع الضرورة، بل الأظهر أنها مقيدة عنده بالشعر؛ لأنه لم يمل إلى هذا القول إلا أمام شعر .

وذكر الدماميني في البيت وجهًا آخر لا تكون الواو فيه زائدة ، فيقول : « ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لازائدة ، والمعطوف عليه محذوف أي : يهمل أمري ، وينوي كسري »[٢] .

أما البيت الثاني فزيادة الواو فيه متحتمة ، على حد وصف البغدادي[٣] ؛ ذلك أنّ (إذا) الفجائية لاتدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها مجردًا من حرف العطف .

رأي عباس حسن :

ساق الأستاذ عباس حسن الرأي الكوفي على إطلاقه من غير قيد - كما مر - ثم حكم بمتابعته ، والذي يظهر أنه يرى الزيادة في الواو على الإطلاق ، يقول في ذلك : « ... فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفًا ، والأخذ به هنا أيسر ، لكن الأفضل التخفف من الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فرارًا من اللبس ، ومن التأويل بغير داع »[٤] .

ولعل الذي حمله على القول بالزيادة : أن الواو وردت في مواطن لاتجتمع والتأويل على وجه ؛ لأنه ساق رأيه بعد أن أنشد البيتين اللذيْن استشهد بهما ابن مالك على الزيادة على الإطلاق ، ولعله تَبَعٌ في ذلك لابن مالك ، إلا أنه قيد الجواز بأمن اللبس ، ولم يجنح ابن مالك لمثل هذا القيد، وهو احتراز في محله .

* * *

(١) : ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٥٩٥، شرح أبيات المغني ٦ / ١١٩ .

(٢) : حاشية الشمني ٢ / ١١٠ .

(٣) : ينظر : شرح أبيات المغني ٦ / ١٢٦ .

(٤) : النحو الوافي ٣ / ٥٧٠ .

وأرى أن الزيادة تثبت للواو ، لكن ليس على الوجه الذي قيدها به الكوفيون ؛ لأن حذف الجواب في المواطن التي أقروها أظهر وأبلغ ، بل إن الكوفيين أقروا بحذف الجواب كما ذكر الفراء: من أن العرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلومًا ؛ إرادة الإيجاز[١] ، كما قدر الجواب محذوفًا في آية الإنشقاق[٢] ، فمن باب أولى أن يحملوا عليه شواهدهم التي قالوا فيها بزيادة الواو .

وفي العموم أرى أنه لا مناص عن القول بزيادة الواو على شرط عباس حسن لأمور:

أحدها: ورودها في شواهد لا يستقيم دفعها إلى معنى غير الزيادة، وبثبوتها تسلم لنا هذه الشواهد من خانة الشذوذ .

ثانيًا: أنه قد ثبت للواو من التصرف ما لم يجتمع في واحد من قريناتها في باب العطف؛ من ذلك:

- أنها تحذف مع معطوفها اختصارًا؛ ومنه قولهم: (راكبُ النَّاقةِ طَلِيحانِ)، أي: راكبُ الناقةِ والناقةُ طَلِيحانِ .
- أنها تعطف عاملاً محذوفًا بقي معموله؛ كالذي جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[٣]، والتقدير فيه – والله أعلم –: فأجمِعوا أمرَكم واجمَعوا شركاءَكم .
- يضاف إليهما ما جاء لها من الاختصاص في باب المعية مع الاسم، أو الفعل المضمر قبله (أنْ) وجوبًا أو جوازًا؛ وكانت الواو دليلًا على ذلك المضمر[٤] .

ثالثًا: تصرفها في المعنى؛ إذ تفيد التشريك والمعية والحالية والاستئناف؛ فلا ضير أن تتصرف بالزيادة .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر : معاني القرآن ٢ / ٦٣ .

(٢) : ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٨ .

(٣) : يونس : ٧١ .

(٤) : ينظر ذلك كله في شرح ابن عقيل: ١/٥٣٦-٥٤٢، ٢/٢٢١، ٣٢٤ وما بعدها، ٣٢٩ وما بعدها .

إفادة (أوْ) للإضراب

نص المسألة :

يقول الأستاذ عباس حسن – رحمه الله – : « ويحسن في الأسلوب المشتمل على (أو) التي تفيد الإضراب أن يحتوي أمرين معًا ؛ أولهما : أن يسبقها نفي أو نهي . وثانيهما : تكرار العامل » . ثم ذكر في الحاشية : « ويرى بعض النحاة أن وجود النفي أو النهي قبلها شرط أساسي في إفادتها الإضراب . ويرى آخرون أنه ليس بشرط ، ومن هؤلاء الفراء »[(١)] .

دراسة المسألة :

الإضراب كما يعرفه الشريف الجرجاني : هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه ، نحو : ضربت زيدًا بل عمرًا[(٢)] .

وهو على نوعين[(٣)] : أحدهما : الإضراب الإبطالي : ويقتضي نفي الحكم السابق في الكلام ، قبل حرف الإضراب ، والقطع بأنه غير واقع ، والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعد حرف الإضراب . كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾[(٤)] .

والثاني : الإضراب الانتقالي : ويقتضي الانتقال من غرض قبل حرف الإضراب إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه . كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ

---

(١) : النحو الوافي ٣ / ٦٠٧ – ٦٠٨ .

(٢) : ينظر : التعريفات ٨٦ .

(٣) : ينظر : النحو الوافي ٣ / ٦٢٣ .

(٤) : المؤمنون : ٧٠ .

﴿ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[١] .

وحروفه : (بلْ ، أمْ)، أما عن إفادة (أوْ) للإضراب ، فللنحاة فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن (أو) لاتأتي لمعنى الإضراب مطلقًا ، وينسب الأنباري هذا القول للبصريين[٢] ، وتمسك به ، وهو ظاهر مذهب ابن عصفور[٣] .

وحجتهم : أن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف (بل) لأن معناها الإضراب ، وهو مخالف لمعنى (أو) ، والأصل في كل حرف أن لايدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ، ولا دليل يدل على صحة خروجها عن معناها الأصلي[٤] .

المذهب الثاني: أنها تفيد الإضراب بشرطين: أحدهما:أن يتقدمها نفي أو نهي، والثاني : إعادة العامل ، نحو : (ما قام زيد أو ما قام عمرو) ، و (لايقم زيد أو لايقم عمرو) . وهذا قول سيبويه ، وتبعه السيرافي .

جاء في الكتاب : « إذا أخبرت فقلت : لستَ بِشْرًا أو لستَ عمْرًا ، أو قلت : ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو ، لم يجئ إلا على معنى : لا بل ما أنت بعمرو ، و لا بل لست بشرًا . وإذا أرادوا معنى أنك لست واحدًا منهما قالوا : لست عمرًا ولا بشرًا ، أو قالوا : أو بشرًا ، كما قال عز وجل : ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٥]. ولو قلت: أو لاتطع كفورًا، انقلب المعنى »[٦]. قال أبو سعيد : « يعني أنه إذا أعاد (أو لاتطع) يصير إضرابًا ، كأنه ترك النهي عن اتباع الإثم

---

(١) : الأعلى : ١٤-١٦ .

(٢) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٨ ، اللباب ٤٢٤/١، وكذلك فعل الشَّرجيّ في ائتلاف النصرة ١٤٩ .

(٣) : ينظر : شرح الجمل ١ / ٢٣٥، وظاهر ما جاء في العين ٤٣٨/٨ أنه مذهب البصريين .

(٤) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٨٠ – ٤٨١ ، ائتلاف النصرة ١٤٩، شرح الحدود النحوية للفاكهي ١٩٣ .

(٥) : الإنسان : ٢٤ .

(٦) : الكتاب ٣ / ١٨٨ .

وأضرب عنه ، ونهى عن طاعة الكفور فقط »[١] .

وقال في موضع آخر موضحًا شرطي سيبويه : « ولايجوز أن تقول : ألستَ صاحبنا ؟ أوْ لستَ جليسنا ؟ أوْ لستَ أخانا ؟ وأنت تريد بتكرير (لستَ) ما تريد إذا لم تكرر (لستَ) ؛ لأنك إذا كررتها فقد جعلت الكلام الثاني منقطعًا من الأول ، وصارت (أوْ) بمنزلة (أمْ) .... ، وكذلك لو لم يكن استفهام فأخبرت فقلت : لستَ بشرًا أو لستَ عمرًا »[٢] .

المذهب الثالث : أن (أوْ) تفيد الإضراب مطلقا بلا قيد ، وعليه الكوفيون[٣] ، والفارسي[٤] ، وابن جني[٥] ، والزجاجي[٦] ، وابن بَرهان[٧] ، والرضي[٨] .

وحجتهم : أن ذلك جاء كثيرًا في كتاب الله ، وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾[٩] ، وقراءة أبي السَّمَّال : ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدًا﴾[١٠] بسكون الواو[١١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ

(١) : شرح الكتاب ٣ / ٤٥٠ .

(٢) : شرح الكتاب ٣ / ٤٤٩ – ٤٥٠ .

(٣) : ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٧٢ ، مجالس ثعلب ١١٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٥ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٢٠ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٦٦ ، البحر المحيط ١ / ٤٩٢ ، مغني اللبيب ١ / ٤١٨ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٨ ، ائتلاف النصرة ١٤٨، النحو القرآني ٤٨٥ .

(٤) : ينظر رأيه في : شرح اللمع ، لابن برهان ١ / ٢٤٧ ، الجنى الداني ٢٢٩ ، مغني اللبيب ١ / ٤١٨ .

(٥) : ينظر : المحتسب ١ / ٩٩ .

(٦) : ينظر : حروف المعاني ١٣ ، ٥٠ .

(٧) : ينظر: شرح اللمع ١ / ٢٤٧. وهو: أبو القاسم عبد الواحد بن علي العُكْبَريّ، برع في النحو واللغة والأنساب وأيام العرب، توفي سنة ٤٥٧هـ . ينظر: إنباه الرواة ٢١٣/٢ .

(٨) : ينظر : شرح الكافية ٤ / ٣٩٦ .

(٩) : النحل : ٧٧ .

(١٠) : البقرة : ١٠٠ .

(١١) : ينظر : المحتسب لابن جني ١ / ٩٩ ، معجم القراءات ١ / ١٦١ . وهو : أبوالسمال العدوي البصري واسمه قَعْنَب ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢ / ٢٦ .

﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١] .

واستشهدوا من الشعر بقول جرير :

كانوا ثمانينَ أوْ زادوا ثمانِيَةً لَوْلا رجاؤك قَدْ قتَّلتُ أولادِي[٢]

وبقول ذي الرمة :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصورَتِها أوْ أنْتِ في العينِ أَمْلَحُ[٣]

(أوْ) في جميعها للإضراب بمعنى (بل) ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ، وكلام العرب أكثر من أن تحصى .

وأصحاب المذهبين الأولين خرجوا (أوْ) في شواهد الكوفيين على معان غير الإضراب ، ففي آية النحل ذكر ابن عطية أن (أوْ) على بابها في الآية فهي للشك ، وقيل للتخيير[٤] ، وردهما أبو حيان معللاً أنّ : « الشك والتخيير بعيدان ؛ لأن هذا إخبار من الله تعالى عن أمر الساعة ، فالشك مستحيل عليه ، ولأن التخيير إنما يكون في المحظورات ، كقولهم : خذ من مالي دينارا أو درهما ، أو في التكليفات كآية الكفارات ... ، و (أو) هنا للإبهام على المخاطب »[٥] .

وذكر الهروي أنه يجوز أن تكون (أوْ) بمعنى واو النسق[٦] ، ومنعه ابن هشام[٧] .

أما في قراءة أبي السَّمَّال : ﴿أَوَكُلَّمَا﴾ بسكون الواو ، فقد خرجها الزمخشري على كون (أو) عطفًا على (الفاسقين) ، وتقديره : وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ، أو نقضوا عهد الله مرارًا كثيرة[٨] . وجعلها ابن جني للإضراب

---

(١) : الصافات : ١٤٧ .

(٢) : الديوان ١٢٣ .

(٣) : ملحق ديوانه ٦٢٤ ، وقال الموصلي بإفادتها الإضراب في هذا البيت. انظر: شرح الكافية ٦٦٥/٢ .

(٤) : ينظر : المحرر الوجيز ٥ / ٣٩٠ .

(٥) : البحر المحيط ٥ / ٥٠٥ .

(٦) : ينظر : الأزهية ١٢١ .

(٧) : ينظر : مغني اللبيب ١ / ٤٢١ .

(٨) : ينظر : الكشاف ١ / ١٩٧ .

على مذهب الكوفيين ، كأنه قال : (وما يكفر بها إلا الفاسقون بل كلما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم)[١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٢] اختلف النحاة في معنى (أو) في الآية ، فقيل :

هي للتخيير ، والمعنى : إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول : هم مائة ألف أو يزيدون . نقله الرماني[٣] وابن الشجري[٤] عن سيبويه ، ولم أجده في الكتاب ، وقال ابن هشام في هذا النقل : « وفي ثبوته عنه نظر »[٥] ، ثم اعترض على هذا المعنى بأنه لايصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ، وجعلها الصيمري[٦] على أصلها في الإبهام ، وذكر ابن جني[٧] أنها للشك مصروفًا إلى الرائي ، وقال بعض الكوفيين[٨] أنها بمعنى الواو ، ووافقهم الهروي[٩] ، وعن السيرافي[١٠] أنها تفيد الإباحة أو الإبهام . والفراء وبعض الكوفيين[١١] ذكروا أنها للإضراب مستشهدين برواية ابن عباس : كانوا مائة ألف وبضعة وأربعين ألفًا[١٢] .

وقيل في تخريج بيت جرير : إن (أو) فيه للشك ، كأن كثرتهم أوجبت الشك

---

(١) : ينظر : المحتسب ١ / ٩٩ .

(٢) : الصافات : ١٤٧ .

(٣) : ينظر : معاني الحروف ٧٨ .

(٤) : ينظر : الأمالي ٣ / ٧٧ .

(٥) : مغني اللبيب ١ / ٤٢١ .

(٦) : ينظر : التبصرة والتذكرة١ /١٣٢، وافقه الثمانيني في الفوائد والقواعد ٣٧٩. والصيمري هو : أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، كتابه (التبصرة) كان أكثر ما يشتغل به أهل المغرب . ينظر : بغية الوعاة ٤٩/٢ .

(٧) : ينظر : الخصائص ٢ / ٢٢٢ .

(٨) : ينظر : مجالس ثعلب ١١٢/١ .

(٩) : ينظر : الأزهية ١٢١ .

(١٠) : ينظر : شرح الكتاب ٣ / ٤٣٣ .

(١١) : ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٣ ، مجالس ثعلب ١١٢/١ ، الصاحبي ١٧١ .

(١٢) : انظر الرواية : شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٤٣١ ، المحرر الوجيز ٧ / ٣١٣ .

في عدتهم ، ومن ثم احتاج في عدتهم إلى عداد، وعن بعض الكوفيين أنها بمعنى الواو[١] .

أما بيت ذي الرمة الذي رواه الكوفيون على : أو أنت أملح ، فمعارض برواية :أم أنت أملح ، بـ (أم) بدل (أو)[٢] ، وإن صحت الرواية فإن معنى (أو) الشك ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك ، وإن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه، ويسمى في صنعة الشعر: تجاهل العارف[٣]. وذكر السيرافي[٤] أن معناها في البيت الإباحة أي : إن شبهتها بالشمس أصبت ، وإن فضلتها عليها أصبت ، وأجاز أن تكون جاءت على أصلها في الإبهام ، والعجيب له أنه منع القول بإفادة (أو) معنى الإضراب في هذا البيت وخرجه على الوجهين السابقين ، ثم عاد وأقره في الشاهد نفسه في موضع غير بعيد عنه[٥] .

وعن حكمها إن أفادت الإضراب : قيل: عاطفة ، وقيل: استئنافية تختص بالإضراب[٦] .

رأي عباس حسن :

يرى الأستاذ عباس حسن أنه يحسن في (أو) لإفادة الإضراب أن تقيد بشرطي سيبويه ، وهما : أن يتقدمها نفي أو نهي ، مع إعادة العامل[٧] .

ولم يشر إلى الوجه الذي بنى استحسانه عليه، لا سيما وأن الكوفيين راعوا جانب السماع الفياض الذي لا يحسن مع نظائره من الأحكام سوى القول بالتجويز على إطلاقه .

---

(١) : ينظر : شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ٢ / ٥٤ .

(٢) : ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٨١ .

(٣) : ينظر : السابق ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ١ / ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٤) : ينظر : شرح الكتاب ٣ / ٤٣٣ .

(٥) : ينظر : شرح الكتاب ٣ / ٤٤١ .

(٦) : ينظر : شرح الكافية ، للرضي ٤ / ٣٩٦ ، حاشية الصبان ٣ / ١٠٦ ، النحو الوافي ٣ / ٦٠٨ .

(٧) : ينظر : النحو الوافي ٣ / ٦٠٧ .

ويلحظ في ابتنائه الحكم في المسألة إهمال طريق السماع؛ بدليل: أنه بعد أن أورد رأي الفراء في المسألة، واستشهد له بالآية في الصافات: لم ينفذ إلى تخريجٍ يقوي به طرف الاستحسان الذي أقام عليه .

* * *

ويظهر للباحث أن معنى الإضراب في (أو) يحرزه التركيب ، خلافًا لمن تجشم إنكاره ، ولا مسوغ لمن قيدها على شرطه ؛ لاحتمالها في السياق جميع المعاني الواردة في تخريجات شواهد الكوفيين ، واحتمالها أيضًا معنى الإضراب على إطلاقه دون قيد. والله أعلم بالصواب .

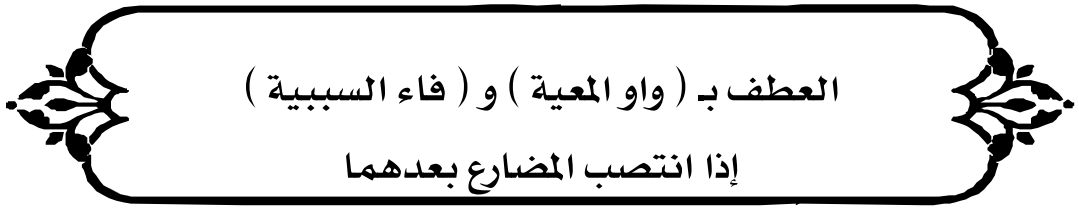

العطف بـ (واو المعية) و (فاء السببية)
إذا انتصب المضارع بعدهما

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي : « بين فاء السببية وواو المعية تشابه واختلاف ؛ فيتشابهان في أمرين : .... ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف فوق دلالته الخاصة ، ..... ، وهذا على الرأي الشائع الذي يخالف فيه بعض المحققين[١] ويقول : إن هذه الواو التي تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين »[٢] ، وفي الحاشية : « ولولا اعتبارات أخرى قوية لكان هذا الرأي وحده هو المستحسن في جميع حالات فاء السببية أيضا فلا نعدها حرف عطف ، طبقًا للمذهب الكوفي الذي يقصرها على السببية ، ويمنع أن تكون عاطفة »[٣] .

دراسة المسألة :

اختلف النحويون في حكم فاء السببية وواو المعية إذا انتصب المضارع بعدهما ، أتعطفان أم لا ؟ وفي المسألة مذهبان[٤] :

المذهب الأول : أنهما عاطفتان ، على أصل وضعهما ، والمصدر المنسبك بعدهما من (أنْ) المضمرة وجوبا ، وما دخلت عليه من الجملة المضارعية معطوف على مصدر مذكور ، أو متصيد قبلهما . وعليه جمهور النحويين .

---

(١) : أراد به الرضي – على ما سيأتي – .

(٢) : النحو الوافي ٤ / ٣٧٨ – ٣٧٩ .

(٣) : النحو الوافي ٤ / ٣٧٩ .

(٤) : ينظر : الكتاب ٣ / ٢٨ ومابعدها، المقتضب ٢ / ١٣ ومابعدها، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٧٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٧، علل النحو للوراق ٥٨٢، الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٢٤١، المحصول لابن إياز ٢ / ٦١٥، التخمير للخوارزمي ٣ / ٢٣٥، التعليقة لابن النحاس ٢ / ٨٧٢، الكناش ١٦/٢، حاشية الصبان ٣ / ٣٠٥، موصل الطلاب للأزهري ١٣٣، الأقوال الوفية ٢٣٥ .

وإنما حكموا عليهما بالعطف تمسّكًا بأصل الوضع ؛ لدلالتيهما على السببية والمعية فوق دلالتيهما الخاصة وهي : الترتيب والتعقيب للفاء ، والجمع للواو ، والتركيب يحرز كل هذه المعاني .

ففي قوله تعالى : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[(١)] تقديره : لايكون قضاء عليهم فموت لهم ، وإنما قدروا هذا التقدير لأن (أنْ) المضمرة والفعل في تقدير مصدر ، ولايعطف الاسم على الفعل إلا إذا كان مشبهًا له من نحو قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾[(٢)] ، فلا بد أن يكون المعطوف عليه اسمًا ، والمصدر هو المناسب ، ويسمى عطفًا على المعنى ، والعطف على التوهم ، وكذلك القول في الواو . وبهذا التقدير يستقيم العطف بهما .

المذهب الثاني : أنه لايصح العطف بهما ، وعليه الكوفيون ، والجرمي ، والرضي . إلا أنهم اختلفوا في توجيه منع العطف ؛ لاختلافهم في ناصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية[(٣)] .

فالكوفيون يذهبون إلى أن المضارع بعدهما منصوب على الخلاف ، وهو بذلك يخالف سبيل العطف ؛ إذ العطف بهما يقتضي التشريك لفظًا ومعنًى ، ويكون على نية تكرار العامل ، وليس كذلك ههنا ، ففي قولك : لاتأكلِ السمكَ ، وتشربَ اللبنَ، الثاني مخالف للأول ، ولايحسن تكرار العامل فيه ، فلا يقال : لاتأكلِ السمكَ ، ولا تشربِ اللبن ، فلما كان الثاني مخالفًا للأول امتنع العطف .

وذهب الجرمي إلى أن الواو والفاء هما الناصبان للمضارع بأنفسهما ، ولا طريق للعطف بهما ؛ لأنه ليس بين الحروف مايقوم بأثرين إعرابيين معا .

---

(١) : فاطر : ٣٦ . وينظر التوجيه في: حاشية الصبان ٣/٣٠١-٣٠٢ .

(٢) : الأنعام : ٩٥ .

(٣) : ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٣-٣٤، الإنصاف مسألتان رقم ٧٥، ٧٦ ، أوضح المسالك، الحاشية٤ / ١٧٧ ومابعدها، ويذهب الزجاجي و ابن جني والجرجاني مذهب الكوفيين فلاتعطفان ، ينظر: الجمل ١٨٧، اللمع ١٨٨،إصلاح الخلل ٢١٦، شرح الجمل للجرجاني ١٣٣-١٣٥ .

ويذهب الرضي[١] مذهب الجمهور إلى أن المضارع بعدهما منصوب بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا ، إلا أنه لايصح العطف بهما ؛ لأنهم إنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية ، فصرف المضارع إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفًا ، إذ المضارع المنصوب بـ (أنْ) مفرد ، وقبل الفاء جملة ، فكان فيه شيئان : دفع جانب كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء ، فيكون إذن مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، وإنما اخترنا هذا لأن فاء السببية إن عطفت – وهو قليل – فهي إنما تعطف الجملة على الجملة نحو : الذي يطير فيغضب زيد : الذباب .

وكذا نقول – والكلام للرضي – في الفعل المنصوب بعد واو الصرف ، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية ، نصبوا المضارع بعدها ، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدًا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف ، فهي إذن إما واو الحال والمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، فمعنى : قمْ وأقومَ ، أي : قم وقيامي ثابت ، وإما بمعنى (مع) ، وهي لاتدخل إلا على الاسم ، فلما قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها ، فمعنى : قمْ وأقومَ ، أي : قم مع قيامي ، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ؛ ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله ، أي : ليكن منك قيام وقيام مني ، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع ، كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية ، بل كون واو العطف للجمعية قليل ، نحو : كل رجل وضيعته ، والأولى في قصد النصوصية في شيء على معنى : أن يُجعل على وجه يكون ظاهرًا فيما قصد النصوصية عليه .

واستظهر الدماميني كون مابعدهما مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال[٢] .

---

(١) : ينظر : شرح الكافية ٤ / ٦٧ – ٦٨ .

(٢) : ينظر رأيه في : حاشية الصبان ٣ / ٣٠٦ .

والجمهور راعى معنى الجمعية في الواو ، وكان تقديرهم بخلاف ماذكر الرضي ، ففي قولك : قمْ وأقومَ ، تقديره : ليكن منك قيام وقيام مني معًا[١] .

رأي عباس حسن :

الحق أنه قد وافق الكوفيين في حرف، وخالفهم في آخر؛ فيرى الأستاذ عباس حسن في الواو أن تكون لمجرد المعية[٢] ؛ كما هو الحال مع الكوفيين، وعلل منع العطف بها : لما يقتضيه العطف أحيانًا من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لايكون في الكلام السابق مصدر مذكور ، وجعل تجريد الفاء للسببية وجهًا مرجوحًا[٣] ؛ لظهور أثر العطف في حالات كثيرة : حيث ينصب النفي على ماقبلها ومابعدها معًا ، أو على مابعدها وحده ، وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب في مواضع ، إلى نصب واجب في أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم في غيرها ، ويترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر ؛ وهو بذلك يخالف سبيل الكوفيين، وإن كانت العلة التي ذكرها في الفاء تصلح في الواو أيضا .

* * *

والذي يظهر للباحث قول يجمع بين المذهبين ، فمتى ماذكر المصدر قبلهما – أعني الواو والفاء – حُكِم بكونهما عاطفتين ، من نحو قول الشاعرة :

ولُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ[٤]

(١) : ينظر بمعناه : الكناش ١٦/٢، المقاصد الشافية ٦ / ٦٢ ، وقد مثل له الشاطبي بقوله : ماتأتينا وتحدثَنا ، وقدره : ماتجمع بين الإتيان والحديث معا ؛ فيكون في تقديره مراعاة لمعنى الجمعية، وكذلك فعل أبو الفداء في تقديره .

(٢) : ينظر : النحو الوافي ، الحاشية ٤ / ٣٧٩ .

(٣) : ينظر : النحو الوافي ٤ / ٤٠٤ .

(٤) : البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية ، انظره في: الكتاب ٣ / ٤٥ ، الخزانة ٨ / ٥٠٣ ، شرح القطر ٨٨، شرح شذور الذهب ٣١٤، شرح الجمل لابن هشام ٢٧١، والرواية فيه: (للبس) .

وقول الآخر :

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ما كنت أوثِر إِتْرابًا على تَرَبِ[١]

وإن لم يسبقهما ذكر للمصدر تجردتا للمعية والسببية ، دون تكلف العطف على مصدر متصيد قبلهما ، من نحو : لاتأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن ، وما تأتينا فتحدثَنا . والله أعلم بالصواب .

(١) : لم أعثر له على نسبة ، وانظره في : أوضح المسالك ٤ / ١٩٤، شرح المكودي ٢٥٦، الدرر ٢ / ٢٦ .

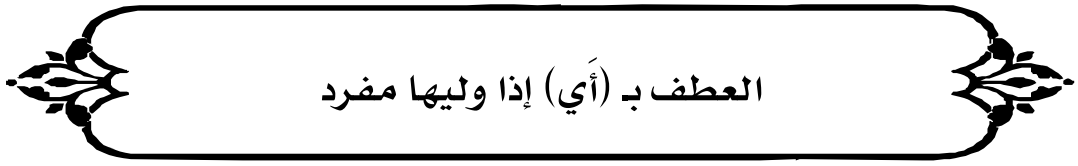

العطف بـ (أَي) إذا وليها مفرد

نص المسألة :

يقول الأستاذ عباس حسن: « وليس من حروف النسق عند أكثر النحاة الحرف (أي)، ...، والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق »[(١)] .

دراسة المسألة :

اختلف النحويون[(٢)] في حكم (أي) من نحو قولك: (رأيت الغضنفرَ أي الأسدَ، وضربتُ بالعضبِ أي السيفِ) :

فيذهب جمهور النحويين إلى أنّ (أي) حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدلُ كلٍّ منه؛ ذلك أنه ليس هناك حرف يدخل على عطف البيان أو البدل، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابي إلا (أي)، فدل أنهما باقيان على حكميهما بعد دخول (أي) .

وعن الكوفيين أنها عاطفة، وافقهم في ذلك السَّكّاكي[(٣)]، وأبو جعفر ابن صابر[(٤)]، ونسبه ابن مالك إلى صاحب (المستوفى)[(٥)].

---

(١) : النحو الوافي، الحاشية ٣/٥٥٦-٥٥٧ .

(٢) : ينظر: مغني اللبيب ١/٥٠٦، الخزانة ١١/٢٢٦، الارتشاف ٤/١٩٧٨، المساعد ٢/٤٤٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٧، المطالع السعيدة ٢/٢٤٦، الجنى الداني ٢٣٤، شرح المزج ٤٢٤، الهمع ٤/٣٧٠، شفاء العليل ٢/٧٧٨، حاشية الدسوقي ١/١٧٣ .

(٣) : ينظر: مفتاح العلوم ٢٧٢ ، ٤٦٠، وهو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبويعقوب سراج الدين السَّكَّاكي الخوارزمي الحنفي، إمام في النحو والصرف والبلاغة والعروض والاستدلال وغيرها، توفي سنة ٦٢٦هـ . ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٤ .

(٤) : ينظر: الارتشاف ٤/١٩٧٨، الجنى الداني ٢٣٤، وهو: أحمد بن صابر أبوجعفر النحوي، وهو الذي ذهب إلى أن للكلمة قسما رابعا، وسماه الخالفة (اسم الفعل). ينظر: بغية الوعاة ١/٣١١ .

(٥) : ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٧، مغني اللبيب ١/٥٠٦، المساعد ٢/٤٤٣، الهمع ٤/٣٧٠، شرح المزج ٤٢٤، وصاحب المستوفى: علي بن مسعود الفُرُّخان، أكثر أبوحيان النقل عنه . ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٦ .

قال أبو حيان: « والعجب أنه نسب ذلك إلى كتاب مجهول، وهذا هو مذهب الكوفيين »[١] .

والدماميني والبغدادي[٢] يعزوان القول للمبرد أيضا، على ما حكاه ابن خالويه[٣] عن أبي عمر الزاهد[٤]، ولم أجده فيما طالعته من كتبه، وعن رواية أبي عمر الزاهد يقول الدكتور عبدالحافظ العسيلي[٥]: وليس الأمر كما زعم الشارح -يعني الدماميني- لأن أبا عمر الزاهد تلميذ ثعلب كثيرًا مايقول: قال أبو العباس، ويعني ثعلبًا شيخه، فحينئذ يؤول الأمر إلى الكوفيين؛ لأن ثعلبًا من أئمتهم، ويؤيد ذلك ما ذكره أبو حيان في النكت الحسان إذ يقول « ولا أحفظ عن البصريين نصًّا في إعراب ما بعد (أيْ) على هذا النحو -أي: عطف نسق- ويحتمل أن يكون بدلًا »[٦] ، وما قاله ابن منظور: « قال أبو عمرو: سألت المبرد عن (أيْ) مفتوحة ساكنة، مايكون بعدها؟ فقال: يكون الذي بعدها بدلًا، ويكون مستأنفًا، ويكون منصوبًا، وسألت أحمد بن يحيى (ثعلبًا) فقال: يكون ما بعدها مترجمًا[٧] »[٨] .

وقد رُدَّ على من يجعلها عاطفة من وجوه[٩]:

أحدها: أننا لم نر عاطفًا يصلح للسقوط دائمًا .

ثانيا: ولم نر عاطفًا ملازمًا لعطف الشيء على مرادفه .

---

(١) : نسبه إليه صاحب شفاء العليل ٧٧٨/٢ .

(٢) : ينظر: شرح المزج ٤٢٤، الخزانة ٢٢٦/١١ .

(٣) : أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، من كبار أهل اللغة، أخذ عن ابن دريد ونفطويه والأنباري، توفي سنة ٣٧٠هـ . ينظر: نزهة الألباء ٢٣٠-٢٣١، وفيات الأعيان ١٧٨/٢-١٧٩ .

(٤) : محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم اللغوي الزاهد، أخذ عن ثعلب، وعرف بغلامه، صنف كتاب الياقوت في اللغة، وكان جماعة من العلماء يضعفون حكايته، توفي سنة ٣٤٥هـ . ينظر: الفهرست للنديم ٨٢-٨٣ .

(٥) : ينظر: شرح المزج، حاشية المحقق ٤٢٤ .

(٦) : النكت الحسان ١٣١ .

(٧) : الترجمة: مصطلح كوفي لما يسمى عند البصريين بدلا . ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره ص ١٦٣ .

(٨) : اللسان، مادة (أيا) .

(٩) : ينظر: مغني اللبيب ٥٠٦/١-٥٠٧، الخزانة ٢٢٦/١١، المساعد ٤٤٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٧/٣ .

ثالثا: أنها تفسر الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولافصل، وتفسر الضمير المجرور بلا إعادة الجار، ولو كان ما بعدها معطوفًا بها لم يستقم الأول بدون تأكيد أو فاصل، ولا الثاني بدون إعادة الجار .

وقد ذهب قوم[١] إلى أنّ (أي) اسم من أسماء الأفعال، معناه (عوا) أو (افهموا) كـ (صه) و (مه) ، قال ابن يعيش: « وليس الأمر على ما ظن هؤلاء؛ لأن (صه) و (مه) يدلان على معنى في أنفسهما إذا أفردا وهو (اسكت) و (اكفف)، وليس كذلك (أي)؛ لأنها لايفهم لها معنًى حتى تضاف إلى ما بعدها »[٢] .

رأي عباس حسن :

يرى أن الرأي الكوفي حسن وواضح، لاضرر في الأخذ به، بل إنه يبعدنا أحيانًا عن مشكلات نحوية لاسبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف؛ منها : أن عطف البيان لايكون متبوعه ضميرًا؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميرًا وجب اعتبار التابع بعد (أي) بدلًا وليس عطف بيان[٣] .

أقول: ولكن العطف بـ (أي) يوقعنا أيضًا في مشكلات نحوية؛ كما يظهر في تلك الردود التي ذكرها الجمهور لمنع العطف بها .

* * *

والذي يظهر لي القول بما ذهب إليه الجمهور؛ للأدلة نفسها التي ذكروها، ولأن العطف يقتضي التشريك بين شيئين، وما قبل (أي) وبعدها شيء واحد، فلا يصح العطف بها؛ تباينًا للمصطلحات، وحفظًا لحدودها . والله أعلم بالصواب.

---

(١) : ينظر: الجنى الداني ٢٣٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٨ .

(٢) : شرح المفصل ١٤٠/٨ .

(٣) : ينظر: النحو الوافي، الحاشية ٥٥٧/٣ .

فصول البحث :

الفصل الأول : الرأي الكوفي في الأدوات .

المبحث الثالث : في أحكام الأدوات ، وفيه :

١ – دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة ٩٩

٢ – وقوع (أنْ) ظاهرة بعد (كيْ) ١١٠

دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة

نص المسألة :

يقول عباس حسن : « الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول (أل) على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفي أوله (أل) أيضًا ؛ فلابد من وجودها فيهما معًا ، نحو : قرأت الثلاثة الكتبِ في السبعة الأيامِ . وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لايجيزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لايجوز فيها ما سبق ؛ فكما لايصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضةِ - بالإضافة - ، لايصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتبِ - بالإضافة - ؛ حملًا للنظير على نظيره ، وقياسًا للشيء على ماهو من بابه . فعلة المنع عندهم : التنظير »[(١)] .

دراسة المسألة :

تنقسم الإضافة إلى : محضة ، وغير محضة ، وقد خص النحويون غير المحضة بدخول (أل) على المضاف وقيدوها بقيود جمعها ابن مالك في قوله :

ووَصْلُ أَلْ بِذا المضـــافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بالثانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

أو بالذي له أضـــــيف الثاني كزيدٌ الضـــاربُ رأسِ الجاني

وكونُها في الوصف كافٍ إن وقعْ مثنًّى أوْ جمعًا سبيـــلَهُ اتَّبَـــعْ[(٢)]

ولكن هل تجامع (أل) المضاف في الإضافة المحضة ؟

---

(١) : النحو الوافي ٣ / ١٤ .

(٢) : ألفية ابن مالك : باب الإضافة .

اختلف النحويون[١] في ذلك . فذهب البصريون إلى أنه ما كان من ذلك مضافًا أدخلنا الألف واللام في آخر المتضايفين ؛ فصار آخره معرفة بالألف واللام ، ويتعرف ماقبل الألف واللام بالإضافة إلى مافيه (أل) ، تقول في تعريف : ثلاثةُ أثوابٍ ، تقول : ثلاثةُ الأثوابِ ، وفي : مائةُ درهمٍ ، تقول : مائةُ الدرهمِ.

قال سيبويه : « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام ؛ لأنه يكون الأول به معرفة وذلك قولك : ثلاثةُ أبوابٍ ، وأربعةُ أنفسٍ ، وأربعةُ أثوابٍ . وكذلك تقول : فيما بينك وبين العشرة ، وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسةُ الأثوابِ ، وستة الأجمالِ . فلايكون هذا أبدًا إلا غير منون يلزمه أمر واحد لما ذكرت لك »[٢] .

ويقول المبرد : « تقول : هذه ثلاثةُ أثوابٍ ؛ كما تقول : هذا صاحبُ ثوبٍ ، فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثةُ الأثوابِ ؛ كما تقول : هذا صاحبُ الأثوابِ ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه »[٣] .

والكوفيون يجيزون إدخال الألف واللام على الأول والثاني ، مستندين إلى ما رواه الكسائي[٤] عن العرب أنها تقول : هذه الخمسةُ الأثوابِ ، والمائةُ الدرهمِ .

وللفراء في المسألة قولان أظهرهما المنع[٥] .

---

(١) : ينظر: مجالس ثعلب ٥٩٠/٢ ، الأصول ١ / ٣٢١ ، إصلاح المنطق ٣٠٢ ، المخصص ١٧ / ١٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٧ ، المفصل ١٣٦ ، الفائق في غريب الحديث ١ / ٧٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ ،شرح الكافية للرضي٢١٦/٢،شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٧٧ ،المساعد لابن عقيل٩٠/٢ ، همع الهوامع ٥ / ٣١٤ ، حاشية الصبان ١ / ١٨٧، درة الغواص ٨١، الواضح للإشبيلي ١٠٣-١٠٤ .

(٢) : الكتاب ١ / ٢٠٦ .

(٣) : المقتضب ٢ / ١٧٣ .

(٤) : ينظر : التكملة للفارسي ٢٧٦ ، الأشباه والنظائر ٥ / ١٢٣ .

(٥) : جاء في معاني القرآن ٢ / ٣٣ : ((ألا ترى أن قولهم : ما فعلت الخمسة الأثوابِ لمن أجازه تجد الخمسة هي الأثواب)) ؛ فظاهر كلامه المنع ، وفي الأصول ١ / ٣٢١ : ((والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا ، والفراء أيضا يأباه)) ، ونقل ابن أبي الربيع أن الفراء يجيز ذلك : ((... ولذلك قال الفراء : =

وابن خروف يرجع الخلاف في المسألة إلى اللغات فتراه يقول : « ... القياس ، هو تعريف الآخر من المضافات ، والأول من المركبات ، والمعطوف والمعطوف عليه . وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك »[(١)] . فالذي يظهر من كلامه أمران :

أحدهما : أن ابن بابشاذ أول من نقل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في المسألة .

والثاني : أنه خلاف في اللغات وليس بين النحاة .

والحق أن الخلاف حاصل بين النحاة ، وقد نقله من قبل ابن بابشاذ المبرد ، وثعلب ، وابن السراج ، وهم أعرف بتقرير الخلاف .

يقول المبرد : « هذا باب إضافة العدد ، واختلاف النحويين فيه »[(٢)] .

وفي مجالس ثعلب : « لاتجتمع الإضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين ، وعند هؤلاء في أربعة »[(٣)] .

ويقول ابن السراج : « والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا ، والفراء أيضًا يأباه »[(٤)] .

أما عن شرط الكوفيين فقد نقل عباس حسن أنهم يقيدون الجواز بما يلي:

١ / أن يكون المضاف اسم عدد والمضاف إليه هو المعدود .

٢ / أن يكون في أول المضاف إليه (أل) .

= يجوز عندي القياس أن يقال : الثلاثةُ الأثوابِ ، وإن كان غير مسموع)) ، البسيط ١٠٩٣/٢ .

(١) : شرح الجمل ٦٣٧/٢ .

(٢) : المقتضب ٢ / ١٧٣ .

(٣) : المجالس ٥٩٠/٢ .

(٤) : الأصول ١ / ٣٢١ .

وفيه نظر ؛ ذلك أنهم يلحقون المقادير بالأعداد ، ويشترطون : أن يكون المضاف من الأعداد والمضاف إليه هو المعدود ، أو أن يكون المضاف من المقادير والمضاف إليه مفسِّرًا لها ، وأن تكون (أل) قد دخلت على المضاف إليه فيهما نحو : الخمسةُ الأثوابِ ، والرطلُ الزيتِ .

جاء في مجالس ثعلب : « لاتجتمع الإضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين ، وعند هؤلاء في أربعة . أولئك يقولون : نِعمَ الحسنُ الوجهِ ، ونِعمَ الضاربُ الرجلِ ، وعند هؤلاء : هذان الحرفان ، والعدد ، والمقدار »[(١)] .

وفي الأصول لابن السراج : « وتقول : عندي رطلان زيتًا ، والرطلان زيتًا ، ورطلا زيتٍ . ولايجوز : الرطلا زيتٍ ؛ لأنه لايجمع بين الألف واللام والإضافة . وكان الكسائي يضيفه ، ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسِّرًا ، ويجيز أيضا : الرطلُ الزيتَ ، والرطلُ الزيتِ ، والخمسةُ الأثوابَ ، والخمسةُ الأثوابِ . فإذا قال : رجلُ السوءِ ، وزنُ السبعةِ ، لم يُجِز أن تُدخِل عليه الألف واللام ؛ لأن إضافته صحيحة »[(٢)] .

ويظهر من كلام ابن السراج أن الكسائي يخالف ما عليه جمهور الكوفيين، إذ يعتبر بعدم تمحض الإضافة في الأعداد والمقادير، فلا ينقد عليه إجازته الاقتران بأل في كل من المتضايفين .

أما عن أدلة الفريقين في السماع ، فقد استند البصريون في صحة مذهبهم إلى ما صح من كلام العرب ، ولم يخالفهم فيما ذهبوا إليه أحد - أي : في تجويز دخول أل على المضاف إليه دون المضاف - :

---

(١) : المجالس ٢/٥٩٠ .

(٢) : الأصول ١ / ٣٢١ .

يقول ذو الرمة :

وهل يَرْجِعُ التسليمُ أو يكشِفُ العمى ثلاثُ الأثـــافي والديارُ البـــــلاقعُ[١]

ويقول الفرزدق :

ما زال مذ عقدت يــداه إزارَه فسما وأدرك خمســـــةَ الأشبـــــارِ[٢]

فعرف الثاني بالألف واللام ، واكتفى بذلك عن تعريف الأول في قوله : (ثلاث الأثافي ، خمسة الأشبار) .

قال ابن سيده : « وليس خلاف في أن هذا صحيح ، وأنه من كلام العرب »[٣] .

والكوفيون كان لهم حظ من السماع ، فهم يتكئون على رواية الكسائي عن العرب أنها تقول : هذه الخمسةُ الأثوابِ ، والمائةُ الدرهمِ ، غير أنه لم تسلم لهم هذه الرواية من أخذ ورد بين النحاة ؛ ذلك أنهم وقفوا من هذه الرواية موقفين :

فريق يطعن فيها ويردها ؛ لاشتراطهم الفصاحة في قبول المسموع ، وآخر يقبل بها لكنه يحملها على الشذوذ والقلة ؛ فيطرح بذلك صحتها في القياس ، وسأطرح فيما يلي جملة نصوص تبين موقف الطرفين : فقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي : أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء[٤] .

وفي المقتضب : « وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ؛ لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرًا ، وإنما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ؛ فرواية برواية »[٥] .

---

(١) : البيت في ديوانه ٤٣٩ .

(٢) : البيت في ديوانه ٢٦٧ .

(٣) : المخصص ١٧ / ١٢٥ .

(٤) : ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٢ .

(٥) : المقتضب ٢ / ١٧٣ .

ويقول الزمخشري : « وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثةُ الأثوابِ ، والخمسةُ الدراهمِ ، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء »[(١)] .

وقال الرضي في معرض رده على رواية الكوفي : « وأما الاستعمال ؛ فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره »[(٢)] .

كما أنه قد تقبل فريق آخر الرواية ، لكنه حملها على الشذوذ والقلة معللاً : أن ما امتنع من الاطراد ضعيف في القياس ، فقد جاء في شرح الجمل لابن أبي الربيع : « ... الثلاثةُ الأثوابِ ، والمائةُ الدرهمِ ، وقد تقدم أن هذا قليل ، والأكثر في تعريف العدد أن تدخل الألف واللام على الثاني »[(٣)] .

وفي نظم الكافية الشافية لابن مالك :

وشذ نحو الخمسةُ الأثوابِ ومن يقس يحد عن الصوابِ[(٤)]

وفي المساعد لابن عقيل : « هو شاذ يحفظ ولايقاس عليه »[(٥)] .

فمما سبق يتضح أمران :

أحدهما : أن الكوفيين بنوا مذهبهم على قلة في السماع لم تثبت في استعمال الفصحاء . والثاني : موقف النحاة من الرواية بين القبول والرد .

ومن القياس حمل الكوفيون علة جواز دخول (أل) على الأول على التشبيه بـ (الحسن الوجه)[(٦)] ، فرد عليهم ذلك من وجهين :

---

(١) : المفصل ١٣٦ .

(٢) : شرح الكافية ٢ / ٢١٦ .

(٣) : البسيط ٢/ ١٠٩٢ .

(٤) : باب العدد .

(٥) : المساعد ٢ / ٩٠ .

(٦) : ينظر : المخصص ١٧ / ١٢٥ .

أحدهما : أن المضاف في الحسن الوجه صفة ، والمضاف إليه يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا - أي معمولًا للصفة المشبهة - على خلاف : ثلاثةُ الأثوابِ ؛ ذلك أن العدد المضاف لايعمل في المضاف إليه سوى الجر[(١)] .

والثاني : أنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسن الوجه) أن الإضافة فيه غير محضة - على تقدير الانفصال - والإضافة في (ثلاثةُ الأثوابِ) محضة لايجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلا؛ فقياسهم على (الحسن الوجه) من باب حمل الضد على ضد لايصح القياس عليه[(٢)] .

واحتج البصريون بأن قالوا : أن فائدة (أل) التعريف ، وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه في (ثلاثةُ الأثوابِ) ، فيكون دخول (أل) على المضاف ضائعًا ؛ لأنه لايجمع بين علامتي تعريف[(٣)] .

فأجابهم الكوفيون من وجهين :

الأول : أنهم - أي الكوفيين - أجازوا في (حسن الوجه) وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة ، فعليه يكون المضاف اكتسب تعريفًا من المضاف إليه ، فلما أدخلنا (أل) على المضاف في (الحسن الوجه) جمعنا فيه بين علامتي تعريف ، فيكون حمل (الثلاثةُ الأثوابِ) على (الحسنُ الوجهِ) من باب الحمل على النظير ، والعلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه : الجمع بين علامتي تعريف[(٤)] .

والبصريون ينزعون وصف التعريف عن المضاف في (حسنُ الوجهِ) ، ويخطئون كل من قال بعكسه . قال سيبويه : « واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه

(١) : ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٢ .

(٢) : ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٧ .

(٣) : ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ ، حاشية الصبان ١ / ١٨٧ .

(٤) : ينظر : ارتشاف الضرب ١٨٠٣/٤ – ١٨٠٤ .

الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب وذلك قولك : هذا الحسنُ الوجهِ ، أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه) ؛ لأنه مضاف إلى معرفة لايكون بها معرفةً أبدًا »[١] .

والوجه الثاني من جواب الكوفيين : أن الألف واللام قد جاءت في غير موضعها في مواضع كثيرة : كالحارث ، والعباس[٢] .

فكان رد البصريين : أن ما جاء على هذا الوصف كله شاذ لايقاس عليه ، وقد دخلت الألف واللام على الفعل في (اليُجَدّع ، واليتقصّع)[٣] ، ولم يسوغ ذلك دخولها على فعل آخر كذلك ههنا [٤].

وقد نقل عباس حسن وجهًا احتج به البصريون فيقول : « والبصريون لايجيزون هذا مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لايجوز فيها ماسبق »[٥] . ولايَرِد هذا الوجه على الكوفيين ؛ لما سبق من أنهم يدخلون المقادير مع الأعداد في الجواز فيقولون : (الرطلُ الزيتِ) .

ومن أدلة الكوفيين[٦] : أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو ، فعُرِّف المقصود بالنسبة تعريفًا من حيث ذاته ، لاتعريفًا مستعارًا من غيره ،

---

(١) : الكتاب ١ / ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢) : ينظر : التبيين للعكبري ، مسألة رقم ٧٦ .

(٣) : أراد قول الشاعر : يقول الخنا وأبغض العُجْم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
ويستخرج اليربـــوع من نافقائه ومن جحره بالشِّيحة اليتقصع

(٤) : ينظر : التبيين للعكبري ، مسألة رقم ٧٦ .

(٥) : النحو الوافي ٣ / ١٤ .

(٦) : ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ .

ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبيين أن المُعرَّف من أي نوع هو ، كأنك ذكرت أولًا أن عندك ثلاثة – مثلًا – ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرها فقلت : بعت الثلاثة ، ثم بينت نوعها فقلت : الثلاثة الأثوابِ .

قال الرضي : « وفي هذا الاعتذار نظر . أما أولًا : فلأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميِّز ، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميِّز . ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو : رجل ، ورجلان لما دلا على النصوصية لم يؤت بالعددين .

وأيضا : الأغلب وصف المضاف إليه لا المضاف كقوله تعالى : ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾[1] . وأما ثانيًا : فلأن كل ما ذكر حصل في : خاتمُ فضةٍ ، ولم يسمع : الخاتمُ الفضةِ »[2] .

وكان الإجماع من الأدلة التي قررها البصريون لنقض الرأي الكوفي . يقول المبرد : « وقد اجتمع النحويون على أن هذا لايجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم . فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثوابٍ ؛ كما تقول : هذا صاحب ثوبٍ . فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثوابِ ؛ كما تقول : هذا صاحب الأثوابِ ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه . فيستحيل : هذه الثلاثة الأثوابِ ؛ كما يستحيل : هذا الصاحب الأثوابِ . وهذا محال في كل وجه »[3] .

بقي أن نشير إلى صورة في المسألة لم يتوقف عندها النحاة طويلًا إلا من ناحية التقسيم الصوري أثناء حديثهم عن صور مجامعة (أل) للمضاف وهي:

أن تكون الألف واللام في المضاف دون المضاف إليه في الإضافة المحضة نحو:

---

(١) : يوسف ٤٣ .

(٢) : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ – ٢١٧ .

(٣) : المقتضب ٢ / ١٧٣ .

(الثلاثةُ أثوابٍ) ، و (الرطلُ زيتٍ)

فقد حكى فيها ابن عصفور[١] والسيوطي[٢] الإجماع على امتناعها . وعلى الرغم من ذلك راح الرضي يلتمس تعليلًا لهذا الوجه فيقول : « كأنهم لما عرفوا الأول ، استغنوا عن تعريف الثاني ؛ لأنه هو ، ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف »[٣] . ثم راح ينقضه ؛ لما فيه من إضافة المعرفة إلى النكرة ، وعلق أنه لا نظير له لا في المعنوية ، ولا في اللفظية .

رأي عباس حسن :

يقول في كتابه : « والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء . غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعًا ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتتماثل أساليب البيان اللغوي ، وتتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد »[٤] .

ويلحظ في ترجيحه المذهب البصري شيء من الاضطراب، مفاده من طريقين:

أحدهما: إقراره باعتماد الكوفيين على السماع الثابت، ثم يعدل عنه .

ثانيا: أنه علق ترجيح مذهب البصريين على شهرة رأيهم؛ ومن المعلوم أن الشهرة أمر نسبي، لا ينساق وجانبَ العلمية الذي لا تحكمه الأهواء، فضلا عن أن ندحر سماعًا ثابتًا لأجل هذه الشهرة .

---

(١) : انظر : شرح الجمل ٢ / ٣٧ .

(٢) : انظر : همع الهوامع ٥ / ٣١٤ .

(٣) : شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ .

(٤) : النحو الوافي ٣ / ١٤ .

ويظهر لي أن منشأ هذا الاضطراب عائد إلى عدم اكتمال تصور المسألة، وأن عباس حسن قد أقام الخلاف على جانب منها، دون الآخر؛ بدليل: أنه نقل عن الكوفيين أنهم يقيدون الجواز بالعدد مع معدوده، ولم يشر إلى إجازتهم المقادير مع تمييزها، بل جعلها دليلًا ينافح به عن البصريين .

ويلحظ عليه أيضًا جعله القياس حجة على السماع ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه ذكر اعتماد الكوفيين على السماع الثابت ، ولم يقل برأيهم لأجل أن تتماثل أساليب البيان اللغوي وتتوحد .

* * *

ويظهر للباحث الأخذ بالمذهب البصري ؛ لما توافر له من شواهد ثابتة في السماع ، أما عن رواية الكوفيين فمحمولة على زيادة (أل) في الأول ، وهو شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه [١] . والله أعلم بالصواب .

(١) : ينظر: المساعد ٢ / ٩٠ .

وقوع (أنْ) ظاهرة بعد (كيْ)

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي : « وظهور (أنْ)... بعد (كي) ضرورة على الرأي البصري...، والكوفيون يجيزون وقوع (أنْ) الظاهرة بعد (كي) في الاختيار »[١] .

دراسة المسألة :

يذهب جمهور النحويين[٢] إلى أن ظهور (أنْ) بعد (كي)، لايجوز في الاختيار، وأنه مخصوص بالضرورة، فقد جاء في الكتاب: « واعلم أنّ (أنْ) لاتظهر بعد حتى وكي، كما لايظهر بعد (أمّا) الفعلُ في قولك: أما أنت منطلقًا انطلقت »[٣]. يعني: أنه لايجوز إظهار (أنْ) بعد (حتى) و (كي)؛ لأنهما صارتا عوضًا عن لفظ (أنْ)، كما صارت (ما) عوضًا عن الفعل في قولهم: أما أنت منطلقًا انطلقت، والتقدير: إن كنت منطلقًا انطلقت، فحذف الفعل، وجعل (ما) عوضًا عنه، وكما لايجوز أن يظهر الفعل بعد (ما) لئلا يجمع بين العوض والمعوض فكذلك ههنا[٤].

وأجاز الكوفيون إظهار (أنْ) بعد (كي) في الاختيار، ويقولون: جئت كي أنْ أزورَك، واحتجوا بأن مذهبهم يؤيده النقل والقياس. يقول الشاعر :

فَقَالَتْ أَكُلّ النّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانُكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[٥]

---

(١) : النحو الوافي ٣٠٥/٤ .

(٢) : ينظر هذه المسألة: الإنصاف ٥٧٩/٢، شرح الكافية للرضي ٤٩/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، مغني اللبيب ٣٥/٣، ارتشاف الضرب ١٦٤٦/٤، همع الهوامع ١٠٠/٤، حاشية الخضري ١١٠/٢ .

(٣) : الكتاب ٧/٣ .

(٤) : ينظر: الانتصار لابن ولاد ٩٨، الإنصاف ٥٨٢/٢، الخزانة ٤٨١/٨ .

(٥) : لجميل بثينة في الديوان ص ٧٤ .

واحتجوا بقول الآخر :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتترُكَها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[١]

أما من جهة القياس: فلأنّ (أنْ) جاءت لتوكيد (كي)، والتوكيد من كلام العرب، فدخلت (أنْ) توكيدًا لها؛ لاتفاقهما في المعنى وإن اختلف اللفظ[٢]، كقول الشاعر:

قَدْ يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجافي

بِغَيْرِ لاعَصْفٍ ولا اصْطِرافِ[٣]

فأكد (غير) بـ (لا)؛ لاتفاقهما في المعنى، وكذلك ههنا.

فرد عليهم: أنّ التوكيد إنما يجوز فيما وقع عليه الإجماع؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيرًا متواترًا شائعًا، بخلاف ماوقع الخلاف فيه؛ فإنه لم يأت عنهم إلا شاذًّا نادرًا لايعرَّج عليه، يقول ابن هشام: « والفصيح المقيس لايخرج على الشاذ »[٤]، كما أنه لم يثبت في كلامهم توكيد حرف مصدري بآخر[٥] .

أما قوله: (كيما أن تغر) : فإظهار (أنْ) ضرورة، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة[٦]، واستظهر ابن مالك أن تكون (كي) تعليلية، و(أنْ) مصدرية ناصبة، لامؤكِّدة[٧]، وجعل محمد محيي الدين عبد الحميد هذا الوجه متعيّنًا؛ لأنك لوجعلت (كي) حرفًا مصدريًّا لصرت إلى التأكيد ولك عنه معدل[٨]، ويذكر ابن عصفور وجهًا آخر يتعين به هذا التخريج، ذلك أنّ: « (كيما) إذا لم تدخل عليها اللام،

---

(١) : لم أعثر له على نسبة، وانظره في: معاني القرآن للفراء ٢٦٢/١، الخزانة ٤٨١/٨، الاقتراح ٥٥ .

(٢) : ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٢/١، الإنصاف ٥٨١/٢ .

(٣) : للعجاج في الديوان ١٧١/١ .

(٤) : مغني اللبيب ٣٦/٣ .

(٥) : ينظر: الإنصاف ٥٨٤/٢ .

(٦) : ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، نتائج التحصيل ٨١٧/٢، وأصل التركيب عند البصريين (كي أن)، وهذا أصل مرفوض عندهم، إلا أن الضرورة أباحت مراجعته .

(٧) : ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٣، شواهد التوضيح ٦٢ .

(٨) : ينظر: أوضح المسالك، الحاشية ١٥٤/٤ .

كان الفعل بعدها منتصبًا بإضمار (أنْ)، ولايجوز إظهارها في فصيح الكلام »[١]، فعليه يتعين أن تكون (كيْ) تعليلية جارة، و (أنْ) مصدرية ناصبة .

وفي قوله: (لكيما أن تطير) : فشذوذه ظاهر بيِّن؛ ذلك أنّ (كي) إما أن تكون تعليلية مؤكِّدة للام، أو مصدرية مؤكَّدة بـ (أنْ)، ويشذ اجتماع الحرفين على سبيل التوكيد في كلتا الحالتين، وخرجه الجمهور على وجوه :

أحدها: أن هذا البيت لايعرف قائله، فلا يكون فيه حجة[٢] .

الثاني: أن يكون قد أظهر (أنْ) بعد (كي) لضرورة الشعر، وما يأتي للضرورة لايأتي في اختيار الكلام[٣] .

ورُدَّ بأن (كي) إذا سبقتها اللام تنصب بنفسها، دون إضمار (أنْ)[٤] .

الثالث: أن يكون الشاعر أبدل (أنْ) من (كيما)؛ لأنهما بمعنى واحد، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه[٥] .

الرابع: أن يكون أبدل (كي) من اللام[٦] .

الخامس: أنه يخرج على زيادة (أنْ)، ذكره ابن عصفور، وابن يعيش[٧] .

ورده الأنباري معللاً: « أن ذلك ليس بمقيس، فيفتقر إلى توقيف عن العرب، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء، فوجب ألا يجوز ذلك »[٨] .

الخامس: أنه يترجح أن تكون (كي) مؤكِّدة للام على كونها ناصبة مؤكَّدة بـ (أنْ) لعدة اعتبارات[٩] :

---

(١) : ضرائر الشعر ٦٠ .

(٢) : ينظر: الإنصاف ٥٨٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩ .

(٣) : ينظر: الإنصاف ٥٨٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٧/٤، دروس في المذاهب النحوية لعبده الراجحي ٣٢٦.

(٤) : ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٠ .

(٥) : ينظر: الإنصاف ٥٨٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩ .

(٦) : ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٩/٤ .

(٧) : ينظر: ضرائر الشعر ٦٠، شرح المفصل ١٦/٩، المساعد ٦٩/٣، الضرائر للآلوسي ٣١٩ .

(٨) : الإنصاف ٥٨٢/٢ .

(٩) : ينظر: شرح الأشموني ٤٤٦/٢، همع الهوامع ١٠١/٤، حاشية الخضري ١١١/٢، الكواكب الدرية ٤٦٦/٢ .

أحدها: أنّ (أنْ) أم الباب، فلو أكَّدت (كي) يلزم عليه تقدم الفرع على الأصل .
الثاني: ما كان أصلًا في بابه لا يؤكِّد غيره .
الثالث: أنّ (أنْ) لاصقت الفعل فيترجح أن تكون العاملة .
الرابع: ولو جُعِلت (أنْ) مؤكِّدة لـ (كي) لفُصِل بين الفعل وناصبه، والأولى عدم الفصل .
الخامس: أن اللام أصل في باب الجر، فكانت (كي) توكيدًا لها .

وأصحاب هذا التخريج وإن ارتكبوا الشذوذ إلا أنهم حملوه على أسهل الوجهين، وهو أن تكون (كي) مؤكِّدة للام لا مؤكَّدة بـ (أنْ)، وأجاز محمد محيي الدين عبد الحميد كلا الوجهين، وعلله بالتأكيد هنا « لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين، فليس عنه معدل »[(١)] .

أما قولهم: جئت كي أنْ أزورَك، فيذكر أبو حيان أنّ: « المحفوظ إظهار (أنْ) بعد (كي) المتصل بها (ما)، وأما بغير (ما) فلا أحفظه »[(٢)] .

رأي عباس حسن :

يرى الأستاذ عباس حسن أنه يحسن الأخذ بمذهب الكوفيين، فيجيز وقوع (أنْ) ظاهرة بعد (كي)، ويصف قولهم بالسديد، لعلة: أنّه يؤيد ظهور (أنْ) المصدرية أنّ إضمارها بعد لام التعليل جائز لاواجب عند الفريقين[(٣)] .

* * *

وفيما يظهر لي أن العلة التي ساقها الأستاذ عباس حسن لتقوية الرأي الكوفي لاتصلح بحال؛ ذلك أن (كي) مصدرية ناصبة - في إحدى حالتيها - وليست كذلك لام التعليل - على ماقرره عباس حسن من أن لام التعليل لاتنصب[(٤)] - وليس

(١) : أوضح المسالك، الحاشية ١٥٤/٤ .
(٢) : ارتشاف الضرب ١٦٤٦/٤ .
(٣) : ينظر: النحو الوافي ٣٠٥/٤، ونفس العلة ذكرها الخضري في حاشيته ١١٠/٢ .
(٤) : ينظر: النحو الوافي ٣٠٢/٤ .

حملها على أحد الوجهين بأحق من الآخر، بل الأولى أن تكون (كي) تعليلة حتى لايؤدي إعمالها النصب في المضارع إلى الوقوع في شذوذ توكيد حرف مصدري بمثله .

وأرى في ظهور (أنْ) بعد (كي) أن يحمل الحكم على شيء من التفصيل:

أ- أن تتعين (كي) مصدرية ناصبة: فليس لـ (أنْ) مدخل ظاهرة ولا مضمرة؛ كأن تتقدم اللام على (كي) من نحو قوله تعالى : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ ﴾[1] ، أما في قوله: (لكيما أن تطير): فالعمل لـ (كي) جريًا على القاعدة، ويحكم بزيادة (أنْ) شذوذًا .

ب- أن تتعين (كي) تعليلية جارة: فيجوز في (أنْ) الإظهار والإضمار على السواء؛ كأن تتأخر عنها اللام في قول الشاعر:

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ[2]

ج- جواز الوجهين: فمن جعلها مصدرية فلا موضع لـ (أنْ) ظاهرة ولا مضمرة، ومن يجعلها تعليلية جوز في (أنْ) الظهور والإضمار على السواء؛ من نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾[3] ، والله أعلم بالصواب .

(١) : الحديد : ٢٣ .

(٢) : البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، ديوانه ١٦٠ .

(٣) : الحشر : ٧ . وينظر تعين مواضع (كي) : توجيه اللمع لابن الخباز ٣٥٨ ، الكافي لابن أبي الربيع ٢٣٩/٢ .

فصول البحث :

الفصل الثاني : الرأي الكوفي في نظام الجملة .

المبحث الأول : في إعراب الأسماء : أ/ المعربات، وفيه :

١ – نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ١١٦
٢- موضع (أنْ) بعد أفعال المقاربة والرجاء ١٢٣
٣- القياس على: (كلمته فاه إلى فيّ) ١٣٠
٤- إعراب: (ضربي زيدًا قائمًا) ١٣٣
٥- إضافة الشيء إلى نفسه ١٤٢
٦- جمع مميِّز (كم) الاستفهامية ١٤٨
٧- إعراب تمييز (كذا) ١٥٣

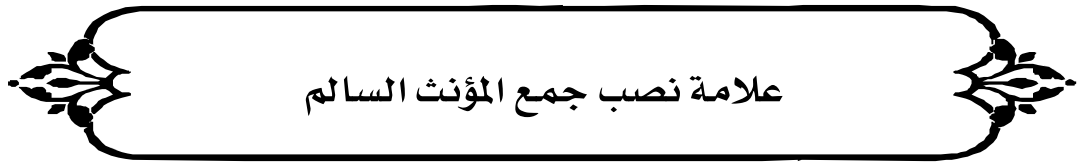

علامة نصب جمع المؤنث السالم

نص المسألة :

يقول عباس حسن – يرحمه الله – : « حكم هذا الجمع – يعني: جمع المؤنث السالم – أنه يرفع بالضمة، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة » ، وعلق في الحاشية بقوله: « وهناك لغة تنصبه بالفتحة إن كان مفرده محذوف اللام...، ولم ترجع في الجمع...، إلا عند الكوفيين؛ فإنهم يجيزون نصبه بالفتحة مطلقًا »[(١)] .

دراسة المسألة :

يعرب جمع المؤنث السالم رفعًا بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة؛ وإنما حمل النصب فيه على الجر لوجهين[(٢)]:

أحدهما: أن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حمل منصوب جمع المذكر على مجروره، كذلك حمل منصوب جمع المؤنث على مجروره؛ ليكون الفرع على منهاج الأصل ولايخالفه .

الوجه الثاني: موافقة جمع المؤنث السالم لجمع المذكر السالم في سلامة الواحد، وزيادة الزيادتين لعلامة الجمع، وكون الزائد الأول حرف مد؛ فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر؛ لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنًى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخر، فبالمشابهة حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل للرفع علامة مفردة، وللجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها .

وقد جاء في بعض اللغات فتح التاء حالة النصب[(٣)]، تشكَّل المفرد فيها على ثلاث صور:

---

(١) : النحو الوافي ١٦٤/١ .

(٢) : ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٥-٨ .

(٣) : ينظر مثلا: الخصائص ٤٩٧/٢، شرح الكافية للرضي ٣٩١/٣، شرح التصريح ٨٠/١ .

الصورة الأولى: المفرد محذوف اللام لم ترد عند الجمع؛ كقولهم: (سمعتُ لغاتِهم) ، و (رأيتُ بنائك) [١] ، وجاء في قول الشاعر:

ألا يَزْجُرُ الشَّيْخُ الغيورُ بنائه [٢]

وجاء في الشاذ: ﴿اِنفِرُوا ثُبَاتًا﴾ [٣] بفتح التاء، وكذلك في قوله:

فلمَّا جَلاها بالإِيَامِ تَحيَّزتْ ثُبَاتًا عليها ذُلُّها واكْتِئَابُها [٤]

وقد أقر الكوفيون أن المفرد في هذه الصورة جُمِع جَمْع مؤنث سالمًا بزيادتيه الألف والتاء في آخره منصوبة بعلامة الفتحة، وافقهم في ذلك ابن مالك والرضي والأزهري، وعللوا نصبه بالفتحة من وجوه [٥]:

أحدها: أنهم توهموا تاء الجمع عوضًا من اللام ؛ كالتاء في الواحد، والواو والنون في: (كرون، وثبون) .

الوجه الثاني: تشبيهًا بباب (قضاة) في أنه جمع آخره تاء مزيدة بعد ألف في موضع لام معلة .

الوجه الثالث: أن (ثبات) بإزاء (ثبين)، فكسرته بإزاء يائه؛ فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بـ (ثبين) تشبيهًا بـ (قرين) جازت مراجعته بـ (ثبات) تشبيهًا بـ (بنات)، وكل واحد من السببين منتف مع رد المحذوف، فبقي على الإعراب الذي هو به أولى .

أما البصريون فينفون أن تكون الكلمات التي وردت في هذه الصورة جمعًا [٦]، بل هي باقية على إفرادها: فكلمة (لغات) : مفردة ردت إليها اللام، وليست بجمع،

---

(١) : ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠٦/١، المحكم لابن سيدة ١٠٨/١-١٠٩، تاج العروس ١٤٥/٢٦-١٤٦.

(٢) : أنشده ابن جني عن الكوفيين دون عزو: الخصائص ٤٩٧/٢، والشطر للسري الرفاء في ديوانه ٦١٣/٢ .

(٣) : النساء : ٧١ . وينظر القراءة: معجم القراءات ١٠٤/٢ .

(٤) : أنشده الفراء في معاني القرآن ٩٣/٢ من غير عزو، وعزاه ابن مالك لأبي ذؤيب الهذلي في شرح الكافية الشافية ٢٠٦/١، والبيت في ديوان الهذليين ٧٩/١ .

(٥) : ينظر: شرح التسهيل ٨٧/١-٨٨، شرح الكافية للرضي ٣٩١/٣-٣٩٢، شرح التصريح ٨٠/١ .

(٦) : ينظر: الشعر للفارسي ١٦٩-١٧٠، الخصائص ٤٩٧/٢، المغني لابن فلاح ١١٨/٢ .

وأصلها (لُغَوَة) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصارت (لُغَاة) على وزن (فُعَلَة) كـ (رُطَبَة)، وكذلك (ثُبَات) على (فُعَلَة)، استعملوها محذوفة فتمموها؛ كقولهم: (مُهاة) و (مُهًى)، ومثلها (بَنات) على (فَعَلَة) كـ (قَنَاة) .

فاعترض عليهم من وجوه[(١)]:

الوجه الأول: وذكره ابن مالك: أن قولهم يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع، والأصل عدمه .

ويرده أن ابن مالك أجاز أن يكون (فُلْك) مشتركًا بين المفرد والجمع[(٢)] .

الوجه الثاني: أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعًا بين العوض والمعوض منه، وذلك ممنوع .

ورد أن التاء فيه لمحض التأنيث؛ ذلك أن اللام إذا ردت لم تكن التاء عوضًا منها، بل تكون التاء فيه دالة على الإفراد كحالها في (قناة) و (حصاة)؛ فكما لايقال في تاء (قناة) و (حصاة) إنها عوض، فكذلك تاء (لُغَاة، وثُبَاة، وبَنَاة) لاتكون عوضًا؛ فلايكون في ذلك جمع بين العوض والمعوض منه[(٣)] .

الوجه الثالث: أن قولهم (سمعتُ لغاتهم) لايكون (لُغات) إلا جمعًا؛ لإضافته إلى ضمير الجماعة (هُمْ) .

قال أبو علي: أما إضافتهم إياه للجماعة فلا يوجب أن يكون جمعًا، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[(٤)] .

الوجه الرابع: أن قائل (تحيزت ثباتًا) يصف مشتار عسل من شق جبل، والنحل إذا نفر بالإِيام وهو الدخان اعتزلت مع يعاسيبها ثُبة ثُبة؛ فمعنى (ثُبات) إذًا جماعات، لايستقيم المعنى بغير ذلك .

---

(١) : ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/١، شرح الكافية للرضي ٣٩١/٣-٣٩٢، التذييل والتكميل ٣٣٧/١، شرح التصريح ٨١/١ .

(٢) : ينظر: شرح التسهيل ٧٠/١ .

(٣) : ينظر: التذييل والتكميل ٣٣٧/١، حاشية يس العليمي ٨١/١ .

(٤) : البقرة :٢٠ . وينظر قول أبي علي في كتابه : الشعر ١٧١ .

الوجه الخامس: أنه لم يسمع في لغة المحذوفة اللام رد اللام.

الوجه السادس: قول العرب: (رأيتُ بنائك) بفتح التاء، وهذا نص في الجمعية.

أما عن فتح التاء في: ﴿انفِرُوا ثُبَاتًا﴾ [١] ، فيذكر أبوحيان في البحر المحيط أنه: « لم يقرأ (ثُبات) فيما علمناه إلا بكسر التاء »[٢] .

ومن النحاة من يعتبر كلمة (بَنات) جمع تكسير مفردها (بنت) أصيلة اللام، وبذلك يستقيم نصبه بالفتحة[٣] .

الصورة الثانية: المفرد محذوف الفاء التي لم ترد عند الجمع .

وهذه الصورة أنكرها كثير من النحويين كالفراء وابن مالك[٤]، والحق أنها قد جاءت ثابتة في خبر أبي عمرو بن العلاء مع أبي خيرة[٥]، إذ جاء في مجالس العلماء: « قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة: كيف تقول: حفرتُ إراتِك؟ فقال: حفرتُ إرائك،.....، فلم يعرفها أبو عمرو وقال: لان جلدك يا أبا خيرة »[٦] .

قال ثعلب: وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو . يقال: وَأَرْتُ إِرَةً أَئِرُها وَأْرًا ، إذا حفرتَ حفيرة تطبخ فيها، وإِراتٌ: جمع (إرة)[٧] . فيرى ثعلب أن (إرات) جمع (إرة) محذوفة الفاء في المفرد لم ترد في جمعها جمع مؤنث سالمًا جاءت منصوبة بالفتحة.

ويذهب ابن جني[٨] إلى أن (إراة) مفردة على وزن (عِلَفَة)، وأصلها (وِئَرة) على (فِعَلَة)؛ قلبت الفاء إلى موضع اللام، فصارت (إِرَوَة)، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (إِرَاة)؛ مثل: (الحادي)، وأصله (الواحد)؛ قلبت

---

(١) : النساء : ٧١ .

(٢) : البحر المحيط ٣٠٢/٣ .

(٣) : ينظر: شرح التصريح ٢٨٠/١ .

(٤) : ينظر: معاني القرآن ٩٣/٢، شرح التسهيل ٨٨/١ . وقد استدرك أبوحيان هذه الصورة على ابن مالك في التذييل والتكميل ٣٣٦/٢ .

(٥) : هو: نهشل بن زيد، أعرابي بدوي من بني عدي، له كتاب الحشرات . ينظر: الفهرست للنديم ٥١ .

(٦) : مجالس العلماء للزجاجي ص ٥ .

(٧) : السابق .

(٨) : ينظر: الخصائص ٤٩٧/٢ .

الفاء إلى موضع اللام، فصار وزنه على اللفظ (عَالِف) .

الصورة الثالثة: المفرد تام لم يلحقه حذف[١]، حكى الكوفيون: (اِسْتَأْصلَ اللهُ عِرْقائَهم) بنصب جمع الإناث بالفتحة، وهذه الصورة أقرها جمهور الكوفيين، وجاء في سؤال أبي عمرو لأبي خيرة: كيف تقول: استأصل اللهُ عرقاتِهم أو عِرقائَهم؟ فقال: استأصل اللهُ عِرقائَهم، فقال أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك[٢]؛ وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر، ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر. قال ابن جني: فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممن يرضى عربيته، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها، ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعفُ في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه[٣] . قلت: ولعله قد ارتضى أن تكون عِرْقاة مفردة كسِعْلاة، والألف فيهما للإلحاق بدرهم؛ فيكون نصبه بالفتحة على أنه مفرد لاجمع إناث، كما سيأتي .

وجمهور النحويين خرج حكاية الكوفيين على وجوه[٤]:

أحدها: أن يكون (عرقاة) اسمًا مفردًا، وألفه للإلحاق بدِرهم، والتاء للتأنيث في مفرد كسِعْلاة، جاء في الكتاب: « ونظير هيهاتِ وهيهاةَ في اختلاف اللغتين، قول العرب: استأصل الله عِرْقاتِهم، واستأصل اللهُ عِرْقائَهم، بعضهم يجعله بمنزلة (عَلْقاةٍ)، وبعضهم يجعله بمنزلة (عُرُسٍ وعُرُساتٍ)، كأنك قلت: عِرقٌ وعِرْقانٍ وعِرْقاتٌ، وكلًّا سمعنا من العرب »[٥] . قال المازني مشرّحًا كلام سيبويه: « مَن قال: عِرْقاتِهم، فإنه يجعله جمع عِرْق، ومن نصبه جعله بمنزلة (سِعْلاة، وعَلْقاة) »[٦]. والعِرْقاةُ كما جاء

(١) : ينظر: العين ١/١٥٢-١٥٣، تهذيب اللغة ٦/٤٨٤، شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٢، شرح الشافية للرضي ٢/٢٩٢، ، معجم مقاييس اللغة ٢/٢٤٩ .

(٢) : ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ٥، الخصائص ١/٣٧٩، ٢/٤٩٦-٤٩٧ .

(٣) : ينظر: الخصائص ١/٣٧٩ .

(٤):ينظر:الشعر للفارسي١٧١،تاج العروس٢٦/١٤٥-١٤٦،شرح الكافية للرضي٣/٣٩٢،المغني لابن فلاح٢/١١٨.

(٥) : الكتاب ٣/٢٩٢ .

(٦) : مجالس العلماء ص ٦ .

في المحكم: « الأصل الذي يذهب في الأرض سُفلًا، وتَشَعَّبُ منه العروق »[١] .

الوجه الثاني: أنه اسم جمع، وليس بجمع محقق .

الوجه الثالث: أن قائل (عِرْقاتَهم) لايستشهد بكلامه، والفصحاء على خلافه .

الوجه الرابع: أن يكون (عِرْقاتَهم) جمعًا فتحت تاؤه شذوذًا؛ لأنهم حملوه على تكسيره (عروق) .

والفراء أقر بنصب جمع الإناث بالفتحة في الصورة الأولى، وأنكرها في الصورتين الثانية والثالثة، يقول في معاني القرآن: « وكذلك قولهم في (الثبات واللغات)، وربما عرّبوا التاء منها بالنصب والخفض، وهي تاء جماع،....، فيتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل،.....، ولايجوز ذلك في (الصالحات والأخوات)؛ لأنها تامة لم ينقص من واحدها شيء، وما كان من حرف نُقص من أوله مثل: (زِنة و لِدَة و دِيَة): فإنه لايقاس على هذا؛ لأن نقصه من أوله، لامن لامه »[٢] .

والمازني يمنع نصب جمع الإناث بالفتحة في جميع الصور السالفة؛ إلا أنه يجعله مقيسًا في قولك: (لامسلماتَ لك) بالفتحة، ويعلل ذلك: أن الفتحة الآن ليست لـ (مسلمات) وحدها، وإنما هي لها ولـ (لا) قبلها، وإنما يُمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها، وغيره لايرى في التاء سوى الكسر على كل حال[٣] .

رأي عباس حسن :

تعرض عباس حسن -يرحمه الله- في مناقشة المسألة للصورتين الأولى والثالثة، وعزا الخلاف في الأولى إلى اللغات، وفي الثالثة إلى النحاة، ثم حكم على الصورتين بالضعف، يقول: « ومن المستحسن جدًّا إهمال هذه اللغات، والاقتصار على أكثر

(١) : المحكم ١٠٨/١ .

(٢) : معاني القرآن ٩٣/٢ .

(٣) : ينظر: الخصائص ٤٩٧/٢-٤٩٨ .

اللغات شيوعًا، وأشدها جريانًا في الأساليب السامية »[١] يعني: اللغة الدارجة بإعراب جمع سلامة الإناث رفعًا بالضمة، وبالكسرة جرًّا ونصبًا . وفي ذلك انصراف منه عن الرأي الكوفي؛ الذي ابتنى له في الشذوذ مذهبًا يعارض رسم القاعدة النحوية كما يقول البصريون .

* * *

ويلحظ في ترجيح عباس حسن إقراره بأن هذه الكلمات جاءت مجموعة، ولست أميل إلى ذلك، بل يترجح عندي أن الكلمات التي وردت منصوبة بالفتحة في الصور الثلاث إنما هي كلمات مفردة، جاءت على تمامها من غير حذف في الصورتين الأولى والثانية، وعلى معنى غير الجمع في الصورة الثالثة؛ والذي أوقع الإشكال فيها مجيئها على صورة جمع سلامة الإناث . والله أعلم بالصواب .

(١) : النحو الوافي ١٦٤/١ .

موضع (أنْ) بعد أفعال المقاربة والرجاء

نص المسألة :

قال عباس حسن: « أكثرهم يميل إلى أنها حرف نصب غير مصدري، ويرفضون أن تكون مصدرية...؛ فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجثة...، وقال فريق آخر: لامانع من اعتبار (أنْ)... هي الناصبة المصدرية، والمصدر المنسبك...هو خبر الناسخ؛ إما على سبيل المبالغة، وإما على تقدير مضاف قبله، أو قبل اسم الناسخ...، -و- الكوفية...تجعل المصدر المؤول بدل اشتمال من الاسم المرفوع السابق...»[(١)] .

دراسة المسألة :

للنحاة في موضع (أنْ) والفعل في أخبار المقاربة والرجاء من نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، ثلاثةُ مذاهب[(٢)]:

المذهب الأول: أنهما في موضع الخبر لهذه الأفعال، وموضعهما نصب، وعملت أفعال المقاربة والرجاء عمل (كان)، وهو مذهب الجمهور، ونسبه الرضي إلى المتأخرين .

فرُدّ بأنّ (أنْ) وما بعدها تتقدر بالمصدر، والمصادر لاتكون أخبارًا عن الجثث .

وأُجيب بأمور[(٣)]:

أحدها: أنّ (أنْ) هنا مع ما بعدها لاتتقدر بالمصدر؛ لأنها إنما أتي بها لتدل على أن في الفعل تراخيًا، ونظير ذلك مجيئهم بـ(أنْ) في خبر (لعل)، ومنه قول الرسول ﷺ:

---

(١) : النحو الوافي ٦١٦/١ .

(٢) : ينظر مثلا:شرح الكافية للرضي ٢١٥/٤،الجنى الداني ٤٦٤،التذييل والتكميل ٣٤٥/٤،مغني اللبيب ١٦٦/١ .

(٣) : ينظر: التذييل والتكميل ٣٤٧/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، شرح الكافية للرضي ٢١٥/٤، الهمع ١٣٨/٢، الجنى الداني ٤٦٤ .

{ لعل بعضَكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض }[١]، و(لعل) بإجماع من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر؛ فكما لايتقدر الفعل المقرون بـ(أنْ) بعدها بالمصدر، فكذلك في (عسى) وأخواتها .

الثاني: أن يكون على التأويل بالمشتق؛ لأنهم لما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل، مثل قول رؤبة:

لاتُكْثِرَنْ، إنّي عسيتُ صائما[٢]

الثالث: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي: عسى أمرُ زيد القيامَ، أو قبل الخبر، أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيام. قال الدماميني: فيكون في الأول من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا إشكال فيه، وفي الثاني من باب الإخبار عن الذات بوصف صادق عليها فلا إشكال فيه أيضا[٣]. قالوا: ومثل هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [٤] ، أي: ولكنّ صاحبَ البر من آمن بالله، أو: ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله .

وفي هذا العذر تكلف عند الرضي، ووجهه: أنه لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدا، لافي الاسم، ولافي الخبر[٥].

واستنكر الدماميني التنظير بالآية؛ لأنه ليس في موقعه؛ لأنها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة، والمُتَكلَّم فيه تركيب كلي ينطبق على مالاينحصر من الجزئيات[٦].

الرابع: أنّ (أنْ) والفعل تتقدر بالمصدر؛ لأن المصدر قد يخبَر به عن الاسم غير المصدر نحو قولهم: زيد عدلٌ ورضًا؛ فكما يُخبَر عن الاسم الذي ليس بمصدر بالمصدر؛

---

(١) : أخرجه البخاري في صحيحه ص ٩٥٩ ح٦٩٦٧، ومسلم في صحيحه ١٣٣٧/٣ ح١٧١٣ .

(٢) : ملحق ديوانه ١٨٥ .

(٣) : ينظر: شرح المزج ٧٦٩ . ونسب هذا التخريج ابنُ إياز في المحصول ٣٩٧/١ إلى الفارسي .

(٤) : البقرة : ١٧٧ .

(٥) : ينظر: شرح الكافية ٢١٥/٤ .

(٦) : ينظر: شرح المزج ٧٦٩ .

فكذلك يخبَر عنه بما كان في تأويله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [١] ، أي: افتراء .

الخامس: أنّ (أنْ) زائدة لامصدرية.

وأبطله الرضي وابن هشام[٢]؛ لأنّ (أنْ) عملت النصب، والزائد لاينصب إلا عند الأخفش، ولأن الزائد لايلزم إلا مع بعض الكلم، ولزومه مطردًا في موضع معين مع أي كلمة كانت: بعيد.

قال الدماميني: وللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم، فلم يكن عدم سقوطه مؤثرًا في زيادته[٣] .

المذهب الثاني: أنهما في موضع نصب مفعول به؛ بتضمين (عسى) الفعل (قارب) معنًى وعملًا، فتعدى إلى مايتعدى إليه، أو بتضمينه فعلًا قاصرًا بمنزلة (قرب من أن يفعل)، وحُذِف الجار توسعًا، أو يكون على التشبيه بالمفعول به، وهذا ظاهر كلام الزجاج، وينسب لسيبويه والمبرد[٤].

وحجة من قال بهذا القول تكمن في أن المصادر لاتكون أخبارًا عن الجثث، ويقولون في نحو قول الشاعر: (إني عسيت صائمًا)، تضمن (عسى) معنى (كان)، فأجري في الاستعمال مجراه.

وتعقب الرضي أصحاب هذا المذهب، فقال: « وفيه نظر؛ إذ لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة وضعًا ولا استعمالًا »[٥]، وعارض ابن هشام تقدير إسقاط الجار بأنه لم يذكر هذا الجار في وقت[٦] .

---

(١) : يونس : ٣٧ .

(٢) : ينظر: شرح الكافية ٢١٥/٤، مغني اللبيب ٤١٨/٢، ٦٩٦/٦ .

(٣) : ينظر: شرح المزج ٧٧٠ .

(٤) : ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/١، التذييل والتكميل ٣٤٥/٤-٣٤٦، مغني اللبيب ٤١٨/٢، شرح الكافية للرضي ٢١٥/٤، الهمع ١٣٨/٢ .

(٥) : ينظر: شرح الكافية ٢١٦/٤ .

(٦) : ينظر: مغني اللبيب ١٦٧/١ .

ومن ينسب هذا القول لسيبويه والمبرد يستند في ذلك إلى ما جاء في الكتاب: « وتقول: عسيتَ أن تفعل، فأنْ ههنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أن تفعل...، واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر، وعسيتَ بمنزلة اخلولقت السماء، ولايستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه »[(١)] .

وفي المقتضب عند الكلام على أفعال المقاربة يقول المبرد: « اعلم أنه لابد لها من فاعل...، وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربته »[(٢)]، وفي موضع آخر يقول: « (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها »[(٣)] .

فيظهر من كلام المبرد السابق أنه يقول بخلاف ما نسب إليه؛ لتصريحه بلفظ الخبر، وبقوله أيضًا: « (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجردًا »[(٤)]، وفي عبارة المبرد الثانية والتي حكموا من خلالها بتوجهه لهذا المذهب، وتمامها بخلاف أيضًا ما حكموا به، يقول: « (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها؛ ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق، فموضعه نصب »[(٥)]، وبذلك يتبين أن المبرد على مذهب الجمهور؛ لتمثيله بـ(كان زيد ينطلق)؛ فحمل (عسى) في العمل عليها .

ويقول محمد عبدالخالق عضيمة[(٦)] -يرحمه الله-: والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها، فالمرفوع بعدها اسمها، والمصدر المؤول خبرها، وتفسيرهما هذه الأفعال بـ(قارب أو دنا) إنما هو تفسير معنى لاتفسير إعراب، كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها، وعلى خبرها بأنه مفعولها، لايدل على أنه يعرب الخبر مفعولًا، فقد عبر بذلك في باب (كان) أيضًا، يقول: « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر »[(٧)]، وعنون لها بقوله: هذا باب الفعل

(١) : الكتاب ٣/١٥٧-١٥٨ .
(٢) : المقتضب ٣/٦٨ .
(٣) : السابق ٣/٧٠ .
(٤) : السابق .
(٥) : السابق .
(٦) : ينظر: المقتضب، الحاشية ٣/٦٩ .
(٧) : المقتضب ٤/٨٧ .

المتعدي إلى مفعول[١]، كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل، فقال: « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل »[٢] .

المذهب الثالث: أنهما في موضع رفع على البدلية من الاسم المرفوع قبلهما، وعليه الكوفيون وابن مالك والرضي، إلا أنهم اختلفوا:

فيرى الكوفيون أن أفعال المقاربة تامة قاصرة بمنزلة (قرُب)، و(أنْ) والفعل بدل اشتمال من فاعلها، يقول الرضي: « والذي أرى أن هذا وجه قريب، فيكون في نحو: يازيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلًا من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضا يساعد ما ذهبوا إليه؛ لأن (عسى) بمعنى (يُتوقّع) ...، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال؛ لأن فيه إجمالًا ثم تفصيلًا...، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس »[٣] .

وأما قوله (عسيت صائمًا) فيحملونه على الشذوذ، أو يكون التقدير فيه: (عسيت أن أكون صائمًا) ؛ لأن الكون يكثر إضماره، وجاز حذف (أنْ) مع الفعل مع كونها حرفًا مصدريًّا؛ لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع (أنْ) بعد مرفوع (عسى)، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله[٤] .

فرد عليهم من وجهين[٥]:

أحدهما: أنه إبدال قبل تمام الكلام، والبدل لايأتي كذلك، ألا ترى أن البدل إذا أخرج من الكلام كان ما بقي كلامًا تامًّا، نحو: أعجبني عبدُالله فهمُه، لو قلت: أعجبني عبدُالله، كان كلامًا مستقلًّا، ولو قلت: (عسى زيد) لم يكن كذلك .

وأبطله الكوفيون بأن البدل قد يجيء قبل تمام الكلام، بدليل قوله:

---

(١) : ينظر: المقتضب ٨٦/٤ .

(٢) : الكتاب ٤٥/١ .

(٣) : شرح الكافية ٢١٦/٤ .

(٤) : ينظر: السابق .

(٥) : ينظر: الجنى الداني ٤٦٥، التذييل والتكميل ٣٤٩/٤، مغني اللبيب ٤١٩/٢ .

لسانُ السوء تهديها إلينا وحِنْتَ، وما حسِبتُك أنْ تَحينا[١]

فـ(أنْ تحينا) بدل من (الكاف)، وإن كان لايستقل (وما حسبتك) دون البدل .

فأجيب أنه ليس ببدل اشتمال، بل هو في موضع مفعول ثان، وإن كان ليس الأول في المعنى؛ لأنه قد يُخبَر بالمصدر، وهذا في تأويله، فكما جاز الإخبار بالمصدر عن الجثة، فكذلك يُخبَر بـ(أنْ) والفعل[٢] .

والوجه الثاني: أنه لازم، والبدل لايكون لازمًا .

وتعقب الدماميني هذا الوجه بأنه ليس مايمنع من أن يكون البدل لازمًا[٣] .

ويذهب ابن مالك إلى أن أفعال المقاربة ناقصة -كما يقول الجمهور-، و(أنْ) والفعل بدل اشتمال -كما يقول الكوفيون-، وأنّ هذا البدل سد مسد جزأي الإسناد، كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنفُسِهِمْ﴾ [٤] ، بتاء الخطاب في (تحسبن) . على جعل (أنّ) بدلا من (الذين)، وسدت مسد المفعولين في البدلية[٥] .

ويلحقه ما ورد على قول الكوفيين، وفي قراءة حمزة تتخرج على حذف المفعول الثاني لـ(تحسبنّ)؛ لفهم المعنى، وهو جائز على قلة ، أو على حذف مضاف من الأول، أي: ولاتحسبنّ شأنَ الذين كفروا، أو حذف مضاف من الثاني فيكون التقدير: ولاتحسبنّ الذين كفروا أصحابَ أنّ الإملاءَ خير لأنفسهم[٦] .

---

(١) : بلا نسبة في المذكر والمؤنث للفراء ٦٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٨٨/١ .

(٢) : ينظر: التذييل والتكميل ٣٤٩/٤-٣٥٠ .

(٣) : ينظر:شرح المزج ٧٧١، وفي حاشية الدسوقي ٣٥٠/١ :أن كونه بدلا لازما في بعض التراكيب لايضر شيئا .

(٤) : آل عمران : ١٧٨ . وانظر قراءة حمزة: معجم القراءات ٦٢٧/١، وفيه: وزعم أبوحاتم أن قراءة التاء لحن لايجوز، وتابعه على ذلك جماعة .

(٥) : ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/١ .

(٦) : ينظر: الكشاف ٤٧٢/١، البحر المحيط ١٢٧/٣، التذييل والتكميل ٣٥٠/٤ .

رأي عباس حسن :

يقول بعد أن ساق مذاهب النحاة في المسألة: « وخير منه أن تكون (أنْ) مصدرية ناصبة، ويغتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة؛ فنستريح من تكلف التأويلات البصرية...، كما نستريح من تكلف التأويلات الكوفية »[(١)] .

ولم يظهر لي موضع للراحة فيما رجحه؛ فلا هو أخذ بتأويلات البصرية أو الكوفية التي مآلها جميعًا إلى منع اطراد الشذوذ في وجه؛ وهو: الإخبار بالمعنى عن الجثة، والذي ركن إليه عباس حسن، فطبق إجراء الشذوذ على وجه مطرد: في دخول (أن) على خبر (عسى)؛ فوقع فيما حذر منه الفريقان . ولا هو استراح من تكلف التأويلات بإظهاره البديل الناجع الذي لا يلحقه نقص؛ وهذا ما لم يفعله .

* * *

والذي يترجح عندي أن تكون (أنْ) في هذا الباب مصدرية ناصبة، وهي والفعل في موضع نصب خبر لأفعال هذا الباب، والذي سوغ الإخبار بالمصدر عن الجثة: أنّ المصدر في تأويل المشتق الذي هو اسم الفاعل، فسهل الإخبار به عن الجثة. والله أعلم بالصواب .

(١) : النحو الوافي ٦١٦/١ .

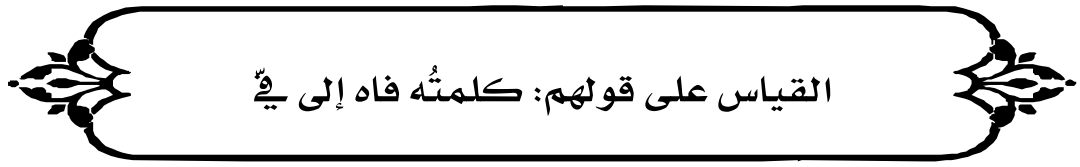

القياس على قولهم: كلمتُه فاه إلى فيّ

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « من الحال الجامدة المسموعة بنصها بعض أمثلة، منها قولهم: كلمته فاه إلى فيّ، فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلًا: كلمت المنكِر عينَه إلى عيني؟

قالوا: لايجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين ...»[(١)] .

دراسة المسألة :

الأصل في الحال أن تكون نكرة مشتقة، ولايعدل عن هذا الأصل إلا بمسوغ، وقد جاء هذا العدول في منطوق لسان العرب؛ إذ قالوا: كلمتُه فاه إلى فيّ، وفي الحديث: { أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى فيّ }[(٢)] ، فاختلف النحاة في قياسية هذا التركيب، وخلافهم فيه إنما هو مبني على خلافهم في إعراب كلمة (فاه) في التركيب السابق، وفيه ستة مذاهب[(٣)]:

الأول: أنّ (فاه) منصوب على الحال؛ لكونه واقعًا موقع المصدر (مشافهة)، ومؤديًا معناه، وهو مذهب سيبويه والجمهور .

الثاني: أنّ (فاه) حال نائبة مناب (جاعِل)، ثم حذف وصار العامل (كلمتُه) ، وعليه الفارسي .

الثالث: ذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، والأصل: كلمتُه مشافَهةً، فوضع (فاه) موضع (مشافَهة)، و(مشافَهة) موضع (مُشافِهًا) .

---

(١) : النحو الوافي ٣٦٩/٢ .

(٢) : أخرجه البخاري في صحيحه ص٥١١ ح٣٧٦١ .

(٣) : ينظر: الكتاب ٣٩١/١، شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٢/٢، تاج العروس ٤٧٣/٢٦، شرح التصريح ٣٧٠/١ .

الرابع: يذهب الأخفش إلى أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله: كلمتُه من فيه إلى فيّ .

الخامس: أنه منصوب على الحال التي في تأويل المشتق، أي: مُشافِهًا .

السادس: وهو مذهب الكوفيين، أنه منصوب بعامل مقدر على المفعولية، وذلك العامل هو الحال، فأصله: كلمتُه جاعِلًا فاه إلى فيّ .

فيذهب الجمهور إلى أنه لايجوز القياس على هذا التركيب، فلا يقال: كلمتُه وجهَه إلى وجهي، ولا عينَه إلى عيني، وعللوه بأمور[(١)]:

أحدها: أن فيه إيقاع جامد موقع مشتق .

ثانيًا: إيقاع معرفة موقع نكرة .

ثالثًا: إيقاع مركب موقع مفرد ؛ لأن المُؤَوَّل به مجموع (فاه إلى فيّ) .

رابعا: أنه لم يقل أحد: كلمتُه وجهَه إلى وجهي، وعينَه إلى عيني، فدل على أنه شاذ؛ فلذلك لم يقس عليه . قال السيوطي: وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس[(٢)] .

وأجاز هشام القياس عليه، فتقول: ماشيتُه قدمَه إلى قدمي، وكافحتُه وجهَه إلى وجهي، وناضلتُه قوسَه عن قوسي، ونحو ذلك[(٣)] .

وذكر ابن خروف حكايةً عن الفراء قولهم: حاذيتُه ركبتَه إلى ركبتي، وجاورتُه بيتَه إلى بيتي، وصارعتُه جبهتَه إلى جبهتي[(٤)] .

يقول الدماميني: وينبغي جوازه عند بقية الكوفيين؛ لأنه عندهم مفعول لمحذوف، اعتمادًا على فهم المعنى، وذلك مقيس[(٥)] .

---

(١) : ينظر: الكتاب ٣٩٧/١، شرح الكتاب للسيرافي ٢٨٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/٢، التذييل والتكميل ٢٥/٩، حاشية الخضري ٢١٤/١ .

(٢) : ينظر: الهمع ١١/٤ .

(٣) : هشام بن معاوية الضرير، وينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٢٢/٢، شرح التسهيل: لابن مالك ٣٢٥/٢، التذييل والتكميل ٢٤/٩، تمهيد القواعد ٢٢٥٥/٥، المساعد ١٠/٢ .

(٤) : تنظر الحكاية في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/٢ .

(٥) : ينظر قوله في: حاشية الخضري ٢١٤/١ .

رأي عباس حسن :

يقول معلقًا على رأي الجمهور: « وحجة المانعين جدلية، لاتثبت على الفحص، والأنسب الرأي الكوفي »[(١)] .

* * *

يرى الباحث أن الأستاذ عباس حسن -يرحمه الله- قد بنى رأيه من مذهبين: فيعرب (عينه) حالًا من الفاعل والمفعول به معًا في قوله: كلمتُ المُنكِرَ عينَه إلى عيني، ويؤوّل تركيب (عينَه إلى عيني) بـ (مواجهة أو مقابلة)[(٢)]؛ كما هو رأي الجمهور، ويجيز قياسية هذا التركيب كما هو ظاهر مذهب الكوفيين؛ فيكون في قوله ارتكاب لشذوذات هذا التركيب، على خلاف الكوفيين الذين فروا من هذا الشذوذ بإعراب (عينَه) مفعولًا به لاسم فاعل محذوف يعرب حالًا تقديره (جاعِلًا) .

وأرى أن القول في قياسية مثل هذه التراكيب يعود إلى المُعرِب نفسه، فمن جعلها حالًا مؤولة منع قياسيتها، ومن ألقاها في باب التقدير بجعل الحال محذوفًا حكم بجواز القياس عليه، ويظهر لي أن الرأي الكوفي هو الأنسب في هذه المسألة[(٣)]؛ لبعده عن الشذوذ والتكلف، ولحكاية الفراء عن العرب القول بنظيره[(٤)]، والله أعلم بالصواب .

---

(١) : النحو الوافي ٣٦٩/٢ .

(٢) : ينظر: النحو الوافي ٣٦٩/٢-٣٧٠ .

(٣) : وهو إعراب (فاه) مفعولا به لاسم فاعل محذوف هو الحال تقديره (جاعل)، ولا تثريب على من قاسه .

(٤) : أي: القول بنظير تركيب (فاه إلى فيّ) من قولهم : حاذيته ركبتَه إلى ركبتي، ونحوه .

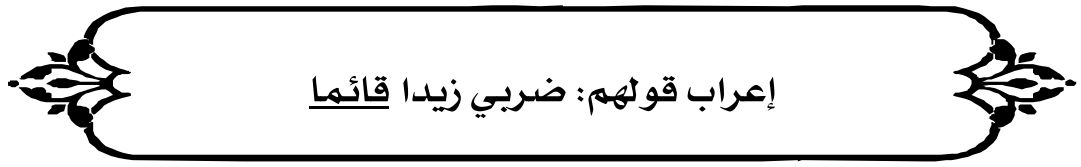

إعراب قولهم: ضربي زيدا قائما

نص المسألة :

قال الأستاذ عباس حسن بعد التمثيل بقوله: قراءتي النشيدَ مكتوبًا: « الخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها والتقدير: قراءتي النشيد إذا كان مكتوبًا ، أو: إذ كان مكتوبًا، وقد حذف الخبر الظرف بمتعلقه، ومعه المضاف إليه؛ لوجود مايدل عليه، ويسد مسده في المعنى وهو الحال التي صاحبها الضمير الفاعل المحذوف مع فعله »، وفي الحاشية: « الإعراب الذي ذكرناه هو أحد تلك الآراء المتعددة، والذين ارتضوه أكثر من غيرهم...، وفي إعراب الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة، أو الخبر لفظ آخر محذوف يناسب السياق وتدل عليه القرينة مع إعراب الحال المذكورة حالًا أصيلة لاتسد مسد الخبر ولاغيره، وهذا رأي كثير من الكوفيين وبعض البصريين كالمبرد...»[(١)] .

دراسة المسألة :

اختلف النحويون في إعراب قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، وضابط المسألة: أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو أفعل تفضيل مضافًا للمصدر عاملًا في مفسِّر صاحب حال بعده لايصلح أن يكون خبرًا عنه[(٢)] .

وخالف فريق من النحاة، فأعربوا (ضربي) : مرتفعًا على أنه فاعل فعل مضمر تقديره: يقع أو ثبت ضربي زيدًا قائمًا[(٣)] .

وضُعِّف قولهم من وجوه[(٤)]:

---

(١) : النحو الوافي ١/٥٢٣-٥٢٤ .

(٢) : ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني ٢/١٦٩ .

(٣) : ينظر: الهمع ٢/٤٤ .

(٤) : ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٧ .

أحدها: أنه تقدير مالادليل على تعيينه؛ لأنه كما يجوز تقدير (ثبت) يجوز تقدير (قلّ) أو (عَدِم)، وما لايتعين تقديره لاسبيل إلى إضماره.

قلت: وهذا الوجه مردود لأمرين:

الأول: أن السياق يعين هذا التقدير ونحوه، ويرفض تقدير ما ادعوا بمشاكلته .

الثاني: قولهم بهذا المُقدَّر في بعض التراكيب؛ كما لو دخلت (لو) الشرطية على (أنّ) واسمها وخبرها من نحو: لو أنّ زيدًا قائمًا لقمت؛ فيرى بعض النحويين أنّ (لو) باقية على اختصاصها في دخولها على الفعل، وهو هنا محذوف تقديره: لو ثبت قيامُ زيد[(١)].

الوجه الثاني: أنه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى؛ لأن أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع طلب استراحة وموضع تعب .

الوجه الثالث: أن الذي يجزم ببطلان هذا المذهب دخول نواسخ الابتداء عليه؛ فلو كان فاعلًا لم يجز دخولها عليه، نحو قول الشاعر:

إنّ اختيارَك ما تبغيه ذا ثقة باللهِ مستظهِرًا بالحَمْلِ والجَلَدِ[(٢)]

وذهب ابن درستويه وابن بابشاذ[(٣)] إلى أنّ (ضربي) مبتدأ لايحتاج إلى خبر، وأنّ الفاعل أغنى عن الخبر؛ لأن المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى: ضربي زيدًا قائمًا، معناه: ضربتُ زيدًا، أو: أضرب زيدًا قائمًا، فصار نظير: أقائمٌ الزيدان ؟

ورُدّ بأنه لوكان كذلك لحسُن الاقتصار على الفاعل؛ كما صح الاقتصار على الفاعل في: أقائمٌ الزيدان؟ وحيث لم يصح أن يقال: ضربي زيدًا، ويقتصر،

---

(١) : ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٥٥ .

(٢) : لم أعثر له على نسبة، وانظره في التذييل والتكميل ٣/٢٨٧ .

(٣) : ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣١٣، شرح الكافية للرضي ١/٢٧٧، شرح الكافية للموصلي ١/١٧٢

وابن درستويه هو: أبومحمد عبدالله بن جعفر بن درستويه، فارسي الأصل، سكن بغداد، وروى عن المبرد وابن قتيبة، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين، توفي سنة ٣٤٧هـ . ينظر: إنباه الرواة ٢/١١٣-١١٤ .

وابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، من تصانيفه (المقدمة) في النحو وشرحها، وشرح جمل الزجاجي، تصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص، توفي سنة ٤٥٤هـ . ينظر: إنباه الرواة ٢/٩٥-٩٧ .

بطل هذا المذهب[١] .

قلت: ويَرُدّ هذا الاعتراض أن يُجعل (قائمًا) حالًا أساسًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[٢] ؛ فكما لايصح الاقتصار على الفاعل دون ذكر الحال (لاعبين)؛ فكذلك هاهنا .

ويذهب سيبويه وجمهور البصريين[٣] إلى أن الخبر زمان مضاف إلى فعله، ويقدرونه إن كان ماضيًا: إذ كان قائمًا، ومستقبلًا: إذا كان قائمًا . قالوا[٤]: وإنما كان الخبر ظرفًا دون غيره؛ لأنا نقدر الخبر محذوفًا، والحذف مجاز وتوسع، فالظروف أحمل لذلك من غيرها، وقُدِّر ظرفَ زمان دون ظرف المكان؛ لأن الحال عوض منه، والحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان؛ لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى؛ كما أن الزمان توقيت له، ولأن المبتدأ هنا حدث، والزمان مختص بالإخبار عن الحدث دون الجثة؛ فهو أخص به من ظرف المكان، وقُدِّر (إذ) و(إذا) دون غيرها؛ لأن (إذ) تستغرق الماضي، و(إذا) تستغرق المستقبل، وتقدير(كان) التامة دون غيرها؛ لاحتياج الظرف والحال إلى عامل، ولدلالتها على الكون المطلق الذي يدل الكلام عليه، ولم يُعتقد في (قائمًا) أنه خبر (كان) المقدرة؛ للزومه التنكير؛ فلو كان خبر (كان) لجاز تعريفه، ولسُمع ذلك مع طول الاستقراء، وفاعل (كان) التامة ضمير يعود إلى (زيد)، وجوز الزمخشري عوده إلى فاعل المصدر؛ فيكون التقدير: إذ كنتُ، أو: إذا كنتُ[٥] . قال أبوحيان: « ولاينبغي أن يجوز هذا إلا بدليل؛ لأن التقييدات بالأحوال

(١) : ينظر: شرح الكافية للموصلي ١٧٢/١، المقاصد الشافية ١٢٢/٢ .

(٢) : الأنبياء : ١٦ .

(٣) : ينظر: الكتاب ٤٠٠/١، ٤١٩/١، الأصول ٣٥٩/٢-٣٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١، الارتشاف ١٠٩٣، شفاء العليل ٢٧٦/١ .

(٤) : ينظر: أمالي ابن الشجري ١٨/٣، التعليقة لابن النحاس ٣٣٩/١-٣٤١، شرح الكافية للرضي ٢٧٩/١، شرح الأشموني ٢٠٣/١ .

(٥) : نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٠٩٥، والسيوطي في الهمع ٤٧/٢ .

والصفات، وعود الضمير لايكون إلا لأقرب مذكور »[(١)] .

ونُقل عن الأخفش في المسألة مذهبان[(٢)]:

أحدهما: أن الخبر مصدر مضاف إلى صاحب الحال، والتقدير: ضربي زيدًا ضربُه قائمًا، واختاره ابن مالك، وعلله من وجوه[(٣)]:

أحدها: لما فيه من قلة الحذف مع صحة المعنى؛ لأنه لم يحذف منه إلا خبر مضاف إلى مفرد، ومذهب سيبويه حُذِف منه خبر، ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه: ضربي زيدًا مستقر إذا كان قائمًا، والذي ينبغي تقليل المقدر ما أمكن .

ورُدّ بأنّ (مستقر) العامل في (إذا كان) لايُلفظ به ولايُجمع بينه وبين الظرف، بل تنتقل أحكامه إلى الظرف من تَحَمُّلِ الضمير، ومن رفع الظاهر به وغير ذلك؛ فكأنه لم يحذف إلا الظرف الواقع خبرًا، فقد ساوى من حيث الحذف مذهبُ سيبويه مذهبَ الأخفش .

الثاني: أن في تقدير الأخفش حَذْفَ خبر عامل بقي معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، وفي مذهب سيبويه بقي فيه بعد الحذف معمولُ عامل أُضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي الذي هو(مستقر)، فضعفت الدلالة؛ لبُعْدِ الأصل بكثرة الوسائط.

ورُدّ بأنه مبني على الأول -في أن أحكام المحذوف تنتقل للظرف-، وإذا بطل الأول بطل الثاني .

الثالث: أنّ الحاذِف -على تقدير الأخفش- أبين عُذرًا في الحذف؛ لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ، فيستثقل لذلك، ويقوى الباعث على الحذف، وفي مذهب سيبويه لااستثقال فيه، فضعف الباعث على الحذف .

ورُدّ بأنه إن كان لفظ الخبر المحذوف مماثلًا للفظ المبتدأ فلا حاجة له؛ لأنه لم يقدر

---

(١) : التذييل والتكميل ٢٩٥/٣ .

(٢) : ينظر: المساعد ٢١١/١، الارتشاف ١٠٩٣، شفاء العليل ٢٧٦/١، توضيح المقاصد ١٧٥/١ .

(٣) : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/١، ورجح ابن هشام مذهب الأخفش في المغني ٣٧١/٦،وذكر أن الذي ينبغي تقليل المقدر ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل، وينظر الرد على ابن مالك في: التذييل والتكميل ٢٩٢/٣، الهمع ٤٧/٢.

زيادة على ما أفاده الأول .

المذهب الثاني: نسب إلى الأخفش أن الحال سدت مسد الخبر كالظرف؛ لأنها في تقديره، كأنك قلت: ضربي زيدًا في حال كونه قائمًا، والعرب تقول: أَكْثرُ شُربي يومَ الجمعة؛ فاستعملوا الحال استعمال الظرف، وبه قال الجرمي، وهو مذهب أبي الحجاج الأعلم، وينسب إلى ابن كيسان(١) .

ورُدّ بأنه لوجاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة أن تقول: زيدٌ قائمًا؛ لأنه في معنى: زيدٌ في حال قيام، وحيث لم يجز ذلك دل على فساد ماذكروه(٢) .

وذهب الكسائي والفراء وهشام(٣) إلى أن الحال بنفسها هي الخبر لاسادة مسده، ونصبت على الخلاف؛ لأن الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى، إلا أنهم اختلفوا:

فقال الكسائي وهشام: الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر، وإنما احتيج إلى ذلك؛ لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها، والخبر لابد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، وقد جَمَعتِ الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين، حتى لو أُكِّدت كُرِّر التوكيد نحو: ضربي زيدًا قائمًا نفسَه نفسَه .

وضُعِّف لأمرين(٤):

الأول: أن العامل الواحد لايعمل رفعًا في ظاهرين؛ فكذا لايعمله في ضميرين .

الثاني: أن الحال لو ثُني نحو: ضربي أخويْك قائميْن، لم يمكن أن يكون فيه ضميران؛ لأنه لوكان أحدهما مثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى، والآخر مفردًا لعوده على المبتدأ المفرد، وتثنية اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من

---

(١) : ينظر النسبة في: التعليقة لابن النحاس ٣٣١/١، الارتشاف ١٠٩٣، التذييل والتكميل ٢٩٣/٣، وجاء في النكت لأبي الحجاج الأعلم أنه يقول بمذهب سيبويه: ١٢/٢، ونسب إليه ابن الحاجب في الإيضاح ١٩٦/٢ :أنه يذهب إلى أن المبتدأ لايحتاج إلى خبر، والفاعل أغنى عنه؛ كما ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ.

(٢) : ينظر: الهمع ٤٦/٢ .

(٣) : ينظر: التعليقة لابن النحاس ٣٣٠/١-٣٣١ .

(٤) : ينظر: التعليقة لابن النحاس ٣٣٣/١-٣٣٥، الهمع ٤٦/١ .

الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردًا مثنًّى في حال واحد، وهو باطل .

وقال الفراء: الحال إذا وقعت خبرًا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لايتحمل ضمير المصدر نحو: ضربي زيدًا إنْ قام .

وضُعِّف قول الفراء بأن الشرط بمفرده لايصلح للخبرية؛ لأنه لايفيد، بل مع الجواب، فهو محذوف والضمير محذوف معه[١] .

وحكى ابن الحاجب عن الكوفيين أن الخبر محذوف بعد (قائمًا) تقديره (حاصل)[٢].

ورد من وجهين[٣]:

الأول: أنه تقدير مالا دليل في اللفظ عليه؛ فكما يجوز تقدير: (حاصل) يجوز تقدير: (منفي) أو(معدوم) .

الثاني: أنه يكون في تقديرهم من الحذف الجائز لاالواجب؛ لأن (قائمًا) إذ ذاك يكون حالًا من (زيد)، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سدت مسد الخبر، فلايجب حذفه، وإنما يجب إذا سدت الحال مسده؛ لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أن العرب لاتجمع بينهما، ففُهِم من عدم اجتماعهما قصد العِوَضِيَّة، ولا تُتَصوَّر العِوَضيَّةُ إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال .

ويرى الرضي[٤] أن يكون التقدير: ضربي زيدًا يلابسه قائمًا، فحُذف المفعول الذي هو صاحب الحال -وهو عنده جائز مع قيام القرينة- فبقي: ضربي زيدًا يلابس قائمًا ، ثم حُذف (يلابس) الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه .

قلت: ويرده أنه تقدير مالا دليل في اللفظ عليه ، وأيضًا كثرة المقدرات .

---

(١) : ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣٠٢ .

(٢) : ينظر: الإيضاح ٢/١٩٦، شرح الكافية للموصلي ١/١٧٢ .

(٣) : ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣٠٣-٣٠٤، الهمع ٢/٤٦ .

(٤) : ينظر: شرح الكافية ١/٢٨٠ .

وتلخص من مجموع هذه المذاهب أن النحويين أجمعوا على رفع (ضربي) من قولك: ضربي زيدًا قائمًا. فقيل: ارتفع على الفاعلية بفعل محذوف، وقيل: على الابتداء، فقيل: لاخبر له لإغناء فاعله عنه، وقيل: له خبر، فقيل: ملفوظ وهي الحال على اختلاف في التقدير، وقيل: محذوف، فقيل: بعده، وقيل: قبله، فقيل تقديره: ضربُه قائما، وقيل: إذ كان أو إذا كان، وقيل: يلابسه .

ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنّ (قائمًا) تعرب خبرًا منصوبًا، وليس ناصبه الخلاف على ماذهب له بعض الكوفيين، بل أقام مذهبه على فكرة الانصراف عن نظرية العامل(١).

قلت: ويرده أن يقال: فما الذي نصب الخبر؟ وما ضابطه؟ ومتى يكون مرفوعًا؟ كل هذه أسئلة لايجيب عنها إلا القول بنظرية العامل. هذه النظرية التي تنظم النحو، وتحكم قواعده، كما أنّ في إلغاء هذه النظرية وأدًا للصنعة النحوية، التي هي سر من أسرار علم النحو، تتقد فيها العقول، وتتلاقح فيها الأفكار، وتفتح مجالا للاحق في المشاركة في هذا الفن، فنحن عندما ننظر مثلا في تقدير البصريين في قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، قدروا الخبر: إذا كان، أوإذ كان، ثم ننظر إلى حسن تعليلهم، ودقة اختيارهم، ولم اختاروا الظرف دون غيره؟ ولم قدروا (إذ وإذا) دون غيرها من الظروف؟ ولم جعلوا (كان) تامة لاناقصة؟ تجد جوابهم مقبولًا مستساغًا، يأنس إليه الخاطر، ويحث العقل على النظر والتدبر، ونحن لانريد النحو جامدًا حكرًا على أحد، ليس للعقل فيه أكثر من ترديده وحفظه ثم الإغلاق عليه، وما يعقبه من إهمال جانب المعنى؛ وما يتحمله من وجوه؛ يفصح عنها مثل هذا الاختلاف .

رأي عباس حسن :

ذكر عباس حسن أن مذهب المبرد على تقدير الخبر جارًّا ومجرورًا، حُذِف لكثرة الاستعمال، والحال أصيلة لم تسد مسده، وأورد نصه من (الكامل)، يقول: « وأما

(١) : ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق د.شوقي ضيف ٤٨-٥١ .

قوله: حُكمُكَ مُسَمَّطًا، فإعرابه أنه أراد: لك حكمكَ مُسَمَّطًا، واستُعمِل هذا فكثُر حتى حُذِف استخفافًا »[(١)]، والغريب سوقه لهذا المذهب في أثناء تناوله لهذه المسألة التي نحن بصددها، وبينهما بون شاسع؛ ذلك أن في قولهم: حكمك مسمطًا، المبتدأ فيه مصدر مستغنٍ عن خبره بحال استغناء شاذًّا؛ لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو(حكمك) والتقدير فيه: لك حكمك مسمطًا، أي: مثبتًا، فصاحب الحال هو الضمير المستكن في (لك)، وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم، ونحو: ضربي زيدًا قائمًا، الحذف فيه ملتزم مطرد كما يذكر ابن مالك[(٢)]. و لم أجد قولًا للمبرد في هذه المسألة فيما طالعته من كتبه، ونقل عنه ابن السراج في الأصول ما يقطع أنه على مذهب سيبويه[(٣)].

ثم ذهب إلى ترجيح مذهب الكوفيين من جعل الحال المذكورة أصيلة لاتسد مسد الخبر، والخبر محذوف، تقديره يناسب السياق؛ وهو هنا يشير إلى ما حكاه ابن الحاجب عن الكوفيين من أنّ الخبر مقدر بعد الحال: ضربي زيدًا قائمًا حاصل؛ ويعلل اختيار المذهب: لبُعده عن التكلف والتعقيد[(٤)] .

* * *

يرى الباحث في المسألة رأيًا هو أبعد عن التكلف مما قال به عباس حسن بأن يكون المبتدأ لايحتاج إلى خبر، وأن الفاعل أغنى عنه؛ لأن المصدر واقع موقع الفعل، والحال أصيلة لاتسد مسد الخبر بل هي حال أساس، يَقْصُرُ المعنى دونها، وترجح ذلك عندي لأمور:

---

(١) : الكامل ٦١٦/٢ .

(٢) : ينظر: شرح التسهيل ٢٧٩/١ .

(٣) : ينظر: الأصول ٣٦٠/٢، وذكر بعد تمثيله بقولهم:أكثر ضربي زيدا قائما:((قال-يعني المبرد-:وأصله إنما هو على (إذ كان) و(إذا كان)) .

(٤) : ينظر: النحو الوافي ٥٢٤/١ .

الأول: سلامة هذا الوجه من التكلف والتعقيد .

الثاني: مراعاته حزر جانب المعنى في السياق على الوجه الذي تَحَمَّلَه .

الثالث: محافظته على أصول التخريج النحوي: من أن الأصل عدم التقدير، وما لايحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه .

الرابع: ومَنْ ضعّف الوجه بأنه لايصح فيه الاقتصار على الفاعل، يَرُدُّه جعل الحال مؤسسة؛ لايُقْصَر التركيبُ دونها ، والله أعلم بالصواب .

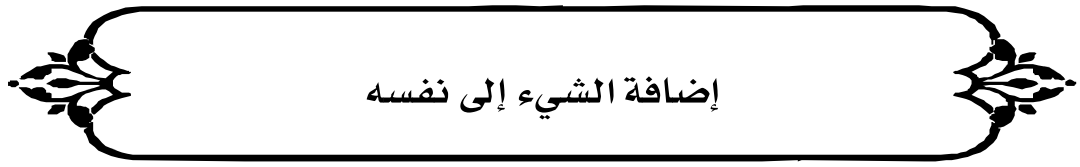

إضافة الشيء إلى نفسه

نص المسألة :

ذكر الأستاذ عباس حسن بعد حديثه عن الإضافات الشبيهة بالمحضة[١] من نحو إضافة المنعوت إلى نعته، والنعت إلى منعوته، والمؤكَّد لمؤكِّده، يقول: « أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة، أو عدم قياسيتها؛ فكثرة النحاة تقصرها على المسموع، ولاتبيح فيها القياس. إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه »[٢] .

دراسة المسألة :

الأصل في الإضافة المحضة أن يكون المضاف مباينًا للمضاف إليه لفظًا ومعنًى؛ حتى تتحصَّل فائدة الإضافة من إعطاء المضاف وصف التعريف أو التخصيص بحسب ما يضاف إليه، وقد جاء في لسان العرب إضافة الاسم لما اتحد به معنى؛ فيقولون: بقلة الحمقاء، صلاة الأولى، مسجد الجامع، ونحوه؛ فاختلف النحاة في قياسية هذا الأسلوب، وفي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون[٣] إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه؛ بشرط اختلاف اللفظين، ووافقهم في ذلك الأعلم، وابن الطراوة، وابن الأثير، والرضي، والفيومي، والعيني [٤].

---

(١) : يسميها عباس حسن (الإضافات الملحقة بغير المحضة)، وتسميتها بذلك أدق؛ لعدم الإفادة فيها بتعريف أو تخصيص للمضاف؛ فشابهت غير المحضة من هذا الوجه . وأسماها ابن مالك (الشبيهة بالمحضة)؛ وكأنه يشير إلى المعنى الإصطلاحي للمحضة وهو: إضافة غير الوصف إلى معموله ؛ وإنما صحت عندي تسمية عباس حسن لهذا النوع من الإضافة؛ لتوجهها إلى أصل الخلاف من عدم حصول الإفادة بتعريف أو تخصيص .

(٢) : النحو الوافي ٤٩/٣ .

(٣) : ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١، ٥٥/٢-٥٦، الصاحبي ٤٠٨ .

(٤) : ينظر: الخزانة ١٧٢/١١، الارتشاف ١٨٠٧/٤، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٠٨/٢، =

وحجتهم أن ذلك جاء كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب[١]، قال الله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[٢] ، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾[٣] ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[٤] ، وقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[٥] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[٦] .

وجاء في الحديث: {ولا يظمأ على التقوى سِنْخُ أَصْلٍ}[٧] .

وجاء من الشعر قوله:

وَقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدُوا مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا[٨]

وقول الآخر:

فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجِلْدِ إنه سيُرضيكُمَا منها سَنَامٌ وغَارِبُهْ[٩]

= شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٥، المقاصد النحوية ٢/٥١٤، المصباح المنير، مادة (عرم) .

وابن الطراوة: هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبئي المالقي، أديب، له آراء في النحو تفرد بها، من تصانيفه (الترشيح) في النحو، ورسالة الإفصاح، توفي سنة ٥٢٨هـ . ينظر: الأعلام ٣/١٣٢ .

وابن الأثير: هو أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب بمجد الدين، وله المصنفات البديعة منها: النهاية في غريب الحديث، توفي سنة ٦٠٦هـ . ينظر: وفيات الأعيان ٤/١٤١ .

والفيومي: هو أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي، لغوي، اشتهر بكتابه: (المصباح المنير)، توفي نحو سنة ٧٧٠هـ . ينظر: الأعلام ١/٢٢٤ .

والعيني: هو بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي، مؤرخ،علامة،من كبار المحدثين،ولي في القاهرة الحسبة،وقضاء الحنفية،والنظر في السجون، توفي سنة ٨٥٥هـ . ينظر: الأعلام ٧/١٦٣ .

(١) : ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٦، البيان ٢/٤٥-٤٦ .

(٢) : يوسف : ١٠٩ .

(٣) : سبأ : ١٦ .

(٤) : القصص : ٤٤ .

(٥) : ق : ٩ .

(٦) : الواقعة : ٩٥ .

(٧) : النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٤٠٨ .

(٨) : للراعي النميري في الديوان ١٤٧ .

(٩) : لأبي الجراح، وقيل: لأبي الغمر الكلابي . انظر: المقاصد النحوية للعيني ٢/٥١٣ .

وقال تأبط شرًّا:

إذا خاط عيْنَيْهِ كَرَى النَّوْمِ لم يزلْ له كالِئٌ مِنْ قَلْبِ شَيْحَانَ فَاتِكِ[١]

وجاء في نثر كلامهم[٢]: (قمح برٍّ)، و(بقلة الحمقاءِ)، و(مسجد الجامعِ)، و(ليث أسدٍ)، و(صلاة الأولى)، و(حبس منعٍ) .

وغير ذلك كثير في كلامهم كثرة لاينبغي معها سوى القياس .

المذهب الثاني: ذهب الجمهور[٣] إلى أنه لايجوز إضافة الشيء إلى نفسه، وما جاء ظاهره كذلك فيؤول على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه؛ فيكون التأويل: (حق الأمر اليقين)، و(دار الحياة الآخرة)، و(حب الزرع الحصيد)، و(بقلة الحبة الحمقاء) ، و(مسجد الوقت الجامع)، و(صلاة الساعة الأولى)، وهكذا من نحوه .

وحجتهم: أن الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لايتعرف بنفسه؛ لأنه لوكان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب ألا يجوز؛ كما لوكان لفظهما متفقًا[٤] .

فكان رد الكوفيين من وجهين[٥]:

الوجه الأول: أنه لوقلنا بالتأويل على كل ماجاء من هذا الباب، على كثرته، لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة .

الوجه الثاني: أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه؛ كما في قول عدي بن زيد:

وقَدَّدْتُ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وأَلْفَى قَوْلَها كَذِبًا ومِينا[٦]

---

(١) : الديوان ١٥٢ .

(٢) : ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤-٢٤٥، المقتصد ٢/٨٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩ .

(٣) : ينظر: الأصول لابن السراج ٢/٨، الإيضاح للفارسي ٢١٣، الدر المصون ١/١٨، الصفوة الصفية ١/٧٠٠، الكناش لأبي الفداء ١/١٥٣، الهمع ٤/٢٧٥ .

(٤) : ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٧، الإيضاح لابن الحاجب ١/٤١٤ .

(٥) : ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٥-٢٤٦، أوضح المسالك، الحاشية ٣/١٠٨ .

(٦) : ذيل الديوان ١٨٣ . وروايته: (وَقَدَّمْتُ) .

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه؛ فلما استساغوا في العطف أن يتركوا الأصل، ويعطفوا أحد المترادفين على الآخر، قسنا باب الإضافة على باب العطف؛ إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحدًا .

رأي عباس حسن :

يقول: « ورأي الكوفيين سديد مفيد، وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديمًا، لكن من المستحسن أن نأخذ به في أضيق الحدود، حين تشتد الحاجة إليه، وتقوم قرينة على بيان المراد منه، بحيث لايشوبه لبس أو غموض »[(١)] .

فيلحظ أنه وإن أخذ بشرط الكوفيين من اختلاف اللفظين، إلا أنه زاد شرط قيام القرينة على إيضاح المراد؛ وهي زيادة في محلها؛ لما سيأتي في الترجيح .

* * *

هنا أمور ظهرت لي أثناء قراءتي في المسألة، لم أدرجها بين جنبات الدراسة؛ إيثارًا في إعطائها مزيد اهتمام، تُشْكَلُ في محورين:

المحور الأول: **سبب الخلاف:**

إن القارئ المتمعن لهذه المسألة يرى أن الخلاف النحوي فيها مبني على خلاف لغوي قديم، شحذ أطرافه أهل البصرة والكوفة؛ لتمتد جذوره إلى هذه المسألة، ويتمسك كل فريق بما تمخض عنه رأيه في ذلك الخلاف؛ وهو ما يدرس في فقه اللغة تحت عنوان: (ظاهرة الترادف)[(٢)]؛ فقد أنكر فريق من الكوفيين أن يكون هناك ألفاظ متحدة المعنى، كما هو الحال مع ثعلب وابن فارس؛ فكانا يريان أنه لايجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد. قلت: ولعل هذا الذي حمل الكوفيين على اشتراطهم اختلاف لفظي الإضافة، وعارضهم البصريون الذين يقولون بجواز وقوع هذه الظاهرة؛ فكان من الطَّبَعِيِّ إنكارُهم تضايفَ شيئين لهما نفس المعنى .

---

(١) : النحو الوافي ٣/٤٩ .

(٢) : ينظر: الصاحبي ١١٤، شرح التصريف الملوكي ٩٧، المزهر ١/٣٢١، فصول في فقه العربية ٣٠٩ .

المحور الثاني: **شواهد المسألة:**

وهي في نظري تصنف في ثلاثة قوالب باعتبار دلالتها:

الأول: مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف:

فلا يسع غير القول بالتأويل؛ لملازمة الصفة للموصوف، وقوة الدلالة على المحذوف؛ نحو: (صلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامعِ)، و(دارُ الآخرةِ)، و(سعيدُ كرزٍ)؛ فالصلاة لاتكون أولى إلا بساعتها ، و(مسجد الجامع) إنما هو جامع في وقت مخصوص، وكذلك(دار الآخرة)، وفي (سعيدُ كرزٍ)، يكون على: (مُسمَّى كرزٍ)؛ إلا أنه لايُسَلَّمُ بالتأويل في جميع ما جاء في هذا الباب؛ بدليل أنهم قالوا في تأويل (دين القيمة): دين الملة القيمة؛ والدين والملة واحد؛ فوقعوا فيما حذروه[1]، وكذلك يقال في تأويلهم: (بقلة الحبة الحمقاء) .

الثاني: مواضع قويت فيها الدلالة على اختلاف المعنيين:

وذلك من نحو: (سَيْلُ العَرِمِ)، و(سِنْخُ أصْلٍ)، و(نجا الجِلْدِ)، و(كرا النومِ)، و(ليثُ أسدٍ)، و(حَبْسُ مَنْعٍ)؛ إذ لاتتصور إفادة أمثال هذه الإضافات إلا أن يجعل الثاني معناه على غير الأول، أو يزيد عليه، وليس ذلك ببعيد؛ فقد جاء في المصباح المنير[2] أن (السَّيْلَ): يطلق على المُجْتَمِع من المطر الجاري في الأودية؛ وعلى هذا قد يوصف بالضعف أو القوة، ومعنى (العَرِم): السيل الذي لايطاق دفعه، قلت: وجاءت إضافة السيل إلى العَرِم حتى لايتوهم في صفته غير القوة التي لايصرح بها لفظ (السيل)إذا كان منفردًا ؛ وبذلك تتحصل الفائدة في الإضافة .

الثالث: المضاف إليه في مذهب الجنس:

فتكون من باب إضافة بعض الجنس إليه كما في نحو: (خاتمُ حديدٍ)، ويدخل في هذا القالب من نحو: (دينُ القيِّمة)، و(حقُّ اليقينِ)، ولايبعد مثل التصنيف، فتكون الإضافة فيه متمحضة.

---

(١) : أعني الجمهور الذين قالوا بالتأويل على إطلاقه في كل ماجاء في هذا الباب .

(٢) : ينظر: مادة (سيل)، و(عرم) .

فإن قيل: إن العرب لم تجعل الصفات أجناسًا في غير هذا الموضع فيحمل عليه[١] .

قلت: الجواب عنه فيه شيء من التفصيل:

فإن كان المضاف إليه مصدرًا من نحو: (حق اليقين)، تمحض للإضافة، وتجرد من الوصفية[٢]؛ فيُبنى على أصله، ويَبْرأُ حملُه على (خاتمُ حديدٍ) .

وإما أن يكون اسمًا مشتقًّا من نحو: (دارُ الآخرةِ)، و(مسجدُ الجامعِ)؛ فيذهب المشتق مذهب الجنس من وجه: أنه ثبت في تقدير النحاة مجيء اسم الجنس من المشتق؛ كما قالوا في: (سَيَّارة)، و(مَيَّارة) -جمعًا-: إنهما اسما جنس مشتق[٣] ؛ فيحمل عليه . وكذلك إجازتهم وصف اسم الإشارة بالجامد والمشتق وكلاهما يراد به الجنس[٤] .

على أني لاأنكر تكلف المانعين على إطلاقه، أو الحاجة لمحاكاة مثل هذا النوع من الإضافات، شريطة أن تقيد بأمرين ذكرهما عباس حسن :

أحدهما: اختلاف اللفظين .

والثاني: وضوح الدلالة خالصة من اللبس والغموض؛ كما يشيع بين الناس اليوم من نحو قولهم:(نفسُ الرجلِ، وعينُ الظلمِ)؛ فتبين بذلك الحاجة إليه، مشفوعة بتقدم النظير عليه. والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: تمهيد القواعد ٣١٨٩/٧ .

(٢) : ينظر: شذا العرف ٧١ .

(٣) : ينظر: ضياء السالك ١٥٠/٤ .

(٤) : ينظر: الكتاب ٧/٢-٨ .

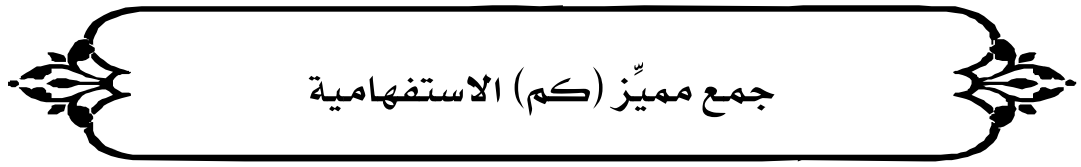

جمع مميِّز (كم) الاستفهامية

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعًا منصوبًا، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعًا. وأغلب النحاة يردها أو يؤولها، ويرفض جمعيته »[(١)] .

دراسة المسألة :

يذهب جمهور النحويين[(٢)] إلى أن مميِّز (كم) الاستفهامية لازم الإفراد، لايجوز فيه الجمع؛ يقول سيبويه: « ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله: كم غلمانًا لك؟ لأنك لاتقول: عشرون ثيابًا لك، إلا على وجه: لك مائةٌ بِيضا، وعليك راقودٌ خلًّا. فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانًا؟ ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؟ لأنه قبيح أن تقول: عبدالله قائمًا فيها؛ كما قبح أن تقول: قائمًا فيها زيدٌ »[(٣)] .

وبيانه: أنهم إنما امتنعوا من جمع مميِّز (كم) الاستفهامية؛ لأنهم حملوه على مميِّز الأعداد المنصوب، ولم يجئ في شيء منها مجموعًا.

واختلف النحويون في توجيه مراد سيبويه من تمثيله بقوله: كم لك غلمانًا؟ وذكروا فيه وجهين:

الوجه الأول: وذكره الفارسي؛ بأن تجعل (غلمانًا) تمييزًا لـ (لك)؛ فإن فعلت ذلك لم يجز تقديم التمييز؛ لأن العامل غير متصرف[(٤)] .

الوجه الثاني: أن تجعل المفسِّر محذوفًا؛ كأنك قلت: كم نفْسًا لك غلمانًا؟ ويكون

---

(١) : النحو الوافي ٥٧٠/٤ .

(٢) : ينظر: المقتضب ٦٥/٣، الأصول لابن السراج ٣١٥/١، التوطئة للشلوبين ٢٨٥، شرح التسهيل لابن مالك ٤١٨/٢، أسرار العربية للأنباري ١٦٦ .

(٣) : الكتاب ١٥٩/٢ .

(٤) : ينظر: التعليقة ٣٠١/١ .

(غلمانًا) منصوبًا على الحال، والعامل فيه مافي (لك) من معنى الفعل. كذا وجهه ابن السراج والسيرافي والجرجاني[١] .

وقال الكيشي[٢] بجواز أن يحمل مراد سيبويه على الوجهين[٣] .

قلت: ويقرب توجيه الفارسي من المراد؛ لأن سيبويه حمله على التمثيل بقوله: عليك راقودٌ خلًّا؛ وهو سائغ في التمييز على حده، ولايكون في الحال إلا على وجه غير الغالب؛ إذ يغلب في الحال أن تكون مشتقة، و(خلًّا) ليست كذلك.

ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؟ وبيان قبحه أنك إما أن تجعل نصب (غلمانًا) على الحالية أو التفسير، وكلاهما لايجوز؛ لأنك لوجعلته حالًا كنت أعملت معنى الفعل في الحال مؤخرًا عنها، ولايجيزه غير الأخفش[٤]. ولو جعلته تمييزًا لم يجز؛ لأن (كم) في الاستفهام لايميَّز إلا بواحد كـ (عشرين) .

وحكمة لزوم الإفراد في مميِّز (كم) الاستفهامية تظهر في أمرين[٥]:

الأول: للفصل بين الخبرية والاستفهامية .

الثاني: أن (كم) الاستفهامية للكناية عن العدد، ومميِّزها منصوب؛ والمميِّز المنصوب لم يجئ في شيء من الأعداد مجموعًا.

واختلف الجمهور[٦] في أيهما أجود أن تحمل عليه (كم) الاستفهامية؛ أعشرون، أم أحدَ عشرَ؟

فيذهب فريق إلى أنها تحمل على (أحدَ عشرَ)[٧]، ووجهه[٨]: وِجْدانُ مميِّزِها مفردًا

---

(١) : ينظر: الأصول ٣٢٢/١، شرح الكتاب ٤٩١/٢، المقتصد ٧٤٥/٢ .

(٢) : هو: محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي (شمس الدين)، عالم، مصنف، مشارك في علوم، ولد بكيش ، ودرَّس بالمدرسة النظامية ببغداد، وتوفي بشيراز سنة ٦٩٥هـ . انظر: معجم المؤلفين ٧٤/٣ .

(٣) : ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٦٦ .

(٤) : ينظر: شرح ابن عقيل ٥٨٩/١ .

(٥) : ينظر: المقتصد ٧٤٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢، أسرار العربية للأنباري ١٦٦ .

(٦) : أعني: القائلين بلزوم الإفراد .

(٧) : منهم: صاحب المفصل ٢٢٣، و ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٦/٤، وابن مالك في شرح التسهيل ٤١٨/٢.

(٨) : ينظر: ترشيح العلل ٣٢٦ .

منصوبًا؛ فأوَّلُ المميِّزات مفردًا منصوبًا في (أحدَ عشرَ)؛ فلزم حملها عليه .

ويذهب معظم المتقدمين إلى أنها تحمل على (عشرين)[١]؛ لأنه أول عدد غير مركب جاء تمييزه مفردًا منصوبًا؛ فحصل الشبه بينها وبين (عشرين) من جهتين: المميَّز، والمميِّز[٢] .

قلت: وأحسن من هذا أن يقال: بأن المميِّز المنصوب لم يجئ في شيء من الأعداد مجموعًا، ثم لايهمنا بعد ذلك أهو محمول على (أحدَ عشرَ) أم (عشرون) ما دام أن المحمول على حكم ماحمل عليه ولايعارضه، وإلى قريب من هذا يشير الكَيْذُرِيّ[٣] حين يقول: « لمّا وقعت (كم) في الاستفهام للتكثير والتقليل جُعِل لها حكم الأعداد المتوسطة بين القلة والكثرة، وهو ما بين العشرة إلى المائة؛ لأن العشرة فما دونها للقلة ، والمائة فما فوقها للكثرة، وما بينهما هو المتوسطة »[٤] .

والكوفيون يجيزون وقوع مميِّزها جمعًا مطلقًا؛ فيقولون: كم غلمانًا لك؟[٥]

ويعللونه: أنه كما جاز في تمييز الخبرية يجوز أيضًا في مميِّز الاستفهامية[٦].

وضُعِّف مذهبُهم بعدم السماع[٧] .

قلت: ويُضَعِّفُه أيضًا المفارقة بين الخبر والإنشاء .

وقيد الأخفش[٨] جواز الجمع بإرادته الأصناف؛ تقول: كم غلمانًا لك؟ وأنت تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ واختاره بعض المغاربة[٩]؛ فقال: (كم) الاستفهامية لاتفسَّر بالجمع، إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد

---

(١) : ينظر مثلا: الكتاب ١٥٩/٢، المقتضب ٦٥/٣، الأصول ٣١٥/١، الإيضاح للفارسي ١٨٥ .

(٢) : ينظر: ترشيح العلل ٣٢٦ .

(٣) : هو: الأديب قطب الدين محمد بن الحسين الكَيْذُريّ الشاعر . انظر: تبصير المنتبه لابن حجر ١٢٢٠/٣ .

(٤) : الدرر في شرح الإيجاز ٣٢٦ .

(٥) : ينظر: الأصول لابن السراج ٣١٧/١، التخمير ٣٠٥/٢، الارتشاف ٧٧٩/٢، شفاء العليل ٥٧٩/٢ .

(٦) : ينظر: الارتشاف ٧٧٩/٢، الهمع ٧٩/٤ .

(٧) : ينظر: الهمع ٧٩/٤ .

(٨) : ينظر: المساعد ١٠٩/٢، شرح التصريح ٢٧٩/٢ .

(٩) : ينظر: المساعد ١٠٩/٢، الارتشاف ٧٧٩/٢، الهمع ٧٩/٤ .

الأصناف، فأما أن يكون السؤال عن الجماعات، فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول: كم رجالاً عندك؟ تريد: كم جَمْعًا من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم، وتقول: كم بطًّا عندك؟ تريد: كم صنفًا من البط عندك .

رأي عباس حسن :

رجح مذهب الجمهور في لزوم إفراد مميِّز (كم) الاستفهامية، ودفع جواز جمعه بقوله: « والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالندرة التي لايصح معها القياس، ولا داعي لتكلف التأويل »[(١)] .

وفي سطر الحكم الذي مضى توجيه لعلة دفع مذهبي الكوفي والأخفش:

فدفع الرأي الكوفي لعلة القياس على النادر .

ودفع رأي الأخفش ومن معه لعلة تكلف التأويل، ثم رضخ إلى الشذوذ الذي أرى أنه عبء ثقيل على النحو، أينما توجهه لا يأت بخير، هذا مع أن توجيه الكوفيين والأخفش فيه دحض لذلك الشذوذ، وإن كان فيه ما فيه من التكلف ما دام يحمل عنا همّ ذلك العبء .

* * *

ولا أوافقه فيما ذهب له، بل أرى أن يبنى الحكم على شيء من التفصيل:

فإما أن يتصل التمييز بالمميَّز: فيجوز جمعه إذا أريد بالجمع الأصناف .

وأعلله: بأن الجمع في تأويل المفرد؛ ففي قولك: كم رجالاً عندك؟ هو في تأويل: كم جمعًا من الرجال ؟

وإما أن ينفصل التمييز عن المميَّز: فيجوز جمعه مطلقًا؛ فتقول: كم لك غلمانًا؟ أقول: وإنما ارتضيت بهذا القول؛ لأني قد رأيت الفصل أثره واضح في اختلاف الحكم النحوي عما كان عليه حال الوصل، جاء ذلك في مسائلَ كثيرةٍ منها:

---

(١) : النحو الوافي ٤/٥٧٠ .

١/ في باب الفاعل: إذا كان مؤنثًا حقيقي التأنيث لزم في الماضي تاء التأنيث؛ فتقول: جاءتْ هندُ؛ لكن إذا فصل بينهما تنحط درجة الحكم النحوي من الوجوب إلى الجواز؛ فتقول: أتى عند القاضي امرأةٌ، وما زكى إلا فتاةُ ابنِ العَلا[١] .

٢/ في باب (إنّ): إذا عُطِف على اسمها قبل استكمال الخبر وجب في المعطوف النصب؛ فتقول: إنّ زيدًا وعَمْرًا في الدار؛ فإذا عطف على اسمها بعد استكمال خبرها انحطت درجة الحكم النحوي من الوجوب إلى الجواز بين الرفع والنصب؛ فتقول: إنّ زيدًا في الدار وعمرٌو، أو: وعمرًا[٢] .

٣/ في باب (لا) النافية للجنس: إذا كان اسمها مبنيًّا نُعِت بمفرد؛ إن اتصلا جاز في النعت الرفع أوالنصب أوالبناء؛ فتقول: لارجلَ ظريفٌ في الدار، أو(ظريفًا، أو ظريفَ) ، أما إذا فصل بينهما تنحط درجة الحكم النحوي من جواز الأوجه الثلاثة إلى الاقتصار على الرفع أوالنصب؛ فتقول: لارجلَ في الدار ظريفٌ أو ظريفًا[٣] .

إلى غير ذلك من المسائل النحوية الكثيرة التي كان للفصل أثر في تغير أحكامها .

فأقول: لما اتصل التمييز بـ (كم) الاستفهامية وجب إفراده، والمجموع في تأويله، لكن إذا انفصلا تنحط درجة الحكم النحوي من الوجوب إلى الجواز جمعًا وإفرادًا، والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: شروح الألفية عند قول ابن مالك:

وتــاءُ تأنيثٍ تَلي الماضــي إذا كان لأنثى كـ(أبت هندُ الأذى)
وإنمــا تَلْــزَمُ فِعْــلَ مُضْــمَرِ مُتَّصِــلٍ أوْ مُفْــهِمٍ ذاتَ حِـرِ
وقد يبيح الفصــلُ تَرْكُ التاءِ في نحو (أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ)
والحـذفُ معْ فصلٍ بـ(إلَّا) فُضِّلا كـ(ما زكــى إلا فتاةُ ابنِ العلا)

(٢) : ينظر: شروح الألفية عند قول ابن مالك:

وجائزٌ رفْعُكَ معطوفًا على منصوبِ (إنّ) بعد أن تَسْتَكْمِلا
وأُلْحِقَتْ بـ(إنّ) (لكنّ) و(أنْ) من دون (ليْت) و(لعلَّ) و(كأنْ)

(٣) : ينظر: شروح الألفية عند قول الناظم:

ومُفْرَدًا نعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافتحْ أوِ انْصِبَنْ أوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ
وغيرَ ما يلي وغيرَ المفردِ لاتَبْنِ وَانْصِبْهُ أوِ الرّفْعَ اقْصِدِ

القول في إعراب تمييز (كذا)

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي عند الكلام على أحكام (كذا): « أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح » ،وفي الحاشية: « قلنا: على الأرجح؛ لأن الكوفيين يجيزون جره في غير تكرار ولاعطف، فيقولون: في المتجر كذا ثوبٍ، وفي المصنع كذا عاملٍ. فيكون التمييز مضافًا إليها مجرورًا، أو مجرورًا بـ (مِنْ) مقدرة، أو بدلاً في رأي ثالث إذا كانت هي مجرورة »[(١)] .

دراسة المسألة :

(كذا) في أصلها مركبة من (كاف) التشبيه، و(ذا) الإشارية، وتأتي على ثلاثة أوجه[(٢)]:

الأول: أن تكون باقية على أصلها، كقولك: رأيت زيدًا فاضلاً، ورأيت عمرًا كذا.

وتدخل عليها هاء التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[(٣)] .

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيًّا بها عن غير عدد: كما جاء في الحديث أنه يقال لآخر أهل الجنة دخولاً: { عملت يوم كذا وكذا: كذا وكذا }[(٤)] .

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيًّا بها عن العدد. وهذا الوجه هو المعني بالدراسة في هذه المسألة .

فيذهب البصريون[(٥)] إلى أن تمييز (كذا) واجب النصب سواء كانت مفردة

---

(١) : النحو الوافي ٤/٥٨٠ .

(٢) : ينظر: مغني اللبيب ٣/٥٥-٥٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/١٦٧-١٦٨ .

(٣) : النمل : ٤٢ .

(٤) : أخرجه مسلم في صحيحه ١/١٧٧ ح١٩٠ .

(٥) : ينظر: البغداديات ٤٠٣، توضيح المقاصد ٢/٣٩٧، شرح التصريح ٢/٢٨١ .

(عندي كذا درهمًا)، أو مكررة (عندي كذا كذا درهمًا)، أو معطوفة (عندي كذا وكذا درهمًا) .

وحجتهم: أنه لم يسمع عن العرب غير النصب في تمييزها، يقول الشاعر:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بعد بُؤْساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطْفًا به نُسِيَ الجُهْدُ[١]

وخالف الكوفيون وابن معط وابن إياز[٢] فأجازوا خفض مميزها بشرط ألا يكون تكرار ولاعطف؛ فيجر بالإضافة لأمرين[٣]:

الأول: أنه حمل في ذلك على (كم) الخبرية .

والثاني: حمل كناية العدد على صريحه -وسيأتي تفصيله- .

واعترض عليهم من وجوه[٤]:

الوجه الأول: أن قولهم لم يثبت له سماع يعضده .

الوجه الثاني: أن المحكي لايضاف .

ورد بأن (الكاف) و(ذا) لما ركبا، وجعلا كلمة واحدة استجيز إضافته[٥] .

الوجه الثالث: أن الخفض إما بالكاف على أنها حرف جر، أو على أنها اسم مضاف، أو بإضافة (ذا)، ولاسبيل إلى شيء من ذلك؛ لأن (ذا) معمولة للكاف، وحرف الجر لايخفض شيئين، والاسم لايضاف مرتين، ومن ثَمّ وجب نصب التمييز في نحو: (مافي السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا)، وأسماء الإشارة لاتضاف؛ لأنها ملازمة للتعريف، والتمييز نكرة، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس .

قلت: وهذا الوجه في الاعتراض غريب؛ لأن فيه معاملة (كذا) على أصلها، والمعلوم أنها إذا كني بها عن العدد تكون كلمة واحدة مركبة .

---

(١) : لا يعرف قائله، وانظره: في المقاصد النحوية للعيني ٤٥٩/٣، شرح شواهد المغني للسيوطي ٥١٤/٢ .

(٢) : ينظر: المحصول لابن إياز ٩٤١/٢، الهمع ٨٦/٤ . وابن إياز هو: جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله ،قيل:كان أوحد زمانه في النحو والتصريف،دمث الأخلاق،توفي سنة ٦٨١هـ . ينظر: بغية الوعاة ٥٣٢/١ .

(٣) : ينظر: توضيح المقاصد ٣٩٧/٢، المحصول لابن إياز ٩٤١/٢ .

(٤) : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤٢٣/٢، ارتشاف الضرب ٧٩٦/٢، الهمع ٨٦/٤، الأشباه والنظائر ٢٨٢/٧.

(٥) : ينظر: المحصول لابن إياز ٩٤١/٢ .

الوجه الرابع: أن الكلمة أشبهت بالتركيب (أحدَعشرَ) وأخواته، وذلك لايضاف؛ كراهة الطول؛ فكذلك هذا .

قلت: ويرده أن الكوفيين قصروا خفض مميز (كذا) إذا أفردت؛ كناية عن الأعداد المضافة ، وإذا كني بها عن (أحد عشر) وأخواته جيء بها مكررة: (كذا كذا)؛ فدل على فساد حمل (كذا) مفردة على (أحد عشر) وأخواته .

وأجاز بعضهم جر مميِّزها على البدلية[١]، ومثل له السيوطي بقوله: (كذا درهمٍ)[٢].

قلت: وفي تمثيل السيوطي لوجه البدل ضعف، وبيانه:

أن مميِّز (كذا) إما أن يكون مبدلاً من اسم الإشارة (ذا)، أو من التركيب (كذا)، فإن كان مبدلاً من اسم الإشارة (ذا)، فيرده أمران:

الأول: أنه لايصح المعنى بتسلط (كاف) التشبيه على البدل؛ فلو قلت: عندي كذا درهمٍ، والتمييز مبدل من اسم الإشارة، كان المعنى: عندي كدرهمٍ، والمعنى بذلك لايصح؛ إذ أردت الإخبار عن حيازتك الدراهم، وليس مايشابهها.

الثاني: وقد تقدم؛ أن (كذا) إذا كني بها عن العدد تكون كلمة واحدة مركبة .

وإن أبدل مميِّز (كذا) من التركيب؛ فهو عائد إلى نوعية العامل الذي تسلط على (كذا)، وفي تمثيل السيوطي لاعامل يطلب (كذا) بالخفض؛ فتبين ضعف التمثيل بذلك، وأحسن منه أن يقصر البدل على دخول جار على (كذا)، يصح به خفض مميِّزها على البدلية؛ كتمثيل ابن عقيل من نحو قولهم: مررتُ بكذا رجلٍ[٣] .

وأما ما احتج به الكوفيون من قولهم: (حمل كناية العدد على صريحه)؛ فيعنون به أن تعامل (كذا) معاملة ما يكنى بها عنه، فقولك: (كذا أعبدٍ) كناية عن ثلاثة إلى عشرة، و(كذا عبدٍ) كناية عن مائة فصاعدًا، و(كذا كذا عبدًا) عن أحدَ عشرَ وأخواته، و(كذا وكذا عبدًا) عن أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، و(كذا عبدًا)

---

(١) : ينظر: شرح التصريح ٢٨١/٢ .

(٢) : ينظر: الهمع ٨٦/٤ .

(٣) : ينظر: المساعد ١١٨/٢ .

عن عشرين وأخواته[١].

ووافقهم على هذا التفصيل في غير الإضافة الأخفش وابن كيسان والمبرد والسيرافي[٢] ؛ فَهُمْ يوجبون في مميِّزها الإفراد والنصب، ولا يجيزون جره بها كناية عن الأعداد المضافة .

قال ابن مالك: ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية[٣] .

وذكر ابن خروف أن العرب لم يقولوا: (كذا درهمًا)، ولا (كذا كذا درهمًا) ؛ إذ أنه لم يحفظ فيها إذا كانت كناية عن العدد إلا كونها مكررة بالعطف[٤]، وكذلك في تمثيل سيبويه لها معطوفة لاغير[٥]، وذكر ابن مالك أنه مسموع، ولكنه قليل[٦]، ولم يذكر لهما شاهدًا .

ويذهب ابن عقيل إلى شيء من التصنع فيذكر أنّ (كذا) إنْ أفردت محمولة على حذف المعطوف، وإن جاءت مكررة تحمل على حذف العاطف؛ كما في: كيت وكيت قالوا: كيت كيت[٧] .

وأحدث ابن عصفور قولاً ثالثًا، وهو موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف، ومخالفتهم في المضاف؛ فيفسَّر بجمع معرَّف بالألف واللام مجرور بـ (مِنْ) ، فتقول: عندي كذا من الدراهم، تكني به عن الثلاثة إلى العشرة، أو عن المائة، أو الألف[٨] . وإلى قريب من ذلك أشار ابن مالك في الألفية حين يقول:

كَـ(كَمْ) (كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا) وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ دَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ[٩]

---

(١) : ينظر: توضيح المقاصد ٣٩٧/٢ .

(٢) : تنظر آراؤهم في: الكامل للمبرد ١٢٥٢/٣، مغني اللبيب ٥٨/٣، المساعد ١١٨/٢ .

(٣) : ينظر: شرح التسهيل ٤٢٤/٢ .

(٤) : ينظر رأيه في: شرح الأشموني ٥٨/٣ .

(٥) : ينظر: الكتاب ١٧٠/٢ .

(٦) : ينظر: شرح التسهيل ٤٢٤/٢ .

(٧) : ينظر: المساعد ١١٨/٢ .

(٨) : ينظر: شرح الجمل ٥٢/٢، المقرب ٣١٤/١ .

(٩) : فصل (كم وكأين وكذا)، وينظر أيضا: شرح المكودي ٢٧٦، المقاصد الشافية ٣١٩/٦ .

ويرد هذا القول أنه لا سماع يعضده هو الآخر، وليس له وجه فيما كني بـ(كذا) عنه فيحمل عليه؛ إلا أن يقصد حمله على مميِّز (كم) الخبرية، وحينئذ لامبرر لتقييد مفسِّر (كذا) بجمع معرف بـ(أل) مجرور بـ (مِنْ)؛ لانتفاء هذا القيد في مميِّز (كم) الخبرية .

وجوز الكوفيون الرفع بعد (كذا)[١]؛ فتقول: عندي كذا درهمٌ، فيكون إما بتقدير مبتدأ محذوف، أي: هو درهمٌ، أو يعرب نعتا لـ (كذا) .

ورد بأنه غير مسموع، ولا يقتضيه القياس[٢]، وخطأ أبو حيان من قال به[٣].

رأي عباس حسن :

رجح المذهب البصري، وارتأى أفضلية عدم الأخذ بالمذهب الكوفي؛ لعلة أنه: « مبني على مجرد القياس على تمييز (كم)، دون عرض أمثلة تؤيده من الكلام العربي الفصيح. ومجرد القياس في مثل هذا ضعيف مردود »[٤] .

* * *

يظهر للباحث القول بما ذهب إليه الكوفيون؛ لاعتبارات يحتويها ضِمْنًا الردّ على ما اعتل به عباس حسن في دفع المذهب الكوفي، وهي:

أولاً: أن المسموع يرشد إلى صحة القياس الكوفي، وبيان ذلك:

أن الشاهد الذي وردت فيه (كذا) معطوفة[٥] جاء مميِّزها على قياس تمييز العدد المكنى بها عنه -أعني الأعداد المعطوفة-؛ فالتزمت العرب إفراده ونصبه، ولم ينازع أحد من النحويين في بيان وجه الحكمة فيه؛ وهو حمل المكنى به على الصريح، فمن باب أولى مراعاة هذا الربط بين كناية العدد وصريحه في حكم التمييز؛ حملاً للمجهول على المعلوم .

---

(١) : ينظر: الهمع ٨٦/٤ .

(٢) : ينظر: الأشباه والنظائر ٢٨٣/٧ .

(٣) : ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩٧/٢ .

(٤) : النحو الوافي ٥٨٠/٤ .

(٥) : في قول الشاعر:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بعد بُؤْساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطْفًا به نُسِيَ الجُهْدُ

ثانيًا: أن في القياس الكوفي تقريبًا لمقدار المكنى عنه يقتضيه العقل؛ ذلك أنّ (كذا) إذا كررت كانت كناية عن الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، وإن جاءت معطوفة كني بها عن أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين؛ وهي بذلك كناية عن أعداد متقاربة يمكن أن يحار المرء في تعيين المراد منها؛ لقربها، فيلجأ إلى الكناية بما يقرب المراد ويحده . لكن إذا أفردت (كذا) من نحو: عندي كذا درهمًا، فلا يعلم؛ أهي كناية عن مقدار قليل أوكثير لايعقل أن يحار فيه المرء بين حيازته دراهم معدودة، أو مئات، أو ألوفًا منها؛ فيضيع الحد، وينتفي وصف التقريب المراد من الكناية بـ (كذا) ، ومن هنا يأتي دور مميِّزها، فيحمل حكم تمييز الصريح؛ ليكون أكثر دقة في تقريب المقدار المراد، ومن هنا قالت الحنفية: يلزمه بقول: كذا درهمًا: عشرون درهمًا، وبقوله: كذا كذا درهمًا: لزمه أحد عشر درهمًا، وبقوله: كذا وكذا درهمًا: أحد وعشرون درهمًا؛ مراعاة لمطابقة اللفظ[1] .

ثالثًا: أن يقال: إن البيت لايعرف قائله، فلا يحتج به؛ فيسقط به الاستشهاد ، ويحتكم الفريقان إلى القياس المجرد عن السماع، وقياس الكوفيين أدعى؛ لموافقته المقيس عليه في أحكامه، وإرشاده إلى تقريب ما كني به عنه . والله أعلم بالصواب .

(١) : ينظر: الوسيط في المذهب للغزالي ٣/٣٣٤-٣٣٥، المبسوط للسرخسي ١٨/٩٧-٩٨، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/١٧٦، الاختيارات الفقهية ١/٦٥١ .

فصول البحث :

الفصل الثاني : الرأي الكوفي في نظام الجملة .

المبحث الأول : في إعراب الأسماء : ب/ المبنيات، وفيه :

١ – القول في (إيّا) ولواحقها ١٦٠

٢ – حكم المركب العددي في النداء ١٦٥

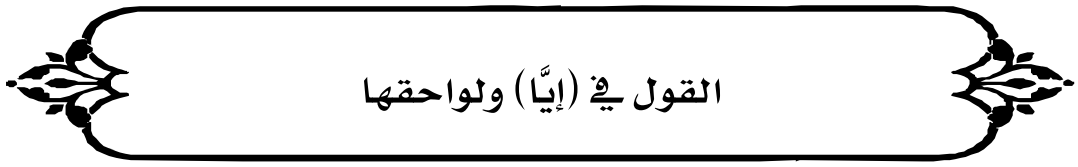

القول في (إيَّا) ولواحقها

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « إن كان الضمير غير مقتصر على نفسه، بل في آخره تلك الزيادة اللازمة مثل: (إياك)...، فإن الأنسب اليوم إدماج الضمير والزيادة الحتمية معًا عند الإعراب....، وأن نتبع النحاة الداعين إلى اعتبار كلمة (إيا) مع ما يصحبها لزومًا هما معًا الضمير، وأنهما في الإعراب كلمة واحدة »، ثم يذكر في الحاشية: « وهذا هو المذهب الكوفي »[(١)] .

دراسة المسألة :

للنحاة في وصف (إيا) ولواحقها أقوال، أهمها:

أن (إيا) ضمير أضيف إلى الكاف والهاء والياء، وينسب هذا القول للخليل[(٢)]؛ استنادًا إلى ما نقله عنه سيبويه في كتابه، وجاء فيه: « قال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسِك: لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لاأتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوابِّ »[(٣)] .

ومن يتأمل كلام الخليل يلحظ أمورًا:

أحدها: أن كلامه منصب على اللاحق بعد (إيا)، وأن موضعه خفض، دون أن يصرح بحق (إيا) نفسها؛ من كونها ضميرًا أو اسمًا مبهمًا أو مظهرًا، فبأي شيء نسب إليه القول بأنها ضمير ؟!

ثانيا: أن ما نقله سيبويه عن الخليل من قوله: (لو أن رجلاً قال: إياك نفسِك: لم أعنفه)، فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة، وإنما قاسه على ما سمعه

---

(١) : النحو الوافي ٢٣٧/١ .

(٢) : ينظر: الجنى الداني ٥٣٦، شرح الأشموني ١٠٨/١ .

(٣) : الكتاب ٢٧٩/١ .

من قولهم: فإياه وإيا الشوابِّ، ولو كان ذلك قويًّا في نفسه، وسائغًا في رأيه، لما قال: (لم أعنفه)[١] .

ثالثا: أن الذي يظهر من كلام الخليل تردده في المسألة بين احترام السماع، وإجراء القياس .

واحتج لمن قال بهذا القول[٢]: أن (إيا) لايفيد معنى بانفراده، ولايقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات، فخص بالإضافة عوضا عما منعه[٣].

قلت: وهذا الوجه في الاحتجاج غريب، يتخلله الشذوذ من وجوه:

أحدها: أن حد الضمير لاينطبق على (إيا)؛ لعدم دلالتها منفردة على تكلم أو خطاب أو غيبة.

ثانيا: أن الضمائر لاتضاف .

ثالثا: أن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف أو التخصيص، والضمير أعرف المعارف، فلا يحتاج لذلك .

ولا يرد مذهبهم شذوذ الرواية؛ ذلك أن الخليل لم يجعل قولهم (فإياه وإيا الشوابِّ) أصلاً يقاس عليه في إضافة (إيا) إلى الأسماء الظاهرة، وإنما استدل بإضافتهم (إيا) إلى (الشوابّ) على أن ما بعد (إيا) من المضمرات في موضع جر بإضافة (إيا) إليها، وهذا استدلال صحيح؛ لأنه استدل على إعراب ما لايتبين فيه الإعراب بإعراب ما يتبين فيه الإعراب[٤] .

وعند سيبويه أن (إيا) هو الضمير، ولواحقه حروف تبين أحوال الضمير من تكلم، وخطاب، وغيبة. جاء في الكتاب: « اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيَّا) مالم تقدر على الكاف التي في (رأيتكَ)، و(كُما) التي في (رأيتُكُما)، و(كُمْ) التي

(١) : ينظر: الأغفال ٧٧/١، سر صناعة الإعراب ٣١٥/١ .

(٢) : نسبه ابن مالك للأخفش والمازني واختاره، ينظر: شرح التسهيل ١٤٤/١-١٤٥، وصححه السيرافي في شرحه على الكتاب ١٧٧/٢ .

(٣) : ينظر: الإنصاف ٦٩٥/٢ مسألة رقم: ٩٨ .

(٤) : ينظر: التبصرة والتذكرة ٥٠٤/١ .

في (رأيتُكُمْ)...، فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع، لم توقع (إيَّا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيَّا)؛ كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها »[(١)] .

ووافقه ابن السراج، فيذكر بما يعد شرحًا لكلام سيبويه: « القياس أن يكون (إيَّا) مثل الألف والنون التي في (أنت)، فيكون (إيا) الاسم، وما بعدها للخطاب، ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة، وسائر المكنيات لاتضاف، و(إيّا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو: (أنت)، فأما المجرور فليست له علامة منفصلة؛ لأنه لايفارق الجار، ولايتقدم عليه، وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لايقع المتصل، والموضع الذي يقع فيه لايقع المنفصل »[(٢)] . فيرى أصحاب هذا المذهب أن لواحق (إيّا) حروف لاموضع لها من الإعراب؛ لأنها لوكانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولاسبيل إلى الإضافة هنا؛ لأن الضمير لايضاف، ولأن مراد الإضافة التعريف، والضمير في أعلى مراتب التعريف، فلا يجوز إضافته؛ فوجب ألا يكون لها موضع من الإعراب[(٣)] . وعضدوا قولهم بالقياس على النظير؛ ذلك أن الضمائر المنفصلة لايجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لانظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيَّا) هي الضمير؛ لأن لها نظيرًا في كلامهم وهو ضمير الرفع المنفصل، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير[(٤)] .

قلت: ويبقى الإشكال قائمًا في مخالفة (إيَّا) لحد الضمير .

ويذهب قوم من الكوفيين إلى أن الضمائر هي اللاحقة بـ (إيّا)، و(إيّا) دعامة لها؛ لتصير بسببها منفصلة، وافقهم على ذلك ابن كيسان، ورجحه الرضي[(٥)] .

---

(١) : الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٦ بتصرف.

(٢) : الأصول في النحو ٢/١١٧ . ورجح الفارسي هذا القول في المسائل العضديات ٤٠ .

(٣) : ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣١٤ .

(٤) : ينظر: الإنصاف ٢/٦٩٦ .

(٥) : ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٠٨، شرح الكافية للرضي ٢/٤٢٥ . والنسبة عند الرضي لبعض الكوفيين، ونسبه صاحب الجنى الداني للفراء ٥٣٧، وفي الإنصاف عن الكوفيين ٢/٦٩٥، واختار مذهبهم أبوحيان في التذييل والتكميل ٢/٢٠٩ .

وحجتهم: أن هذه اللواحق التي هي الكاف والهاء والياء هي التي تكون حال الاتصال، إلا أنها لما انفصلت عن العامل، وكانت على حرف واحد: جيء بـ (إيَّا)؛ لتعتمد عليها اللواحق؛ فصارت بمنزلة حرف واحد زائد لايحول بين العامل والمعمول فيه، والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيَّا)، ولزومها لفظًا واحدًا .

ورد بأن قولهم يؤدي إلى أن يُعمد الشيء بما هو أكثر منه، وأن يكون الأكثر عمادًا للأقل، وهذا لانظير له في كلامهم(١) .

قلت: وما يمنع أن يجعلوا الأكثر عمادًا للأقل؛ ذلك أن اللاحق جاء على حرف في (إيّاكِ)، فلم يعمدوه بمثله؛ لئلا يلتبس بما جاء على حرف واحد، مثل حروف الجر، من نحو: (بِكَ)، ولم يعمدوه بحرفين لإجرائهم ذلك في (أنت) وأخواته، والرفع مقدم على النصب، فعمدوه بأربعة أحرف . وليس ذلك ببعيد في لغة قائمة على نظام تطرد به أقيستها ، وتتباين فيه أساليبها وصورها .

وذهب فريق آخر من الكوفيين إلى أن (إيّاك) بكماله هو الضمير(٢) .

ورد بأن هذا الاسم يتغير آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب، ولايعرف اسم مضمر يتغير آخره؛ فتقول فيه: (إياه وإياها وإياكم) غير هذا(٣) .

قلت : بل له نظير في (أنت) وفروعه .

وينسب للمبرد أن (إيَّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولاحقه مجرور بالإضافة(٤).

ورد بأن المبهم هنا معرفة، والمعرفة لاتضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره(٥) .

وعند الزجاج أن (إيَّا) اسم مظهر مختص بالإضافة إلى سائر المضمرات،

---

(١) : ينظر: الإنصاف ٦٩٦/٢، ٧٠١/٢ .

(٢) : ينظر رأيهم في: التخمير ١٤٦/٢، الهمع ٢١٢/١. وعزاه صاحب الارتشاف إلى الكوفيين خلا الفراء ٩٣٠/٢.

(٣) : ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٨/١، التبيان للعكبري ١٣/١ .

(٤) : ينظر رأيه في: الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ .

(٥) : ينظر: الإنصاف ٦٩٧/٢ .

واللواحق في موضع جر بالإضافة[١] .

وضُعِّف بأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يُقتَصر فيه على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب[٢] .

رأي عباس حسن :

رجح المذهب الكوفي القائل باعتبار (إيّا) مع لاحقها كلمة واحدة هي الضمير، فيقول معللاً استحسان مذهبهم: « وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم؛ لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار، وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها »[٣] .

* * *

يرى الباحث القول بما ذهب إليه الكوفيون، وساندهم فيه عباس حسن: من اعتبار (إيّاك) بكماله هو الضمير؛ للاعتبارات نفسها التي ساقها عباس حسن، يضاف إليها:

أولاً: لما فيه من تيسير محمود، وخلوه من التكلف والتعقيد .

ثانيًا: وفاؤه بحد الضمير الذي أجمع عليه النحويون .

ثالثًا: أن قولهم يوحي ببساطة هذه اللفظة، والبساطة أصل، والتركيب فرع عليها .

رابعًا: أنه لايترتب على قولهم عظيم أثر يخل به، بخلاف من جعلها مركبة؛ فإنه بوجه أو بآخر يجيز دخول (إيّا) على غير اللاحق، فيجيز من نحو: (إيّا الشّوابّ)؛ لذلك اضطروا إلى الحكم بشذوذ هذا التركيب؛ وذلك لترتبه على جعلهم (إيّاك) وأخواتها مركبة . والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥/١ .

(٢) : ينظر: الأغفال ٧٤/١، سر صناعة الإعراب ٣١٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٣ .

(٣) : النحو الوافي ٢٣٧/١ .

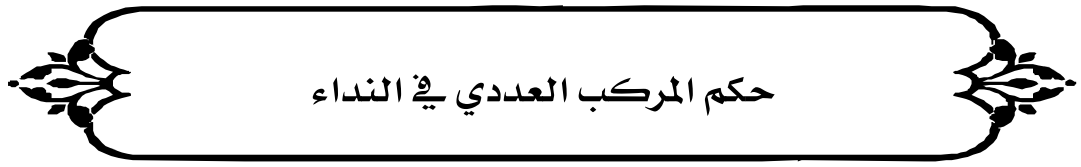

حكم المركب العددي في النداء

نص المسألة :

يقول الأستاذ عباس حسن يرحمه الله: « ويجوز أن يقال يا اثني عشَر، ويا اثنتي عشْرة؛ بالنصب بالياء على اعتبار المثنى مع كلمة (عشَر أو عشْرة) بمنزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة، والمنادى المضاف واجب النصب » ثم يذكر في الحاشية: « هذا رأي الكوفيين...، وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة في قسم المنادى المضاف، فصدر كل واحد منها واجب النصب عند الكوفيين في النداء، ويظل العجز مبنيًّا على الفتح، بمنزلة النون »[(١)] .

دراسة المسألة :

اختلف النحويون في حكم المركب العددي - علمًا - في النداء: أيكون من قبيل المنادى المفرد فتجري عليه أحكامه، أم من باب المضاف، ولهم في ذلك مذهبان[(٢)]:

المذهب الأول: وعليه جمهور النحويين أن المركب العددي في النداء تجري عليه أحكام المنادى المفرد؛ فيبنى على مايرفع به في محل نصب على النداء .

وبمقتضى قولهم تقول في نداء (اثني عشَر) و(اثنتي عشْرة) - علمين - : (يا اثنا عشَر)، و(يا اثنتا عشْرة)؛ فيكون صدرهما في حكم المنادى العلم المثنى المبني، وبناء المثنى في النداء على الألف .

وعللوه: بأن (عشَر) و(عشْرة) بمنزلة نون المثنى .

المذهب الثاني: أن صدر المركب العددي واجب النصب، قال به الكوفيون .

وحجتهم: مشابهة المركب العددي للمضاف .

---

(١) : النحو الوافي ١٧/٤ بتصرف .

(٢) : تنظر هذه المسألة: في ارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤، المساعد ٤٨٩/٢، شرح الأشموني ٣٠٣/٢، توضيح المقاصد ١٦٩/٢، حاشية الصبان ١٣٩/٣، ضياء السالك ٢٥٢/٣ .

ولا يصح أن يقال بأن التركيب إضافي صراحة؛ لعدم تحقق ركني الإضافة في التركيب من المضاف والمضاف إليه؛ لأنهم يجعلون الإعراب للصدر دون العجز الذي هو عندهم مبني على الفتح؛ لأنه بمنزلة النون .

وعليه تقول في نداء (اثني عشَر) و(اثنتي عشْرة) - علمين - : (يا اثني عشَر)، و(يا اثنتي عشْرة) ؛ إجراء لهما مجرى المضاف .

فإن قيل: بأي شيء أشبه المضاف ؟

قلت: أنهم إنما شبهوا المركب العددي بالمضاف لأحد أمرين:

الأول: إما لطوله .

الثاني: وإما لتعلقه بما بعده بعطف؛ نظرًا للمعنى. وبيان ذلك:

أن النحاة قالوا في حد المركب: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة[١] .

وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود؛ لأن المركب المقدر فيه حرف العطف نحو: (خمسة عشر): بين جزأيه نسبة ما، وهي نسبة العطف[٢]. ولعل مما يجلي هذه النسبة مجيء مميِّز الأعداد المركبة والمعطوفة على حكم واحد: في لزوم الإفراد والنصب .

فأقول: علّه من أجل هذه النسبة أجرى الكوفيون المركب العددي مجرى المنادى الشبيه بالمضاف؛ فأوجبوا نصبه؛ ذلك أنَّا لو نظرنا إلى حد الشبيه بالمضاف: وجدناه يجري على الأعداد المركبة نظرًا إلى نسبة العطف بين جزأي التركيب، فيذكر النحويون في تعريف الشبيه بالمضاف: ما له تعلق فيما بعده:

إما بعمل: نحو: يا طالعًا جبلًا .

أو بعطف: نحو: يا ثلاثةً وثلاثين[٣] .

ولا ضير أن يحمل مراد الكوفيين على كلا الوجهين .

وفائدة الخلاف تظهر في أحكام تابع المنادى ؛ فعلى المذهب الكوفي ليس في التابع سوى النصب، وعلى قول الجمهور: يجري عليه أحكام تابع المنادى المبني .

---

(١) : ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٧٥٦ .

(٢) : ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/١٣٠ .

(٣) : ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٦٢-٣٦٣ .

ولم أجد للفريقين في هذه المسألة مستندًا من السماع، يَتَقَوَّى به قول على قول، وغاية ما لهم في ذلك قياس مجرد، يحكمه العمل بمرجِّحاتِ القياس[١] .

رأي عباس حسن :

حكم بترجيح مذهب الجمهور؛ في اعتبار الأعداد المركبة في النداء من قبيل نداء المفرد. ولم يذكر علِّةً: تُقَدِّم الراجح، أو تضعُ المرجوح. وعلق على المذهب الكوفي بالضعف[٢] .

* * *

ويظهر للباحث القول بما ذهب له عباس حسن: من أن المركب العددي في النداء له حكم المنادى المفرد العلم؛ وذلك لأمور:

أحدها: أن الاسمين لما ركبا دلا على معنى واحد، وحمله على التشبيه بالمضاف يبطل ذلك المعنى .

فإن قيل: إن المركب الإضافي يدل على معنى واحد، وجاء مع ذلك نصبًا .

أقول: إن هناك فرقًا بين التركيبين، لظهور الأثر الإعرابي في جزأي المركب الإضافي، وليس كذلك المركب العددي، بل إنما كان بناء المركب العددي في النداء لحمله على علة الحكم التي تعلق بها الأصل - الذي هو المفرد العلم - وهي: وقوعه موقع الضمير المبني[٣]؛ لأن (يا زيدُ) بمنزلة (أدعوك)؛ فمن أجل ذلك أقول في المرجِّح التالي :

(١) : أي: بما يترجح به قياس على آخر، وينظر: (ترجيح الباحث) في هذه المسألة .

(٢) : ينظر: النحو الوافي ٩/٤، ١٦، ١٧، ٣٢ .

(٣) : ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٠/١ .

الثاني: أن القياس في الوجه السابق قياس علة، وعند الكوفيين قياس شبه؛ وقياس العلة أقوى من قياس الشبه عند تعارضهما؛ استنادًا لما قرره الأصوليون[١] .

وفي تلخيص الوجهين السابقين أقول: وافق المحمولُ (المركب العددي في النداء) المحمولَ عليه (وقوعه في النداء موقع الضمير المبني) في الحكم (وهو البناء في كلٍّ: في المركب العددي وفي الضمير)، والبناء فيهما أصل لا يصح العدول عنه (إلى إعراب صدر المركب العددي في النداء) لأجل قياس الشبه الذي هو في الرتبة دون قياس العلة .

الثالث: أن قولهم – أعني الكوفيين – يفضي إلى عدم النظير، وبيان ذلك:

أننا لو عدنا بالمركبات إلى أصلها في إدراك النسبة، والعمل بمقتضاها: لترتب على ذلك القولُ بجواز أن يكون المنادى فعلاً، فتقول في نداء المركب الإسنادي: (يا تأبط شرًّا)؛ فيقع النداء على الفعل، ولا نظير له .

الرابع: وكذلك يحمل عليه اعتلالهم بطول المركب العددي؛ لوجود ذلك في المركب الإسنادي، ولم يقولوا بمعاملته معاملة الشبيه بالمضاف .

الخامس: أن أصل (خمسة عشَر): خمسة وعشَر؛ حذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما[٢]، وفي الرجوع لإدراك النسبة منافاة لهذا القصد . والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: المغني لابن فلاح ١/١٥٠، الاقتراح للسيوطي ٨٣ . وهذا ما يراه أيضا علماء أصول الفقه، انظر: المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ٥/٤٥٨ .

(٢) : ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٧٥٦ .

فصول البحث :

الفصل الثاني : الرأي الكوفي في نظام الجملة .

المبحث الثاني : في إعراب الأفعال : أ/ المعربات، وفيه :

١ – حكم المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء ١٧٠

٢ – نصب المضارع بعد (ثُمّ) في جواب الطلب ١٧٤

٣ – جزم المضارع في جواب غير الطلب ١٨٢

٤ – جزم المضارع في جواب النهي ١٨٨

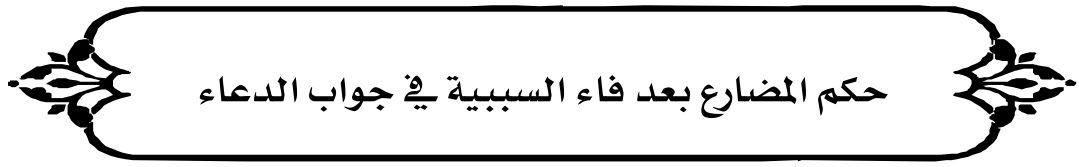

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « إن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع...؛ كصيغة الاسم في قولهم: سَقْيًا لك فتَسْلَمُ، ورعْيًا لمن معك فتتجنبُهم المخاوف، وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء؛ نحو: يرزقني اللهُ الغنى فأنفقُ المال في سبل الخير. وبعض الكوفيين يجيز النصب في هذه الصور »[(١)] .

دراسة المسألة :

معنى الدعاء: طلب فعل شيء أو الكف عنه من الأدنى إلى الأعلى[(٢)] .

وصيغته: تكون بأحد ثلاثة[(٣)] :

١/ فعل الأمر .

٢/ والمضارع المقرون بلام الأمر .

٣/ أو لا الناهية .

والمضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء بأحد هذه الصيغ الثلاث يكون حكمه النصب، قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾[(٤)] .

وجاء في قول الشاعر:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ[(٥)]

---

(١) : النحو الوافي ٣٦٨/٤ بتصرف .

(٢) : ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ١٥٤، دروس البلاغة ٣٦ .

(٣) : ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ٨٧-٨٨، علم المعاني لبسيوني عبد الفتاح ٢٨٦، ٢٩٩ .

(٤) : يونس : ٨٨ .

(٥) : لم أقف على قائله، وانظره في: شرح الكافية الشافية ١٥٤٥/٣، المقاصد النحوية ٣٥٣/٣ .

فبموجب ما سبق يكون الدعاء داخلاً في باب الأمر والنهي عند النحاة بصيغتيْهما[١].

فإن كان الدعاء مدلولاً عليه بغير صيغة الأمر والنهي المعتبرة؛ كصيغة الاسم في قولهم: سقيًا لك فتسلم، أو كان الدعاء بلفظ الخبر[٢] في قولهم: غفر الله لك فيدخلك الجنة، فالخلاف في نصب المضارع في جوابه بعد فاء السببية حاصل بين النحاة، ونسبة الرأي إلى فريق دون آخر تكاد تكون ضبابية، يشوبها الغموض، وحسبنا فيها مقاربة هذه النسبة اعتمادًا على مفهوم كلام النحويين المتقدمين؛ كابن السراج، فقد جاء في كتابه (الأصول في النحو)[٣] ما نصه: « واعلم أن الأسماء التي سمي بها الأمر، وسائر الألفاظ التي أقيمت مقام فعل الأمر، وليست بفعل: لايجوز أن تجاب بالفاء؛ نحو قولك: تَرَاكِها، ونَزَالِ، ودونك زيدا، وعليك زيدًا: لايجاب؛ لأنه لايُنهى به، وكذلك (إليك) لايجاب بالفاء؛ لأنه لم يظهر فعل، و(مه) و(صه) كذلك. قالوا: الدعاء أيضا لايجاب؛ نحو قولك:... غفر اللهُ لك، والكسائي يجيز الجواب في ذلك كله، وأما الفراء فقال في الدعاء: إنما يكون مع الشروط: غفر الله لك إن أسلمت[٤]، وإن قلت: غفر الله لك فيدخلك الجنة: جاز. وهو عندي في الدعاء جائز إذا كان في لفظ الأمر » .

وقد حكى الإمام بدر الدين في تكملته على شرح التسهيل عن البصريين منع نصب المضارع في جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلب[٥].

وعارضه الشاطبي، فيذكر أن ظاهر كلام النحويين الجواز؛ لأن عباراتهم في الجواز مطلقة[٦] .

---

(١) : ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٣/٤ .

(٢) : المراد بالخبر هنا: نقيض الإنشاء، وهو: الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب لذاته. ينظر: علم المعاني لعبد العزيز عتيق ٤٧، البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ١٠٣ .

(٣) : الأصول ١٨٦/٢ .

(٤) : ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٧/١-٤٧٨ .

(٥) : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٤ .

(٦) : ينظر: المقاصد الشافية ٥٧/٦ .

ونحن إذا عدنا إلى كلام ابن السراج السابق نجد أن مفهومه يؤول إلى ما ذكره ابن الناظم؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه يشير بقوله في أول كلامه: (واعلم أن الأسماء التي سمي بها الأمر): يشير إلى مسألة نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الأمر المدلول عليه بغير صيغته؛ كاسم الفعل في قولهم: (صه فأحدثك)، أو بلفظ الخبر من نحو: (حسبك الحديث فينام الناس)، ومذهب البصريين امتناع النصب[(١)] ، ثم ذكر بعد ذلك مسألة نصب المضارع في جواب الدعاء بغير صيغته، واستفتحها بقوله: (قالوا: الدعاء أيضًا لايجاب)، وهو هنا يشير إلى رأي المانعين في سابقتها وهم البصريون .

الثاني: أنه نسب الجواز على إطلاقه إلى الكسائي، والفراء على قيده. ومقتضاه أن غيرهم من النحويين يمنع ذلك .

ونخلص إلى أن للنحويين في نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء بغير صيغته ثلاثةَ مذاهب[(٢)]:

الأول: المنع مطلقًا. وهو قول البصريين، وجمهور الكوفيين .

الثاني: الجواز مطلقًا. وبه قال الكسائي .

الثالث: الجواز إذا كان الدعاء بلفظ الخبر. وعليه الفراء، وابن عصفور[(٣)] .

فالمانعون نجدهم قد راعوا استحكام الصيغة في الدلالة على المعنى المراد، يشفع لهم بذلك السماعات التي نقلوها عن العرب؛ حيث يكون الأمر محضًا لامؤولاً، وإذا كان الأمر محضًا: كان النصب جوابًا على القياس. وأما إذا خرج عن ذلك فلا يقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلا يترتب عليه من النصب ما يترتب

---

(١) : ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٠٥، توضيح المقاصد ٣٢٣/٢ .

(٢) : ينظر هذه المسألة: شفاء العليل ٩٣٤/٢، شرح الأشموني ٤٧٦/٢، حاشية الصبان ٣١٢/٣، بلوغ الأرب ٩٠٢/٢، الهمع ١٢٠/٤، توضيح المقاصد ٣٢٣/٢، شرح الكافية ٦٣/٤، النكت الحسان ١٤٨، ارتشاف الضرب ١٦٧٠/٤، شرح شذور الذهب لابن هشام ٣٠٧ .

(٣) : ينظر: شرح الجمل له ١٥١/٢، المقرب ٢٦٧/١ .

على ما جاء على أصل الباب[١] .

أما المجيزون فراعوا وفاء التركيب في سابق الفاء بالمعنى، وما بعد الفاء مسبَّب عما قبلها؛ كما هو مذهب الجواب بالفاء. وإن كانت الجملة لاتعطي الدعاء: لايتصور النصب؛ لأنه لايكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء أصلاً؛ ألا ترى أنك لاتقول في: (قام زيد): أنه دعاء، وإنما قالوا بذلك في: (غفر الله لزيد)؛ لما دل عليه الدليل؛ إذ امتنع فيه الخبر؛ لأنه يكون كذبًا إن جعل خبرًا . فمن أجل ذلك قالوا بجواز نصب المضارع في جوابه[٢] .

رأي عباس حسن :

يقول معقبًا على ما ذهب إليه الكسائي: « ورأيه مقبول، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر »[٣]يعني:القائلين بالمنع؛ فيترجح عنده مذهبهم .

وأقف هنا على أعتاب طَرْق ينهج للتعجب من صنيعه؛ إذ كيف يكون من أوجه الترجيح: (متابعة الأكثر)؛ وهذا ما لم يقل به أحد، يضاف إليه أن مقتضى هذا الترجيح أن يعدل عباس حسن عن كثير من آرائه التي نقض فيها سبيل (متابعة الأكثر)، ولعل العذر له في ذلك: قصده إلى التيسير على متعلمي النحو؛ لكن يرده أيضًا: أن في مثل هذا الصنيع هدمًا لأسس الترجيح العلمية المتبعة .

* * *

ويترجح عندي القول بما ذهب إليه جمهور النحويين؛ من امتناع نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء بغير صيغته الأصلية؛ لعدم ورود السماع الذي عليه المعول في استصدار الأحكام . والله أعلم بالصواب .

---

(١) : أفدته من: المقاصد الشافية ٥٧/٦ .

(٢) : أفدته من: شرح الجمل لابن عصفور ١٥١/٢-١٥٢ .

(٣) : النحو الوافي ٣٦٨/٤ .

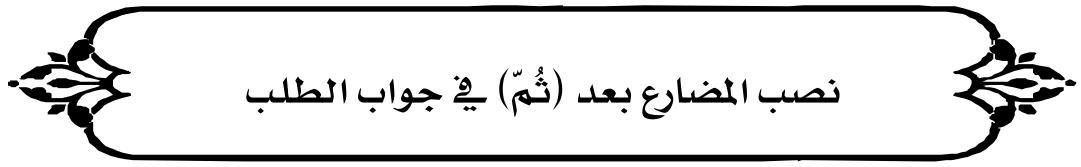

نصب المضارع بعد (ثُمّ) في جواب الطلب

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « ألحق الكوفيون (ثُمّ) العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعية؛ فكلا الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معا بالشرطين السالفين؛ مستدلين بأمثلة مسموعة، منها قوله ﷺ: { لايبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسلَ منه }[(١)] ؛ بنصب: (يغتسل)؛ على اعتبار (ثُمّ) للعطف وللمعية معًا، والمضارع بعدها منصوب بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا »[(٢)] .

دراسة المسألة :

يذهب جمهور النحويين إلى أن المضارع بعد (ثُمّ) في جواب الطلب لايجوز نصبه؛ ومذهبهم هذا مستفاد من سكوتهم عنها؛ إذ لم يلحقوها بالمواضع العشرة التي تضمر فيها (أنْ)، ومن تطرق إليها من النحاة فمن باب نقل الرأي الكوفي: الذي يفيد بجواز نصب المضارع بعد (ثُمّ) إذا كانت في جواب نفي أو طلب[(٣)] .

ووافق ابن مالك الكوفيين في جواز النصب[(٤)]؛ فأجاز في قول الرسول ﷺ: { لايبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لايجري ثم يغتسلِ منه } ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الجزم: عطفًا على (يبولن)؛ لأنه مجزوم الموضع بـ (لا) التي للنهي، ولكنه بني على الفتح لتوكيد النون .

الوجه الثاني: الرفع: على تقدير: ثم هو يغتسل فيه.

---

(١) : أخرجه مسلم في صحيحه ٢٣٥/١ ح٢٨٢، وروايته: (يغتسلُ)؛ فلا شاهد فيها .

(٢) : النحو الوافي ٣٨٥/٤ .

(٣) : ينظر: حاشية الخضري ١١٦/٢، حاشية يس على شرح التصريح ٢٤١/٢، حاشية الصبان ٣٠٦/٣، ضياء السالك ٢٦/٤ .

(٤) : ينظر: شواهد التوضيح ٢٢٠ .

واعترض الشيخ ياسين العليمي[١] على وجه الرفع: بجعل (ثم) عاطفة؛ فيلزم عليه أن المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه، لامطلقًا، فلا يكون مطلق البول فيه: داخلاً تحت النهي[٢].

قلت: بل تكون استئنافية؛ إذ يفاد من تقدير ابن مالك تصيير (ثُمّ) للاستئناف؛ وذلك لأمرين:

الأول: أنه حين قدر بـ (هو)؛ ليخرجها من باب العطف؛ فيشمل النهي مطلق البول فيه.

الثاني: أن تقدير (هو) ليس لأجل كونه متعينًا ولابُدّ، وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفًا كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف، وهذا مقتض لأن تكون (ثُمّ) استئنافية، لا عاطفة؛ كما أن الواو تقع كذلك، وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء[٣]؛ وهو غير جائز عند أكثر النحاة[٤]، وقد صرح صاحب رصف المباني أنّ (ثُمّ) تقع حرف ابتداء[٥].

الوجه الثالث: نصب (يغتسل). قال ابن مالك: على إضمار (أنْ)، وإعطاء (ثُمّ) حكم واو الجمع[٦].

واستشكل الإمام النووي[٧] رحمه الله إعطاء (ثُمّ) حكم واو الجمع؛ فقال:

---

(١) : هو ياسين بن زين الدين الحمصي ، الشهير بالعليمي ، شيخ عصره في علوم العربية ، له حواش كثيرة منها : حاشية على الألفية ، وعلى متن القطر بشرح الفاكهي ، وعلى شرح التصريح ، توفي سنة ١٠٦١هـ . ينظر : الأعلام ١٣٠/٨ .

(٢) : ينظر: حاشيته على شرح التصريح ٢٤١/٢ .

(٣) : ينظر: شرح المزج ٦١٩ .

(٤) : ينظر: مغني اللبيب ٥٠٥/٥ .

(٥) : يقول المالقي: (ثم) حرف ابتداء، يكون بعدها المبتدأ والخبر؛ نحو أن تقول: (أقولُ لك اضربٌ زيدا ثم أنت تتركُ الضربَ). رصف المباني ٢٥٠ بتصرف .

(٦) : ينظر: شواهد التوضيح ٢٢٠ .

(٧) : هو: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، ولقبه محيي الدين، علّامة بالفقه والحديث، توفي سنة ٦٧٦ هـ . ينظر: الأعلام ١٤٩/٨-١٥٠ .

« الرواية: (يغتسل): مرفوع، أي: لاتبل ثم أنت تغتسل منه، وذكر شيخنا أبو عبدالله ابن مالك: أنه يجوز أيضًا جزمه عطفًا على موضع (يبولن)، ونصبه بإضمار (أنْ)، وإعطاء (ثُمّ) حكم واو الجمع، فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلايجوز؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه، سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا »[(١)] .

فدُفِع الإشكال من وجهين[(٢)]:

أحدهما: أنه إنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضًا .

الثاني: أنا لو سلمنا أن ابن مالك يقول بإعطاء (ثم) حكم الواو من المعية، فإنه لايلزم ما قاله: من اقتضاء عدم النهي عند إفراد أحدهما؛ لأن ذلك الإلزام إنما هو من قبيل المفهوم، والمفهوم لايُعمل بدلالته إلا إذا لم يوجد دليل على خلاف ذلك المفهوم، وهنا قام دليل على تعطيل هذا المفهوم، وإنما كان المفهوم لايعتبر مع دليل يدل على خلافه؛ لضعفه، وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفساد، والنصوص الواردة فيه، فإذا كان ذلك الماء الطاهر متنجسًا بذلك البول كان منهيًّا عنه فقط؛ لأنه مؤد إلى فساده، والله لايحب المفسدين .

ونظير ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[(٣)] ؛ حيث أجاز سيبويه[(٤)] ، والزجاج[(٥)] ، والزمخشري[(٦)]

---

(١) : شرح صحيح مسلم ٢٤١/٣ .

(٢) : ينظر: مغني اللبيب ٢٣١/٢، شرح المزج ٦٢٠-٦٢١، حاشية الدسوقي ٢٧٠/١ .

(٣) : البقرة : ٤٢ .

(٤) : قال في الكتاب ٤٤/٣ معلقا على الآية: ((إن شئت جعلت (وتكتموا) على النهي، وإن شئت جعلته على الواو)). أي: نصْبا بإضمار (أنْ) .

(٥) : ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٨/١-٦٩ .

(٦) : جاء في الكشاف ١٦١/١ : ((و (تكتموا) جزم داخل تحت حكم النهي بمعنى: ولا تكتموا. أو منصوب بإضمار (أنْ)، والواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق؛ كقولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن. فإن قلت: لبسهم وكتمانهم ليسا بفعلين متميزين حتى ينهوا عن الجمع بينهما؛ لأنهم إذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق؟ قلت: بل هما متميزان؛ لأن لبس الحق بالباطل: =

في الفعل (تكتموا) وجهين:

الجزم: عطفًا على (تلبسوا)، فهو داخل تحت حكم النهي بمعنى: ولا تكتموا .

النصب: بإضمار (أنْ)؛ وهذا الوجه الذي أجازوه في الآية نظير ما أجازه ابن مالك في الحديث، مع أنه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث؛ وذلك بأن يقال: النهي عن الجمع بين اللبس والكتمان: يلزم عليه جواز اللبس بدون الكتمان والعكس؛ كما في: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)؛ والجواب: أن النهي عن الجمع إن دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فإنما هو حيث لم يقم دليل على المنع، والدليل هنا قائم؛ فإنه قد علم أن كلًّا من هذين الأمرين قبيح، غير أنه إنما جمع بينهما؛ لإظهار قبح أفعالهم: من حيث كونهم جامعين بين الفعليْن اللذيْن إذا انفرد كلٌّ منهما كان مستقلاً بالقبح والشناعة .

قلت: ووجه ثالث يدفع هذا الإشكال: بأنّ (ثم) معناها في العطف هو: الترتيب والتراخي، وهذا يناقض معنى المعية؛ فدل على أن المراد إعطاؤها حكم الواو في النصب، دون إعطائها معنى المعية .

ووجه رابع: - هو الأولى في نظري - : أقول فيه: إن عبارة ابن مالك التي استشكل بها النووي: هي عبارة دقيقة، استحكم بها التنظير في دفع الإشكال، وبيان ذلك:

أن ابن مالك نظّر لـ (ثم) بإعطائها حكم واو الجمع؛ ومن المعلوم أن الجمعية ليست حكمًا، بل هي معنًى يتعلق به الحكم: الذي هو النصب بإضمار (أنْ) .

وبعد: هذا ما طالعته من نقاش في هذه المسألة، غير أن لي فيه ملاحظات أسجلها هنا، ومنها:

أولا: أن النحاة الذين طالعت عرضهم لهذه المسألة: ينسبون القول بجواز نصب المضارع بعد (ثم) للكوفيين، ويستشهدون لهم بالحديث الذي أورده ابن مالك، ثم يشتغلون بذكر عوارض الحديث وما يدفعها[1]؛ وعليه فالنقاش في هذه المسألة

= ما ذكرنا من كتبهم في التوراة ما ليس منها. وكتمانهم الحق: أن يقولوا: لانجد في التوراة صفة محمد ﷺ ، أو حكم كذا، أو يمحوا ذلك، أو يكتبوه على خلاف ما هو عليه)) أهـ .

(١) : ينظر مثلا: حاشية الخضري ١١٦/٢، حاشية يس على شرح التصريح ٢٤١/٢، حاشية الصبان ٣٠٦/٣ .

منصب على الرأي الذي ارتآه ابن مالك، دون العَوْد للكوفيين .

ثانيًا: أنه لو كان مراد الكوفيين حمل (ثم) على الواو؛ لظهر فرق بينهم وبين ما ذهب له ابن مالك، وبيان ذلك:

أن ناصب المضارع كما يراه ابن مالك: هو (أنْ) المضمرة وجوبًا بعد (ثم)؛ حملاً على ناصب المضارع بعد واو المعية. وهو بذلك يخالف سبيل الكوفيين الذين يرون أن المضارع بعد الواو منتصب على الخلاف، أو ناصبه الواو نفسها(١)، ولو قالوا: بأن (ثم) محموله على الواو: لجرت عليها أحكام الواو فيما سبق .

ثالثا: أن بعض النحويين ألقى الحديث الذي أورده ابن مالك في باب السماع(٢)؛ وجعله من شواهد الكوفيين وابن مالك. وعندي أنه خارج عن باب السماع؛ لأمرين:

أحدهما: أن الرواية عند حملة الحديث جاءت برفع الفعل (يغتسل)؛ كما سبق في كلام الإمام النووي رحمه الله حين قال: (الرواية: (يغتسل) مرفوع)(٣) .

ثانيا: أن ابن مالك حين ذكر وجه النصب لم يقيده بالرواية، وإنما أراد أن يبين جواز الأوجه الثلاثة في الفعل (يغتسل)؛ استنادًا لما يراه هو؛ فتجويزه النصب من قبيل الرأي، لا الرواية .

وأجرى الكوفيون (ثُمّ) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بين الشرط وجوابه، أو بعدهما(٤)؛ واستدلوا له بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾(٥) ؛ بنصب: (يدركه).

---

(١) : ينظر: الإنصاف ٥٥٥/٢، مسألة رقم: ٧٥ .

(٢) : كما فعل عباس حسن في كتابه النحو الوافي ٣٨٥/٤، وينظر أيضا: حاشية الخضري ١١٦/٢، حاشية الصبان ٣٠٦/٣ .

(٣) : ينظر: شرح صحيح مسلم ٢٤١/٣، زهر الرُّبى ٤٤/١ .

(٤) : ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣، شرح عمدة الحافظ ٣٦١/١، المساعد ١٠١/٣، الارتشاف ١٦٨٥/٤، البحر المحيط ٣٥١/٣ .

(٥) : النساء : ١٠٠ .

وقد قُرِئ (يدركه) بثلاث قراءات[١]:

قراءة الجماعة بالجزم على العطف على فعل الشرط (يخرج) .

وبالرفع على الاستئناف .

وقرأها بالنصب الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح وقتادة؛ على مذهب الكوفيين.

وجمهور النحويين على منع نصب المضارع بعد (ثُمّ) الواقعة بين الشرط وجوابه، أو بعدهما؛ جاء في الكتاب: « واعلم أن (ثُمّ) إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومَيْن لم يكن إلا جزمًا؛ لأنه ليس مما ينصب، وليس يحسن الابتداء؛ لأن ما قبله لم ينقطع. وكذلك الفاء والواو و(أوْ) إذا لم ترد بهن النصب. فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثُمّ) فإن شئت جزمت، وإن شئت رفعت، وكذلك الواو والفاء. قال الله تعالى: ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[٢] ، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟﴾[٣] ، إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو »[٤] أهـ .

وذهب ابن جني إلى أن نصب المضارع بعد (ثم) بين الشرط وجوابه أو بعدهما: ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن[٥]، والنصب شاذ عند ابن مالك[٦]، وذكر الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح: أن هذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكمًا؛ لندورها[٧] .

وبمجمل ما سبق يكون منع النصب عند الجمهور مبنيًّا على: شذوذ الاستعمال، والقياس .

---

(١) : ينظر: معجم القراءات ٢/١٤٠-١٤١ .

(٢) : آل عمران : ١١١ .

(٣) : محمد : ٣٨ .

(٤) : الكتاب ٣/٨٩-٩٠ ، وانظر أيضا: المقتضب ٢/٦٥ .

(٥) : ينظر: المحتسب ١/١٩٧ .

(٦) : ينظر: شواهد التوضيح ٢٢٠ .

(٧) : ينظر: شرح التصريح ٢/٢٥٢ .

رأي عباس حسن :

يقول: « والأنسب ترك المذهب الكوفي هنا، وعدم القياس عليه؛ لقلة شواهده، ولما فيه من تكلف وتعقيد، والاقتصار في استعماله على المسموع: الذي وردت فيه (ثُمَّ) بمعنى واو التشريك؛ المفيدة للمعية، أو غير المفيدة لها »[(١)]؛ وهذا فيما إذا وقع المضارع بعد (ثُمَّ) في جواب الطلب؛ الأنسب عنده ترك النصب .

وكذلك رأيه إذا وقع المضارع بعد (ثُمَّ) بين الشرط وجوابه أو بعدهما؛ فيرى ضعف الرأي الكوفي؛ القائل بجواز النصب؛ لضعف الشواهد التي يحسن عدم القياس عليها[(٢)] .

* * *

والذي أراه أن نصب المضارع بعد (ثم) في جواب الطلب: ليس مذهبًا كوفيًّا، ولم يقولوا به، وإنما هو اجتهاد من ابن مالك في قول تفرد به، تلقفه أصحاب الحواشي كالخضري والصبان والعليمي، وأجروا نسبته للكوفيين ، وقد ارتأيت ذلك بعد أن قامت عندي دلائل ترجح ضعف هذه النسبة، وهي:

أولاً: ما سبق طرحه أثناء مناقشة المسألة: من أن المضارع بعد (ثم) منصوب بإضمار (أنْ)؛ حملاً على واو المعية، وهذا القياس فاسد لو رجعنا به إلى الكوفيين الذين يرون أن المضارع بعد واو المعية منتصب على الخلاف، أو بالواو نفسها .

ثانيًا: إلقاؤهم الحديث في باب السماع، والرواية بالرفع عند حملة الحديث. وابن مالك إنما جوز النصب في الحديث من قبيل الرأي لا الرواية .

ثالثًا: لم أقف – فيما طالعته – على من ينسب هذا القول للكوفيين؛ إلا عند أصحاب الحواشي؛ ولعل الذي أوقعهم في هذا السهو أنهم نقلوا المسألة من كتاب (مغني اللبيب)، حيث استفتح ابن هشام المسألة بنسبة القول للكوفيين فيما لو وقع المضارع

---

(١) : النحو الوافي ٣٨٦/٤ .

(٢) : ينظر: النحو الوافي ٤٧٨/٤ .

بعد فعل الشرط، ثم أعقبها بقوله: « وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب »[(١)]، أي: أجرى (ثم) مجرى الفاء والواو في نصب المضارع جواب الطلب بعدهما ؛ فقُرْب المسألتين من بعضهما لعله كان سببًا في وقوع هذا السهو في النسبة . وإنما أرجعت النقل إلى (المغني)؛ لأنه عاقب بين المسألتين، وأصحاب الحواشي كثيرًا ما يعزون النقل إليه .

فمن أجل كل ذلك: ارتأيت ضعف النسبة إلى الكوفيين .

وما ذهب له ابن مالك من تجويز النصب: أرى أن رأيه ضعيف، قائم على اجتهاد شخصي، دون سماع يتقدمه، وقد ذَكَرْتُ في مسألة سابقة أن من الخير الاكتفاء بالمواضع العشرة التي تَنْصِب فيها (أنْ) مضمرة؛ حرصًا على سلامة اللغة، وبعدًا عن اللبس والاضطراب في فهمها[(٢)] .

وفيما يظهر لي أرى أنه لايجوز نصب المضارع بعد (ثم) إذا وقعت بين الشرط والجواب أو بعدهما؛ نظرًا لشذوذ الاستعمال والقياس ؛ كما ذكر عباس حسن . والله أعلم بالصواب .

(١) : مغني اللبيب ٢/٢٣٠ .

(٢) : ينظر: ص ٥٠ من هذا البحث .

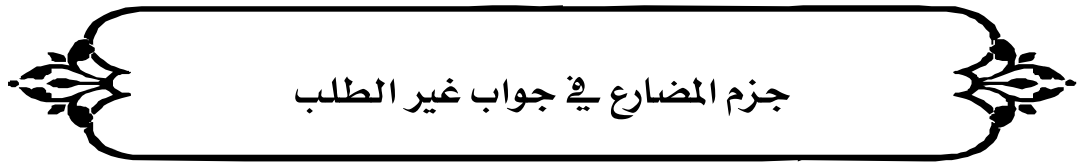

جزم المضارع في جواب غير الطلب

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع - مباشرة - في جملة بعد جملة الصلة، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء لجملة الصلة، أو الصفة؛ ففي مثل: الذي يكرمني أُكرمه، وكل رجل يقول الحق أحترمه: يجيزون جزم المضارعين (أكرم) و(أحترم)؛ لأن جملة كل منهما - على اعتبار الجملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة - ، شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية؛ كلتاهما مترتبة على الجملة التي قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك »[(١)] .

دراسة المسألة :

من المعلوم أن المضارع غير المقترن بالفاء يجزم بعد الطلب بثلاثة شروط[(٢)]:

الأول: أن يتقدم كلام يدل على الطلب، ولو معنى[(٣)]؛ كقولهم: اتقى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ عليه . والمعنى: لِيَتَّقِ، ولْيَفْعَلْ .

الثاني: أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث: أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع مسبَّب عن ذلك الطلب؛ فحينئذٍ يكون هذا المضارع مجزومًا .

والكوفيون استثنوا من الشرط الأول شيئين[(٤)]:

---

(١) : النحو الوافي ٤٦٩/٤ . وينظر أيضا: ٣٨٣/١، ٤٨٠/٣ .

(٢) : ينظر: عدة السالك لمحيي الدين عبد الحميد ١٨٧/٤، معاني النحو للسامرائي ١٤/٤ .

(٣) : ينظر: أوضح المسالك ١٩١/٤ .

(٤) : ينظر رأيهم: البحر المحيط ١٦/٨، تمهيد القواعد ٤٣٦٢/٩، الدر المصون ٥٨٧/٩ .

الأول: المضارع في جملة بعد جملة الصلة . وأخذ برأيهم ابن مالك، إلا أن عبارته مشعرة بأن ذلك في غاية القلة[١] .

الثاني: المضارع في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة، واشترطوا جواز جزم المضارع فيهما بأن ينطبق عليهما الشرطان الآخران .

حجتهم: السماع والقياس .

فمن السماع قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا ﴾[٢] ؛ حيث قرأ زيد بن علي: (يعشو) بالواو[٣]، على اعتبار (مَنْ) : موصولة .

وجاء في قول الشاعر:

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ[٤]

وقول الآخر:

كَذَاكَ الذي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ[٥]

وقال الشاعر:

وَكُلُّ امرِئٍ يبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ[٦]

---

(١) : ينظر: شرح التسهيل له، المتن ٨١/٤، تمهيد القواعد ٤٣٦٢/٩ .

(٢) : الزخرف : ٣٦ .

(٣) : ينظر: الكشاف ٢٥٥/٤، حاشية الشهاب ٤٤٢/٧، فتح القدير ١٣٤٠ .

(٤) : قال العيني ٣٦٦/١: لم أقف على اسم قائله . وفي توجيه الشاهد يذكر محيي الدين عبد الحميد في منحة الجليل ٢٢١/١:(الشاهد في قوله (ينل العلاء)؛ فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولاجازم، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعا؛ فيقول: (ينال العلاء)، ولكنه جاء به مجزوما؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في (لم يخف) ونحوه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط. وليس لك أن تزعم أن (مَنْ) قي قوله: (مَنْ جرير خاله) شرطية، فلذلك جزم المضارع في جوابها؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة: (جرير خاله) شرطا، وهو غير جائز عند أحد من النحاة؛ لأن جملة الشرط لاتكون اسما) أه بتصرف .

(٥) : لايعرف قائله، وانظره في: نفح الطيب ٤٣٢/٥. والشاهد في قوله: (تصبه)؛ فإنه مسبَّب عن صلة (الذي)، وقد جزم تشبيها له بجواب الشرط .

(٦) : لايعرف قائله، وانظره في: تمهيد القواعد ٤٣٦٣/٩. والشاهد في قوله: (تصبه)؛ فإنه مسبَّب عن نكرة موصوفة هي قوله (امرئ) الموصوف بجملة (يبغي على الناس)، وقد جزم تشبيها له بجواب الشرط .

ويقول أبو الأسود الدؤلي:

وَإِنَّ امْرأً لا يُرْتَجَى الخَيْرُ عِنْدَهُ يَكُنْ هَيِّنًا ثِقْلًا عَلَى مَنْ يُصَاحِبُ[(١)]

ومن القياس: نظروا له بدخول الفاء في خبر الموصول، والنكرة الموصوفة بجملة؛ تشبيهًا بجواب الشرط؛ نحو: كل رجل يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فله درهم[(٢)] .

وقد دار في مجلس العلامة ابن عرفة[(٣)] نقاش في صلب هذه المسألة[(٤)] ؛ يقول ابن مرزوق الحفيد[(٥)]: حضرت مجلس شيخنا العلامة ابن عرفة – رحمه الله تعالى – أول مجلس حضرته، فقرأ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[(٦)]، فجرى بيننا مذاكرات رائقة، وأبحاث حسنة فائقة، منها أنه قال: قرئ (يعشو) بالرفع، و (نقيض) بالجزم، ووجهها أبو حيان بكلام ما فهمته. قال ابن مرزوق: فاهتديت إلى تمامه، فقلت: يا سيدي. معنى ما ذكره أن جزم (نقيّض) بـ (مَنْ) الموصولة؛ لشبهها بالشرطية؛ لما تضمنت من معنى الشرط . فوافق رحمه الله وفرح . وعند ذلك أنكر علي جماعة من أهل المجلس، وطالبوني بإثبات معاملة الموصول معاملة الشرط؛ فقلت: نصهم على دخول الفاء في خبر الموصول في نحو: الذي يأتيني فله درهم . فنازعوني في ذلك، فقلت: قال ابن مالك: قد يجزم مسبَّب عن صلة الذي؛ تشبيهًا بجواب الشرط[(٧)]، وأنشدت من شواهد المسألة قول الشاعر:

كَذَاكَ الذي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

---

(١) : ملحقات ديوانه ١٧٩ . والشاهد في قوله: (يكن)؛ حيث جزم تشبيها له بجواب الشرط؛ لأنه مسبب عن نكرة موصوفة هي قوله: (امرأ) الموصوف بجملة (لايرتجى الخير عنده) .

(٢) : ينظر: البحر المحيط ١٦/٨، تمهيد القواعد ٤٣٦٣/٩ .

(٣) : هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن عرفة الورغمّي، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، توفي سنة ٨٠٣هـ . ينظر: الأعلام ٤٣/٧ .

(٤) : ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٤٣١/٥-٤٣٢ .

(٥) : هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق المعروف بالحفيد أو حفيد ابن مرزوق،عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب،له أرجوزة اختصر بها ألفية ابن مالك،توفي سنة ٨٤٢هـ . ينظر: الأعلام ٣٣١/٥ .

(٦) : الزخرف : ٣٦ .

(٧) : ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، المتن ٨١/٤ .

والجمهور خرج سماعات الكوفيين على الشذوذ حينًا وعلى الضرورة حينًا آخر[١]؛ حتى تطرد اشتراطاتهم، وتصفو قواعدهم . وهذا هو المطلوب في القاعدة النحوية، لاسيما عند من ينحون بالنحو إلى جانب التيسير والوضوح .

على أنه يرد على سماعات الكوفيين تخريجات أخر؛ تبعدها عن المخالفة والقاعدة، وتنسقها على باب الموافقة، لا المعارضة؛ ففي آية الزخرف ذُكِر في تخريج (يعشو) بالواو: أمران:

أحدهما: أن (مَنْ) في الآية شرطية، لا موصولة، و (يعشو): مجزوم بحذف الحركة تقديرًا [٢].

وقد جاء في الشعر له نظائر؛ يقول سيبويه: « أنشدنا من نثق بعربيته :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٣] »[٤] .

؛ فأجرى الفعل (يأتي) في الجزم على الأصل من حذف الحركة، لا الحرف[٥] .

الثاني: أنه أشبع ضمة الشين؛ فنشأت الواو [٦].

وأنشد أبو علي القالي بيت أبي الأسود في أماليه[٧] على الوجه الذي سبق به الاستشهاد، واستدرك عليه صاحب (التنبيه) بقوله: « وهذا سهو من أبي علي لم يَشْعُرْه؛ لانجزام قوله: (يَكُنْ هَيِّنًا) من غير جازم؛ وإنما صحة إنشاده:

وَأَيُّ امْرِئٍ لايُرْتَجَى الخَيْرُ عِنْدَهُ يَكُنْ هَيِّنًا ثِقْلًا عَلَى مَنْ يُصَاحِبُ

فوضع (إنَّ) مكان (أيّ) »[٨] .

---

(١) : ينظر: تمهيد القواعد ٤٣٦٣/٩ .

(٢) : ينظر: البحر المحيط ١٦/٨، معجم القراءات ٣٧٤/٨ .

(٣) : من غير عزو في: الكتاب ٣١٦/٣، ولقيس بن زهير في: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٤٠/١ .

(٤) : الكتاب ٣١٥/٣-٣١٦ .

(٥) : ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٤-٧٩ .

(٦) : ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٤٧/٢ .

(٧) : الأمالي ٢٠٢/٢ .

(٨) : هو كتاب: (التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه) لأبي عبيد البكري ص ١١١، وانظر تصحيح الرواية أيضا: سمط اللآلئ ٨٢١/٢ .

والذي يظهر لي في الشاهدين الشعريْن الثاني والثالث: أنهما مصنوعان؛ بدليل: تواطؤهما في اللفظ والمعنى، وتوجه كل شاهد إلى الحكم المنوط به، والأظهر فيه:

وَأَيُّ امْرِئٍ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ

أما عن تنظير الكوفيين بدخول الفاء في خبر الموصول، والنكرة الموصوفة بجملة؛ تشبيهًا بجواب الشرط؛ نحو: الذي يأتيني فله درهم، و كل رجل يأتيني فله درهم: فأجيب عنه من وجهين[(١)]:

الأول: أن دخول الفاء جائز في الكلام، وجزم المضارع لم يسمع إلا في الشعر .

قلت: والجواب هنا لايتجه؛ لمعارضته بآية الزخرف .

الثاني: أن بين الشبيهين في البابين فرقًا؛ لأن الفاء إنما دخلت في الخبر؛ لشبه المبتدأ باسم الشرط، وشبه الخبر بالجواب؛ ولهذا اشترطوا فيه أن يكون الخبر مستحقًّا بالصلة أو الصفة . وههنا المضارع بعد جملتي الصلة والصفة مترتب عليهما، لا على متعلَّقِهما: الذي هو الموصول، والاسم النكرة الموصوف .

رأي عباس حسن :

يقول معقبًا على رأي الكوفيين: « الحجة القوية: هي السماع عن العرب، وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة غير صالح لتأييد دعواهم؛ فيحسن الاقتصار على المسموع القليل، دون القياس عليه . وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع، دون الموافقة على محاكاته »[(٢)] .

* * *

ويترجح عندي القول بما ذهب له عباس حسن؛ وأعلله بما يلي:

أولاً: أن في قوله صونًا للقاعدة النحوية؛ في وضوحها، واطرادها؛ الذي يعد الهدف الأساس في بناء الأحكام .

---

(١) : ينظر: البحر المحيط ١٦/٨، الدر المصون ٥٨٧/٩، تمهيد القواعد ٤٣٦٣/٩ .

(٢) : النحو الوافي ٤٧٠/٤ .

ثانيًا: ضعف شواهد الكوفيين؛ لما يكتنفها من شذوذ وغموض في النسبة، مع إمكانية تخريجها على أوجه تنساق والقاعدة، دون الحكم بمخالفتها .

ثالثًا: أرى أن هناك وجهًا في التخريج يجري على جميع الشواهد التي أثبتها الكوفيون، وبيانه: أن يكون جازم المضارع بعد جملتي الصلة والصفة: أداة شرط مقدرة؛ ففي قراءة زيد بن علي (يعشو): بالواو في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾: يكون التقدير - والله أعلم - : (ومن يعشو عن ذكر الرحمن إِنْ يَعْشُ نُقَيِّضْ)؛ فالأداة هي (إنْ) مقدرة، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق، والمضارع جواب الشرط؛ وهكذا ينسحب التخريج على بقية الشواهد . والله أعلم بالصواب .

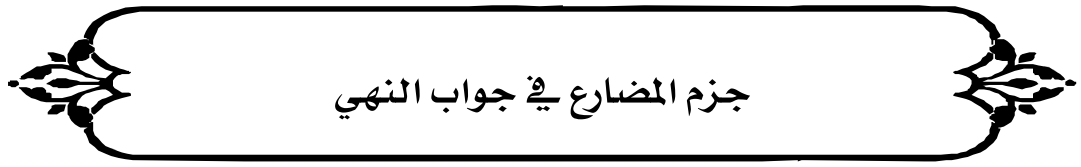

جزم المضارع في جواب النهي

نص المسألة :

يقول الأستاذ عباس حسن: « وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائي - لا يشترط إحلال (إنْ) مع (لا) النافية محل (لا) الناهية...، ولا مايترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته...، ويجعل الجملة المضارعية جوابًا وجزاءً للنهي مباشرة، معتمدًا في فهم المراد وتعيينه على القرائن؛ مثل: لاتقتربْ من النار تحترقْ؛ بجزم المضارع (تحترق)، واعتبار الجملة المضارعية هي الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير »[(١)] .

دراسة المسألة :

يذهب جمهور النحاة[(٢)] إلى أن المضارع في جواب النهي لايصح جزمه إلا بشرط: صحة إقامة شرط منفي مقامه، وعلامة ذلك: أن يصح المعنى بتقدير (إنْ) قبل (لا) النافية؛ من نحو: لا تدنُ من الأسد تسلمْ؛ فهذا يصح جزمه؛ لأن المعنى: إنْ لا تدنُ من الأسد تسلمْ، بخلاف: لا تدنُ من الأسد يأكلُك؛ فإن هذا لا يصح جزمه؛ لعدم صحة المعنى بتقدير: إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلك .

يقول ابن مالك في ألفيته موضحًا شرط الجمهور:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ (إِنْ) قَبْلَ (لا) دون تَخَالُفٍ يَقَعْ[(٣)]

وفي الكتاب: « إن قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجهَ كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله . فإن رفعت

(١) : النحو الوافي ٣٩٣/٤ بتصرف .

(٢) : ينظر: المقتضب ٨١/٢، توضيح المقاصد ٣٢١/٢-٣٢٢، شرح الأشموني ٤٧٤/٢ .

(٣) : باب إعراب الفعل .

فالكلام حسن؛ كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكلُك »[١] .

ويعضد سيبويه ما يذكره بالسماع فيقول في موضع آخر: « وسمعنا عربيًّا موثوقًا بعربيته يقول: لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه؛ فهذا كقوله: لا تدنُ من الأسد يأكلُك »[٢] .

فالجمهور أقام مذهبه على ملاحظة العلاقة بين الظاهر، والشرط المقدر، وأنها علاقة مبناها المطابقة؛ كما يظهر لنا في عدم تجويز سيبويه الجزم في قولهم: لا تدنُ من الأسد يأكلك، فإنه بتقديره الشرط المنفي رَبْطٌ بذلك الظاهر؛ الذي معناه في النفي ولا يفارقه؛ يقول ابن السراج: « إذا جزمت إنما تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمرًا قدرت فعلاً موجبًا، وإن كان نهيًا قدرت فعلاً منفيًّا؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قُمْ أُعطِكَ، فالتأويل: إنْ تقم أعطك، وإذا قلت: لا تقم أعطك، فالتأويل: إنْ لا تقم أعطك . فالإيجاب نظير الأمر، والنفي نظير النهي؛ لأن النهي نفي »[٣] .

وكان الجرجاني أكثر توضيحًا لهذه العلاقة؛ فيجعل ربط الظاهر بالمقدر إنما هو قائم من حيث دلالة الظاهر على ذلك المقدر؛ والذي بمخالفته لذلك الظاهر لايجوز فيه التقدير، ومحله في الإظهار واجب؛ يقول: « وقد يكون ترك الجزم واجبًا؛ نحو قولك: لا تدنُ من الأسد يأكلُك . وأنه إنما يجوز جزمه على إظهار الشرط؛ نحو أن تقول: فإنك إنْ تدنُ منه يأكلْك، ويوضحه قوله تعالى: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ﴾[٤]؛ وذاك أنه لو قيل: لا تذر على الأرض من الكافرين ديّارًا يضلوا؛ لكان الشرط قد أضمر من غير أن يدل عليه ما يجانسه؛ وذاك أن قوله عز وجل (لا تذر) لا يجانس (إنْ تذر)، وإنما يجانس (إنْ لا تذر)؛ فلما كان هذا الشرط غير مجانس لما قبله من الكلام وجب إظهاره؛ لينتفي

(١) : الكتاب ٣/٩٧ .

(٢) : السابق ٣/٩٨ .

(٣) : الأصول في النحو ٢/١٨٠ .

(٤) : نوح : ٢٦-٢٧ .

اللبس، ومن ظن أن هذه الأشياء توجب الجزم لزمه أن يجزم هذا النحو البتة، وذلك لا يفعله عاقل »[١] أهـ بتصرف .

والكسائي يجوِّز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس؛ فيجوِّز: لا تكفرْ تدخلِ النار، أي: إنْ تكفرْ تدخلِ النار، كما يجوِّز: لا تكفرْ تدخلِ الجنة، ويجوِّز أيضا: أسلمْ تدخلِ النار؛ بمعنى: إنْ لا تسلم تدخلِ النار[٢] .

واستدل لمذهبه بالسماع، وبالقياس .

فمن السماعات المؤيدة لما قال: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٣] ؛ بجزم الراء .

وقول النبي ﷺ : { فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ }[٤] .

وقوله ﷺ : { لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّارًا يَضْرِبْ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ }[٥] .

وقول أبي طلحة لرسول الله ﷺ : { لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ }[٦] .

أما عن حجة الكسائي في القياس؛ فيحمل جزم المضارع على نصبه؛ لأن النصب بعد الفاء جاء فيه ذلك[٧]؛كقوله تعالى:﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾[٨].

والجمهور خرج جميع سماعات الكوفيين على وجوه أهمها: أن يكون الجزم محمولاً على إبدال الفعل من الفعل[٩]؛ فيكون المعنى: (لا تستكثر)، (لايؤذنا)... وهكذا .

---

(١) : المقتصد ١١٢٧/٢ .

(٢) : ينظر: شرح الكافية للرضي ١٢١/٤ .

(٣) : المدثر : ٠٦ . قرأ الحسن وابن أبي عبلة: (تستكثرْ) بجزم الراء . ينظر: معجم القراءات ١٥٩/١٠ .

(٤) : أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه ص٧٧٧ ح٥٤٥١ .

(٥) : أخرجه البخاري في صحيحه ص٢٦ ح١٢١، ومسلم ٨١/١ ح٦٥، وروايته: (يضربُ)؛ فلا شاهد فيها .

(٦) : أخرجه البخاري في صحيحه ص٥١٧ ح٣٨١١، وروايته: (يصيبُك)؛ فلا شاهد فيها .

(٧) : ينظر: توضيح المقاصد ٣٢٢/٢ .

(٨) : طه : ٦١ .

(٩) : ينظر: التبيان للعكبري ٥٣١/٢ .

وقد يَرِدُ على هذا الوجه بأن يقال: إن عبرة البدل أن يصلح لإقامة الثاني مقام الأول؛ نحو: ضربتُ أخاك زيدًا، فكأنك قلت: ضربتُ زيدًا . وأنت لو قلت: (لا تستكثرْ): لم يَدْلُلْكَ النهي عن المن للاستكثار، وإنما كان يكون فيه النهي عن الاستكثار مرسلاً، وليس هذا هو المعنى، وإنما المعنى: لا تمنن مَنَّ مستكثر .

ويجيب ابن جني عن مثل هذا الإشكال حين يقول: « قد يكون البدل على حذف الأول، وكذلك أيضًا قد يكون على نية إثباته؛ وذلك كقولك: زيدٌ مررت به أبي محمد؛ فتبدل (أبا محمد) من (الهاء) . ولو قلت: (زيدٌ مررت بأبي محمد) على حذف الهاء: كان قبيحًا، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [١] من هذا القبيل، لا من الأول »[٢] .

ومما ذكر أيضًا في تخريج آية المدثر وجهان[٣]:

الأول: أنه جاء إسكان المضارع (تستكثر) تخفيفا .

الثاني: أنه أجرى الوقف مجرى الوصل . قال أبو حيان: « وهذان لايجوز أن يحمل القرآن عليهما مع وجود ما هو راجح عليهما؛ وهو البدل »[٤] .

قلت: وله وجه ثالث في التخريج: بأنه جاء تسكين المضارع (تستكثر) لمراعاة الفاصلة القرآنية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[٥] ، أي: وما قلاك؛ فحذف الضمير لأجل الفاصلة، وهنا حذف الحركة لأجلها أيضًا .

والفراء أجاز جزم المضارع في هذه الآية، ولكنه ذكر بأن الرفع هو : « وجه القراءة والعمل »[٦] .

---

(١) : المدثر : ٠٦ .

(٢) : المحتسب ٢/٣٣٧-٣٣٨ .

(٣) : ينظر: الكشاف ٤/٦٤٨ .

(٤) : البحر المحيط ٨/٣٦٤ .

(٥) : الضحى : ٠٣ .

(٦) : معاني القرآن ٣/٢٠١ .

وقيل بأن الرواية المشهورة في الحديث[١]: (يؤذينا) بالرفع، وكذلك(يضربُ) بالرفع أيضًا، وذكر المرادي بأنه يحتمل أن يكون (يضربْ بعضُكم) على الإدغام؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ﴾[٢] .

أما عن حمل جزم المضارع على نصبه بعد الفاء في قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[٣]؛ فيضعفه أمور[٤]:

أحدها: أن ما بعد الفاء نصب، وهو يخالف طريق الجزم .

الثاني: أن النصب بعد الفاء يكون في النفي؛ نحو: (ما تأتينا فتحدثَنا)، والمضارع لايجوز جزمه بعد النفي. وعليه يفسد القياس على النصب بعد الفاء؛ لاختصاصه بما لايصلح فيه الجزم .

الثالث: أن المعنى صالح في نصب المضارع بعد الفاء بتقدير العطف في الآية: (لايكون افتراءٌ منكم فسحتٌ منه سبحانه) . بخلاف الجزم الذي يفسد فيه المعنى بتقدير الشرط .

يقول سيبويه في حِماع ذلك كله: « وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء . ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثَنا، والجزاء ههنا محال. وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء »[٥] .

---

(١) : ينظر: توضيح المقاصد ٣٢٢/٢، شرح الأشموني ٤٧٥/٢ .

(٢) : الحديد : ٢٨ .

(٣) : طه : ٦١ .

(٤) : ينظر: الأصول ١٨٠/٢، شرح الجمل لابن خروف ٧٩٤/٢، توضيح المقاصد ٣٢٢/٢ .

(٥) : الكتاب ٩٧/٣ .

رأي عباس حسن :

رجح رأي الجمهور؛ معللاً بأنه: « أكثر ورودًا في فصيح الكلام، وأوضح معنًى، وأبعد من اللبس والخفاء »[(١)] .

* * *

وما يظهر لي أن كل فريق بنى مذهبه على أدلة معتبرة في السماع والقياس، والحق أن المطالع للمسألة بعين الحياد يرى أن حق الرد مكفول للكسائي، وليس ذلك وفق استنتاجات مرسلة اعتباطًا ، بل بالرجوع لما ساقه من حجج وبراهين في تدعيم موقفه؛ تُنْظَر في محورين:

المحور الأول: مراعاة العلاقة بين الظاهر والمقدر:

نعم؛ فالكسائي لم تغب عن ناظريه هذه العلاقة، ولم يرسل قوله غفلاً دون تثبت وتبصر، بل أزعم أن موقفه أدعى في المقاربة بين الظاهر والمقدر؛ لأمرين:

أحدهما: أنه جعل العلاقة مبتناها على العُرف، وجعله قرينة الشرط، والعرف قرينة قوية؛ كما يذكر الجامي[(٢)] .

ثانيًا: أنه عندما نَظَّر الجرجاني لعلاقة المطابقة بين الظاهر والمقدر بالآية في سورة نوح، وجعل قرينة المطابقة شرطا للإضمار، وبانعدامها يظهر ذلك المقدر؛ أقول: للكسائي أن يوظف الآية في صالحه، وأن العلاقة قائمة على العرف؛ بدليل: أنه عندما ظهر المقدر في الآية خالف سبيل المطابقة؛ فدل على أن المضمر يحكمه قرينة العُرف، لا المطابقة .

المحور الثاني: الحمل على النصب بعد الفاء:

والجمهور عارض الكسائي في حمل جزم المضارع على النصب بعد الفاء من ثلاثة

---

(١) : النحو الوافي ٣٩٤/٤ .

(٢) : ينظر: الفوائد الضيائية ٢٦٤/٢ .

وجوه :

الأول: أن ما بعد الفاء نصب، وهو يخالف طريق الجزم .

أقول: وللكسائي أن يجعل حمل المنصوب على المجزوم في مفارقة الأصل الذي هو الرفع .

الثاني: أن النصب بعد الفاء يكون في النفي؛ نحو: (ما تأتينا فتحدثَنا)، والمضارع لايجوز جزمه بعد النفي.

أقول: إن كان مرادهم بالنفي أنه خبر، وليس بطلب؛ فالكسائي أجاز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الأمر المدلول عليه بلفظ الخبر نحو قولهم: حسبُك الحديثُ فينامَ الناس؛ كما مر في مسألة سابقة[١] .

الثالث: أن المعنى صالح في نصب المضارع بعد الفاء بتقدير العطف في آية طه: (لايكون افتراءٌ منكم فسحتٌ منه سبحانه) .

أقول: ويرده أن الكوفيين منعوا العطف بالفاء التي للسببية؛ كما مر سابقًا[٢] .

وبمجمل ما ذكر من معارضات للجمهور: فهي غير ملزمة للكسائي في العدول عما تقبله في القياس، وأحسن منها ما ذكره الشاطبي في بيان وجه فساد حمل المجزوم على المنصوب؛ إذ يقول: « والفرق بين الموضعين؛ حيث لزم في الجزم الإتيان بـ (لا) دون النصب: أن الجزم إنما يجوز في فعل يصح كونه جوابًا لشرط دل عليه فعل النهي، وفعل النهي منفي في المعنى؛ فلا بد من تقدير فعل الشرط على موافقته؛ فتقول: لا تدنُ من الأسد تسلمْ

وأما النصب: فإنما يجوز في فعل مسبَّب عن فعل قبل (الفاء)، لا عن نفيه؛ لكنه نهي عنه طلبًا لنفي المسبَّب لانتفاء سببه؛ كما في قولك: لا تدنُ من الأسد فيأكلَك: فإن (الأكل) هنا أُتي به مسبَّبًا عن (الدُّنُوّ)، ونهي عنه؛ خوفًا من وقوع مسبِّبه الذي هو (الأكل) بوقوعه .

فالجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله، والنصب بعده لازم لثبوت ما قبله؛

---

(١) : ينظر: ص١٧١-١٧٢ من هذا البحث .

(٢) : ينظر: ص٩٠ وما بعدها من هذا البحث .

فهذه علة اشتراط صحة الإتيان بـ (لا) بعد (إنْ) في الجزم »[١] .

وبعد: فيترجح عندي ما ذهب له الجمهور، ووافقهم عليه عباس حسن؛ لما يلي:
أولاً: أن علاقة المطابقة بين الظاهر والمقدر منضبطة، وهذا ما ينبغي أن تبنى عليه القواعد والأحكام . بخلاف الرجوع إلى العُرف، وما يعقبه من تشويش وانفلات .
ثانيًا: وجود التخريج المناسب الذي يصح أن يحمل عليه ما خالف طريق المطابقة في السماعات التي أوردها الكسائي، وهو: الحمل على البدلية .
ثالثًا: مفارقة حمل المجزوم على المنصوب؛ لنفس العلة التي ذكرها الشاطبي .
والله أعلم بالصواب .

(١) : المقاصد الشافية ٦/٧٥ .

فصول البحث :

الفصل الثاني : الرأي الكوفي في نظام الجملة .

المبحث الثاني : في إعراب الأفعال : ب/ المبنيات، وفيه :

١ – مجيء خبر (ليس) فعلاً ماضيًا ١٩٧

مجيء خبر (ليس) فعلاً ماضيًا

نص المسألة:

ذكر الأستاذ عباس حسن بعد التمثيل بقوله: (ليس سافر الغريب): « هذا الأسلوب صحيح؛ ولكنه غير شائع في الكلام القديم...، والفعل والفاعل في محل نصب خبر (ليس)، واسمها ضمير الشأن مستتر فيها؛ طبقا لرأي بعض النحاة، ومنهم ابن مالك ...

واشترط الكوفيون للقياس على هذا الأسلوب دخول (قد) على خبر (ليس) »[(١)].

دراسة المسألة :

وتقوم على العناصر التالية:

أولاً: آراء النحاة في مجيء خبر (ليس) فعلا ماضيا:

وللنحاة فيه أربعة مذاهب:

(١) – الجواز مطلقًا؛ وعليه الجمهور .

(٢) – تقييد الجواز بدخول (قد) على الماضي؛ وينسب للكوفيين .

(٣) – تقييد الجواز بكون اسم (ليس) ضمير الشأن مستترًا فيها؛ نقلاً عن ابن مالك.

(٤) – المنع مطلقًا؛ كما يرى القرطبي[(٢)]، وابن الصائغ[(٣)] .

---

(١) : النحو الوافي ٥٥٩/١ بتصرف .

(٢) : هو أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي، مصنف التفسير المشهور المسمى بـ(جامع أحكام القرآن)، قال الذهبي: إمام متفنن متبحر في العلم، توفي سنة ٦٧١ هـ . ينظر: طبقات المفسرين ٢٤٦ .

(٣) : هو أبوعبدالله محمد بن الحسن بن سِباع المصري ثم الدمشقي، النحوي والأديب، وليس بابن الصائغ المشهور، صنف شرح الدَّريدية، وشرح ملحة الإعراب، توفي سنة ٧٢٥ هـ . ينظر: بغية الوعاة ٨٤/١ .

ثانيًا: التحرير في نسبة الآراء:

(أ): مذهب الكوفيين في المسألة:

نسب إليهم الأستاذ عباس حسن شرط اقتران الماضي بـ (قد)؛ والصحيح أنهم لم يلتزموا هذا التقييد؛ للاعتبارات الآتية:

(١): أنه قد نقل قولهم قطعًا من حاشية ياسين على شرح التصريح؛ بدليل: توارد الحجج والأدلة التي عُضِّد بها الرأي الكوفي في الكتابين، ولو عدنا إلى الحاشية لوجدنا انتفاء هذه النسبة ؛ يقول الشيخ ياسين: « لا يجوز أن يكون خبر (ليس) ماضيًا ؛ لأنها لنفي الحال، ولا يجوز في غيرها أيضًا أن يكون خبره ماضيًا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة؛ كما قاله ابن الصائغ في (شرح اللمحة)[١]. ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع[٢] أن اشتراط الاقتران بـ (قد) مذهب الكوفيين »[٣]. هكذا جاء في الحاشية، والذي أشكل على الأستاذ عباس حسن قوله: (ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع .... مذهب الكوفيين)؛ فرد مذهبهم إلى دخول الماضي على خبر ليس، وليس ذلك بصحيح؛ لأن النسبة للكوفيين في اشتراطهم دخول (قد): إذا كان الماضي في خبر بقية أفعال الباب ما عدا (ليس)[٤]؛ فنَقْلُ الشيخ يس من الهمع عائد على قوله: (ولا يجوز في غيرها أيضًا)، أي: في غير (ليس) من بقية أفعال الباب .

(٢): حكاية ابن عصفور اتفاق النحويين في وقوع الماضي في خبر (ليس) على الإطلاق من غير تقييد؛ يقول: « واختُلِف في وقوع الماضي بغير (قد) موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت ماضية؛ فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في (ليس)؛ فإنه يجوز ذلك فيها باتفاق »[٥] .

(٣): لم ينسب إليهم أحد من النحويين هذا التقييد؛ أو على الأقل: فيما طالعته .

---

(١) : يعني كتابه: اللمحة في شرح الملحة ٩٩/١ .

(٢) : همع الهوامع ٧٣/٢ .

(٣) : حاشية ياسين على شرح التصريح ١٨٣/١ .

(٤) : ينظر بتفصيله: الهمع ٧٣/٢ .

(٥) : شرح الجمل ٣٨٠/١-٣٨١ .

(٤): مشابهة خبر (ليس) للحال؛ كما ذكر ابن جني[١]؛ والكوفيون قالوا بجواز مجيء الحال من الماضي على إطلاقه من غير قيد[٢]؛ فيحمل هذا على ذاك .

وبمجموع هذه القرائن تنتفي نسبة التقييد للكوفيين، ورأيهم هو رأي الجمهور في المسألة؛ ولكن يبقى أن الأستاذ عباس حسن قد ترجح له هذا التقييد، وعلل له كما سيأتي .

(ب): رأي ابن مالك:

جاء في متن التسهيل في مطبوعة شرح المصنف قوله: « ولا تدخل (ليس) وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي، أو مضاف إليه . ويوافقهن في عدم الدخول على ما خبره فعل ماض: (صار) باتفاق، والبواقي على رأي، وقد تخالفهن (ليس) »[٣] وذكر في الشرح: « وربما خالفتهن (ليس) فوليها فعل ماض »[٤]؛ فهو بهذا القول تبع للجمهور في إطلاق الجواز دون قيد؛ إلا أن أصحاب شروح التسهيل أوردوا له كلامًا يخالف ما ذكر في مطبوعة المصنف سواء في المتن أو الشرح الذي نقلوه عنه؛ إذ جاء في متن التسهيل عندهم: « ولا تدخل (صار) وما بعدها على ما خبره فعل ماض . وقد تدخل عليه (ليس) إن كان ضمير الشأن »[٥]، وقد نقل بعض الشراح كلامًا عن ابن مالك في تشريح عبارة التسهيل التي أوردوها؛ يقول أبوحيان[٦]: « وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز أن يقع خبر (ليس) فعلاً ماضيًا إلا إن كان اسمها ضمير الأمر والشأن ؛ ولهذا قال في الشرح ما نصه: (حكى سيبويه من قول بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، والوجه في هذا أن

(١) : ينظر: سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢ .

(٢) : ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١ مسألة رقم: ٣٢ .

(٣) : شرح التسهيل ٣٤٣/١ .

(٤) : السابق ٣٤٤/١ .

(٥) : ينظر مثلا: تمهيد القواعد ١٠٩٤/٣، التذييل والتكميل ١٤٧/٤، نتائج التحصيل ١١٦٤/٣، شفاء العليل ٣٠٩/١، شرح التسهيل للمرادي ٢٩٣ .

(٦) : التذييل والتكميل ١٤٨/١، وكذلك نقل نصه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٠٩٥/٣ .

يكون في (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعده خبر)[١] » هكذا نقل، وليس في مطبوعة شرح المصنف قوله: (والوجه في هذا ... والجملة بعده خبر) .

فيدل ذلك دلالة صريحة على وقوع تحريف في عبارة ابن مالك في متن التسهيل أو شرحه على السواء، لم ينبه له محققا الكتاب؛ أو بالأحرى: لم ينتبها إليه .

وسواء اشترط ابن مالك تقييد الجواز بكون اسم (ليس) ضمير الشأن مستترًا فيها، أم لم يشترطه؛ فالذي يهمنا ثبوت هذا القول باشتراط بعض النحويين هذا الشرط؛ كما فعل ناظر الجيش[٢] .

ثالثا: سبب الخلاف:

ويتوجه إلى دلالة الزمان في (ليس)، وأنها تدل على الحال؛ فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض؛ كما سيتضح في الفقرة التالية .

رابعا: الأدلة والمناقشات:

(١): المانعون:

قالوا بعدم تجويز وقوع الماضي في خبر (ليس)، وألقوا السماعات التي تنقض ما ابتنوه في باب اللغات الشاذة، ولا يجوز أن تكون من فصيح كلام العرب؛ فيذكر القرطبي: « العرب لم تقل: ليس قمتَ، فأما: لستَ قمتَ، بالتاء فشاذ قبيح خبيث رديء، لأن (ليس) لا تجحد الفعل الماضي، لم يوجد مثل هذا إلا في قولهم: ليس خلق الله مثله؛ وهو لغة شاذة »[٣] .

ويعلل له ابن الصائغ بأن حقيقة (ليس) نفي الحال؛ فيلزم بالإخبار عنها بالماضي تناقض[٤]؛ وبموجبه يكون فيما ارتأوه دحر لذلك التناقض، زيادة على مراعاة

---

(١) : ينظر: الكتاب ١٤٧/١ .

(٢) : ينظر: تمهيد القواعد ١٠٩٧/٣، وكذلك قال به صاحب المعجم الوسيط ٨٤٩/٢ .

(٣) : الجامع لأحكام القرآن ١٢٩/١ .

(٤) : ينظر: اللمحة شرح الملحة ٩٩/١ .

الفصيح الأغلب - على حد قولهم - .

(٢): مَن اشترط دخول (قد) على الماضي:

وأغلب الظن أنه لم يقل به غير الأستاذ عباس حسن، وقد وجدت له نصًّا من السماع يخدمه ؛ في قول النبي ﷺ : { أليس قد صليت معنا ؟ }[١] .

ودفع استشكال مفارقة المضي للحال بأن (قد) تقرب الماضي منه[٢] .

وهذا التعليل لايتجه؛ كما يرى بعض النحويين؛ نقلاً عن صاحب الغرة قوله: « وقد منعوا من قولهم: ليس زيدٌ قد ذهبَ، ولا: قد يذهبُ؛ لتضاد الحكم بين (قد) و(ليس) »[٣] .

(٣): مَن قيَّد الجواز بكون اسم (ليس) ضمير الشأن مستترًا فيها:

نقله أصحاب شروح التسهيل عن ابن مالك؛ و في حقيقة تصدير مثل هذا التقييد يقول الدلائي[٤]: « ولم يشترط ذلك غيره - يعني ابن مالك - ، ولا وجه له؛ غير أن السماع وارد بذلك فوقف عنده . وأما غيره فعمّم؛ إما ذهولاً عن ضابط المسموع أو قياسًا »[٥] .

وقد تلقف هذا القول ناظر الجيش في (تمهيد القواعد)، والذي يظهر لي أنه لم يتقدم به بين يدي النحاة؛ بل كان يرى أن له مثالاً في من تقدمه كابن مالك، ومِن قبله سيبويه - ظنًّا من ناظر الجيش بأنه مذهبه -؛ اعتمادًا على ما أثبته في كتابه[٦] من قول سيبويه: « (ليس خلق الله أشعر منه)...، والوجه في هذا أن يكون في (ليس) ضمير الشأن »[٧]؛ فإن كان قد ابتنى رأيه على ما ذهب له

---

(١) : أخرجه البخاري في صحيحه ص٩٣٩ ح٦٨٢٣ .

(٢) : ينظر: النحو الوافي ٥٥٩/١ .

(٣) : ينظر النقل في: التذييل والتكميل ١٥٠/٤، شرح التسهيل للمرادي ٢٩٣ .

(٤) : هو أبوعبدالله محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي، أديب من علماء المالكية، من بيت إمارة في المغرب، صنف (نتائج التحصيل في شرح التسهيل)، توفي سنة ١٠٨٩ هـ . ينظر: الأعلام ٦٤/٧ .

(٥) : نتائج التحصيل ١١٦٤/٣ .

(٦) : تمهيد القواعد ١٠٩٥/٣ .

(٧) : ينظر: الكتاب ١٤٧/١ .

سيبويه حملاً على كلامه السابق؛ فغير صحيح؛ إذ إن سيبويه لم يلتزم مثل هذا القيد؛ بدليل قوله في باب (حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام): « كأنك قلت: ليس زيدٌ ضربتُه »[(١)]؛ فهذا نص على أن (ليس) يقع في خبرها الماضي على إطلاقه .

أما قوله: (والوجه في هذا أن يكون في (ليس) ضمير الشأن): فإنما هو وجه في تخريج المسموع، لم يقصد أن يُقوِّم به رأيًا؛ ولهذا قالت النحاة فيما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه)[(٢)]: بأنه يحتمل ثلاثة أشياء[(٣)]:

أحدها: أن تكون (ليس) مشبهة بـ (ما)؛ فلا تحتاج إلى اسم وخبر؛ لأن سيبويه قال في باب آخر: « وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ (ما) وذلك قليل لايكاد يعرف »[(٤)] .

الثاني: أن تكون (ليس) قد دخلت على الماضي دون تأويل مطلقًا؛ كما هو مذهب جمهور النحويين .

الثالث: أن يكون اسمها ضمير الشأن .

(٤): مَن قال بالجواز على إطلاقه:

وحجتهم في ذلك السماع؛ كما جاء عن العرب من قولهم: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه)[(٥)]، و(ليسَ خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه) ، وقولهم: (ليسَ قالها زيدٌ)[(٦)] .

ودفعوا وجه التناقض بين الحال والمضي من ناحية: أنه إذا وقع النفي بـ (ليس) مطلقًا لم تنف إلا الحال وحده؛ وذلك إذا دخلت على جملة غير مقيدة بزمان؛ نحو: زيدٌ قائمٌ .

وإذا وقع النفي بها مقيدًا نفت جميع أنواع الفعل؛ نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ يقومُ[(٧)] .

---

(١) : الكتاب ١/١٤٦ .

(٢) : ينظر: الكتاب ١/٧٠ .

(٣) : ينظر: شرح التسهيل للمرادي ٢٩٣، نتائج التحصيل ٣/١١٦٤-١١٦٥ .

(٤) : الكتاب ١/١٤٧ .

(٥) : السابق ١/٧٠ .

(٦) : السابق ١/١٤٧ .

(٧) : ينظر: التوطئة ٢٢٨، الهمع ٢/٧٤ .

الترجيح :

يترجح عندي القول بما ذهب له جمهور النحويين؛ من تجويز الإخبار عن (ليس) بالماضي مطلقًا دون قيد؛ للأسباب التالية:

أولاً: حكاية ابن عصفور إجماع النحويين من قبله على ذلك؛ وعليه فالتخصيص أو المنع منقودان .

ثانيًا: مراعاة هذا القول جانب التيسير والوضوح .

ثالثًا: أن الأستاذ عباس حسن وقع في التناقض؛ عندما وجه لترجيح مذهبه بدلالة (ليس) على الحال مطلقًا في الجملة غير المقيدة بزمان، وأما المقيدة به فتنفيه على حسب القيد[(١)]؛ وهذا التوجيه لايصلح إلا عند من قال بالجواز على إطلاقه دون قيد، وبيان ذلك:

أن عباس حسن إنما قيد الجواز؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال؛ كما ذكر؛ وعليه فإنه يعتبر دلالة الحالية في (ليس) قائمة؛ إلا أنه لما وجه دلالة الزمان في (ليس) بحسب القيد؛ فبموجبه تكون إذا دخلت على الماضي انتفت فيها الحالية، وأصبحت دلالتها بحسب القيد؛ فتدل على المضي، ولا يصح اشتراط (قد) لتقربه من الحال؛ لانتفاء الدلالة على الحال في (ليس) .

ويضاف إلى ذلك أيضًا: أنه إنما ذهب لهذا القول النشاز ظنًّا منه بأن له عبرة فيمن تقدمه، وحاصل ما توصلت له دراسة المسألة أنه لم يقل بهذا القول أحد من النحاة ؛ فبطل بموجبه الاتباع؛ لابتنائه المسألة على تصور خاطئ . والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: النحو الوفي ٥٥٩/١ .

فصول البحث :

الفصل الثالث : الرأي الكوفي في عوارضه التركيب .

المبحث الأول : في التقديم والتأخير (الرتبة)، وفيه :

١ – تقدم معمول الصلة على الموصول ٢٠٥

٢- تقديم الفاعل على عامله ٢١٢

٣- تقديم معمول الصفة على الموصوف ٢١٨

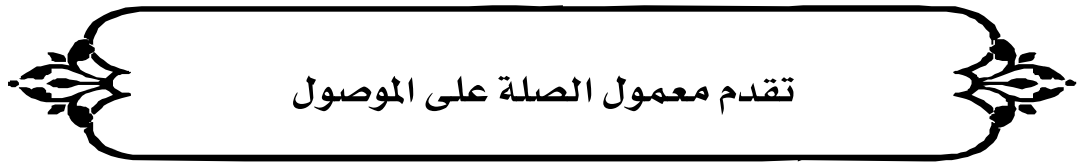

تقدم معمول الصلة على الموصول

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « لا يجوز تقدم الصلة ، ولا شيء من مكملاتها على الموصول ... ، إلا أن يكون المكمل ظرفًا ، أو جارًّا مع مجروره : فيجوز التقديم عند أمن اللبس ؛ نحو : أمامنا الذي قرأته رسالةٌ كريمة ، أي : الذي قرأته أمامنا رسالةٌ كريمةٌ » ، وعلق في الحاشية بقوله : « قد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح – وفي مقدمته القرآن الكريم – تؤيد هذا الرأي الكوفي الذي يرتضيه أيضًا بعض أئمة البصريين ؛ كالمازني والمبرد »[(١)] .

دراسة المسألة :

يذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول الصلة على الموصول[(٢)] ؛ ويشترطون: أن يكون معمول الصلة ظرفًا أو جارًّا مع مجروره .

وحجتهم: أن ذلك جاء كثيرًا في كلام الله تعالى، وفي كلام العرب .

يقول الله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[(٣)] .

وقال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[(٤)] .

وقال تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[(٥)] .

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[(٦)] .

---

(١) : النحو الوافي ٣٨٠/١ بتصرف .

(٢) : ينظر رأيهم في: الأصول ٢٢٤/٢، ارتشاف الضرب ١٠٤٤/٢، الهمع ٣٠٤/١ .

(٣) : يوسف : ٢٠ .

(٤) : الشعراء : ١٦٨ .

(٥) : الأعراف : ٢١ .

(٦) : الأنبياء : ٥٦ .

ويقول تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[(١)] .

واستشهدوا من الشعر بقول الشاعر:

تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ[(٢)]

ويقول العجاج:

كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[(٣)]

ويقول الآخر:

لا تَظْلِمُوا مِسْوَرًا فَإِنَّهُ لَكُمُ مِنَ الذِينَ وَفَوْا فِي السِّرِّ والعَلَنِ[(٤)]

وقال هُدْبَةُ بن خَشْرَم:

وأَهْجُو مَنْ هَجَانِي مِنْ سِوَاهُم وأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمَّنْ هَجَانِي[(٥)]

إلى غير ذلك من الشواهد التي لاينبغي معها سوى القياس ؛ لكثرتها .

وقد أجاز الفراء تقديم معمول صلة (أنْ) عليها، والكسائي أجاز تقديم معمول صلة (كي) عليها ، ولم يشترطا كون المعمول فيهما ظرفًا أو جارًّا مع مجروره؛ فيجيز الفراء: أعجبني العسلَ أن تشربَ، وأجاز الكسائي: جاء زيدٌ العلمَ كي يتعلمَ[(٦)] .

والسيوطي وافق الكوفيين في شرط الاختصاص بما كان ظرفًا أو شبهه، وانصرف عما تفرد به الكسائي والفراء[(٧)]؛ إلا أن الذي يؤخذ عليه أنه نسب إلى ابن مالك جواز تقديم الظرف وشبهه مع (أل) الموصولة إذا جُرّت بـ (مِنْ)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[(٨)]؛ ولكن بالرجوع لكلام ابن مالك نفسه نجده

(١) : القصص : ٣٥ .

(٢) : منسوب لأعرابي من بني سعد في الكامل للمبرد ١/٥٠ .

(٣) : ذيل ديوان العجاج ٢/٢٨١ .

(٤) : لا يعرف قائله، وانظره في: المساعد ١/١٨٠ .

(٥) : ديوانه ١٤٦ . وصدره: (سأهجو من هجاهم من سواهم) .

(٦) : ينظر رأيهما في: التذييل والتكميل ٣/١٧٩، شرح الكافية للرضي ٤/٣٨، ٥١ .

(٧) : ينظر: الهمع ١/٣٠٤ .

(٨) : يوسف : ٢٠ .

يخرج عن السياق الذي عبر به السيوطي[١]؛ إذ إن ابن مالك لم يقل بجواز التقديم، بل بجواز حذف متعلَّق الظرف، وسيأتي بيانه في تخريج شواهد الكوفيين .

والبصريون يمنعون تقدم الصلة أو شيئ من مكملاتها على الموصول .

وعلة المنع عندهم: أن الصلة كجزء من الاسم؛ وتقديم بعض أجزاء الاسم على بعض ممتنع؛ وذلك قولك: سرني ما صنعت اليوم؛ إن نصبْتَ (اليوم) بـ (سرني) جاز تقديم الظرف وتأخيره، وإن جعلته ظرفًا لـ (صنعت) لم يجز تقديمه بحال[٢] .

يقول المبرد: « الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضًا؛ فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره »[٣] .

وفي أصول ابن السراج: « لا يصلح أن تقدم شيئًا في الصلة؛ ظرفًا كان أو غيره على (الذي) البتة »[٤] .

أما ما جاء ظاهره أن تعمل فيه الصلة متقدمًا فذكروا في تخريجه وجهين[٥]:

أحدهما: أن يتعلق الظرف وشبهه بفعل مضمر تقديره: أعني فيه من الزاهدين، ويعبرون عنه بالتبيين ، وليس الجار والمجرور داخلاً في الصلة، بل هو على جهة البيان ، وعلى هذا تخرج بقية شواهد الكوفيين .

ويفصح ابن جني عن مرادهم من التبيين؛ فيقول: « ومعنى التبيين: أنْ تعلِّقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدِّره في الصلة »[٦]؛ ونحاة البصريين يعبرون بهذا

---

(١) : ينظر: الهمع ١/٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) : ينظر: الخصائص ٢/١٦١، اللباب ٢/١٢٨، التوطئة ١٦٩ .

(٣) : المقتضب ٣/١٩٧ .

(٤) : الأصول ٢/٢٢٣ .

(٥) : ينظر: الكامل ١/٥٢، الأصول ٢/٢٢٤، المنصف ١/١٣٠-١٣١، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٧ .

(٦) : المنصف ١/١٣١ . وقد علق المرصفي على التبيين؛ فقال: ((يريد أنه بيان للمحذوف))، ينظر: رغبة الآمل ١/١٤٤ . ومصطلح التبيين هذا من الألفاظ المشتركة؛ فهو يأتي أيضا عند الكوفيين بمعنى البدل عند البصريين، ويستعمله البصريون مرادفا للتمييز. راجع: الشعر للفارسي، الحاشية ص ١٠١، المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص ١٦٣-١٦٤ .

المصطلح عن هذا الوجه وتاليه .

الوجه الثاني في التخريج: أنه يتعلق باسم محذوف يدل عليه الظاهر؛ تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وكذلك باقي الشواهد .

والكسائي والفراء قبلا بهذا الوجه في التخريج؛ إلا أنهما اختصراه في حرفين: بأن يكون الموصول مجرورًا بـ (مِنْ)، والمتعلِّق بالمحذوف هو حرف الجر (في)؛ فيقولان: (أنت فينا من الراغبين)، و (ما أنت فينا من الزاهدين)[١] .

وأقر ابن مالك قياسية مثل هذا الحذف قبل (أل) الموصولة المجرورة بـ (مِنْ) التبعيضية، وعلته كما يذكر: « أن في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعدُ؛ فتقوى الدلالة عليه »[٢] .

وقد قدمت هذين الوجهين في التخريج لاطرادهما في بقية الشواهد . على أن النحويين قد ذكروا تخريجات أخر يختص كل منها بموضعه في السياق، لا ينسحب على الباقي؛ منها:

أ/ نُقِل عن المازني أن (أل) في شواهد الكوفيين للتعريف، وليست موصولة[٣]؛ فيكون التقديم غير مُخَرِّق لتقييدات الموصول مع صلته .

وهذا التخريج نقده الفارسي، ومن قبله ابن السراج بأنه لا يجوز تعلق الظرف باسم الفاعل؛ لتعرفه، وإذا تعرف لم يعمل عمل الفعل[٤] .

بـ/ في شواهد (أل) الموصولة المسبوقة بـ (مِنْ) ذكر الفارسي أنه يجوز أن يكون العامل في الظرف معنى الفعل؛ يعني قوله: (من الزاهدين، من الناصحين، من الشاهدين)[٥] .

---

(١) : ينظر رأيهما في: الأصول ٢/٢٢٤، البغداديات ٥٥٨ .

(٢) : شرح التسهيل ١/٢٣٧ .

(٣) : ينظر رأيه في: الكامل للمبرد ١/٥٢ .

(٤) : ينظر: البغداديات ٥٥٤، الأصول ٢/٢٢٣ .

(٥) : ينظر: البغداديات ٥٥٥ .

ويرده أنه يمتنع عمل معنى الفعل في الظرف مقدمًا عليه؛ كما امتنع عمله في الحال مقدمة؛ نحو: زيدٌ قائمًا في الدار[١] .

جـ/ ذكر بعض النحويين في تخريج بيت العجاج: أن تجعل (كان) تامة، و (بالعصا) متعلقًا بها، و (أنْ أُجْلدا) في موضع رفع على أنه بدل من (جزائي)[٢] .

د/ جوّز الزمخشري أن يكون (بآياتنا) في آية القصص قسمًا، جوابه (لايَصِلُونَ) مقدمًا عليه[٣] .

ورد قوله أبو حيان بأن جواب القسم لا تدخله الفاء؛ كما هو مذهب الجمهور[٤].

والتخريجات في ذلك كثيرة، ليس المقصد حصرها، وإنما الإشارة إلى بعض منها .

تنبيه:

ذكر الفارسي في كتابه (الشعر) أن معمول الصلة « لا يمتنع أن يتقدم على وجه التبيين، ليس على أنه متعلِّق بالصلة »[٥] واستشهد لذلك ببيت العجاج .

فقوله: (لا يمتنع أن يتقدم) يوهم بجواز تقديم معمول الصلة، ومعلوم أن وجه التبيين يكون على تقدير محذوف تنقطع به رتبة ذلك المبيِّن عن الصلة؛ إذ إن مآله في الرتبة إلى المحذوف، لا إلى الصلة .

(١) : ينظر: شرح ابن عقيل ٥٨٩/١ .
(٢) : ينظر: الخزانة ٤٢٩/٨-٤٣٠ .
(٣) : ينظر: الكشاف ٤١٥/٣ .
(٤) : ينظر: البحر المحيط ١١٣/٧ .
(٥) : الشعر ١٠١ .

رأي عباس حسن :

يلحظ عليه في تناوله المسألة أمران:

أحدهما: أنه لم يشر إلى رأي الكسائي والفراء اللذيْن أطلقا الجواز في تقدم معمول صلتي (كيْ) و(أنْ)، دون اشتراط ظرف وشبهه فيهما .

ثانيًا: أنه نسب للمازني والمبرد القول بجواز تقدم معمول الصلة إذا كان ظرفًا، وعزا النقل إلى كتاب (الكامل) للمبرد، وبالرجوع إليه نجد أن رأيهما على النقيض مما ذكر ؛ يقول المبرد : « أما قول الله عز وجل : ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [(١)]، وكذلك: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [(٢)]؛ فيكون تفسيره على وجهين:

أحدهما أن يكون: وأنا ناصح لكما، وأنا شاهد على ذلكم، ثم جعل (من الشاهدين) و(لمن الناصحين) تفسيرًا لـ (شاهد وناصح)؛ ويكون على ما فسرنا يراد به التبيين، فلا يدخل في الصلة .

ويكون على مذهب المازني - وقال أبو العباس: وهو الذي أختار - على أن الألف واللام للتعريف، لا على معنى (الذي) »[(٣)] .

فيرى المازني والمبرد أن (أل) في شواهد الكوفيين تكون للتعريف، وليست موصولة، ويَؤُول أمرهما إلى مخالفة الكوفيين فيما ذهبوا إليه . يضاف إلى ذلك ما جاء في المقتضب من قول المبرد: « الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضًا؛ فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره »[(٤)] .

واختار عباس حسن المذهب الكوفي القائل بجواز تقديم معمول الصلة على الموصول إذا كان ظرفًا أو جارًّا مع مجروره .

---

(١) : الأنبياء : ٥٦ .

(٢) : الأعراف : ٢١ .

(٣) : الكامل ٥٢/١ .

(٤) : المقتضب ١٩٧/٣ .

واحتج له بأمرين:

أحدهما: ورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم .

ثانيًا: تكلف المانعين في التأويل بغير داع[١] .

* * *

ويظهر لي القول بما ذهب إليه عباس حسن؛ للأدلة نفسها التي ساقها، مضافًا إليها: أن من سنن العرب أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما[٢].

والله أعلم بالصواب .

(١) : ينظر: النحو الوافي ١/٣٨٠ .

(٢) : ينظر: مغني اللبيب ٦/٧٠٣ .

تقديم الفاعل على عامله

نص المسألة :

ذكر عباس حسن في ثنايا عرضه لأحكام الفاعل ومنها: « وجوب تأخيره عن عامله ...، ويوجد في الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم، والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح؛ ففي مثل: (الخيرُ زادَ) لا تعرب كلمة (الخير) فاعلاً مقدمًا، وإنما هي مبتدأ، وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على (الخير)، والجملة الفعلية خبر المبتدأ »، وفي الحاشية: « هذا رأي فريق كبير من النحاة، وخاصة البصريين . ويرى غيرهم ولا سيما الكوفيين: جواز تقدم الفاعل على عامله، وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة: فاعلاً »[(١)] .

دراسة المسألة :

يذهب البصريون إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله مطلقًا، وخالف الكوفيون؛ فجوزوا التقديم على إطلاقه[(٢)]؛ وساقوا من الشواهد:

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٣)] .

فـ (أحد) فاعل لـ (استجارك)، وهو مقدم .

ومنه قول امرئ القيس:

فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنِعْمَةٍ فَقُلْ في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ[(٤)]

ارتفع (نحسه) بـ (متغيب) .

---

(١) : النحو الوافي ٢/٧٣ .

(٢) : تنظر هذه المسألة مثلا: توجيه اللمع لابن الخباز ١٢١، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩، الاقتضاب ٣/١٧٢، البسيط ١/٢٧٢، الهمع ٢/٢٥٤-٢٥٥، شرح التصريح ٢/٢٣٩ .

(٣) : التوبة : ٠٦ .

(٤) : ديوانه ٣٨٩ .

وقول الآخر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدومُ[١]

(وصال) مرفوع بـ (يدوم)، متقدمًا عليه؛ إلى غير ذلك من الشواهد التي جاءت على شاكلة ما تقدم، لا حصر لها .

أما البصريون فقد أسندوا لمذهبهم من طريق الاستدلال، مع تخريج المقال الكوفي إلى وجوه معلومة تطرد وجميعَ ما جاء في هذا الباب : فإذا وجد في اللفظ ما ظاهره تقدم الفاعل على فعله: يقدر في الفعل ضمير الفاعل، ويكون المقدم:

- إما مبتدأ ؛ كما مر في تمثيل عباس حسن: (الخيرُ زادَ)[٢] .
- وإما أن يكون فاعلاً لفعل محذوف؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٣] ؛ تقديره: (وإن استجارك أحدٌ) .
- أو ألا يقدر ضمير الفاعل في الفعل، ويكون المقدم هو عينَ الفاعل، ساغ تقديمه من باب الضرورة[٤] .

وعلى ذكر الضرورة يعود بنا الكلام إلى خلافهم فيما يفضي إليه هذا المصطلح؛ أتؤول الضرورة إلى كل ما وقع في الشعر؛ لأنه محل لها، أم بتخصيصها بما ليس للشاعر عنه مندوحة؛ فيصفى القول فيها، وتكون بهذا التقييد أحرز في وجوب تباين المصطلحات، وعدم اختلاطها .

وعلى الوجوه السالفة تطرد جميع التخريجات في شواهد الكوفيين ، وقد ذكر النحويون تخريجات أخر لا تتفق وما نحن بصدده من الحديث عن تقدم الفاعل؛ لكثرة الاعتراضات عليها، فرأيت إهمالها؛ لئلا يترع البحث بما لم يجر الكلام فيه[٥] .

---

(١) : أنشده سيبويه ٣١/١ من غير عزو، وجعله صاحب (قُرحة الأديب) ص:٣٦ من شعر المرار الفقعسي .

(٢) : ينظر: المقتضب ١٢٨/٤، مجالس العلماء ٣١٨، حاشية الخضري ١٦١/١ .

(٣) : ينظر: المفصل ٦٩، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢، أوضح المسالك ٨٥/٢ .

(٤) : ينظر: الكتاب ١١٥/٣، المقتضب ٢٢٢/١، الأصول ٢٣٤/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٧٧/٢ .

(٥) : ينظر مثلا: أوضح المسالك ٨٨/٢، مغني اللبيب ٢٢٧/٦-٢٢٨، المساعد ٣٨٧/١ .

هذا ما جاء في تخريج المقال، وأما عن الحجج التي أثبتوها في منع تقديم الفاعل على عامله فقد جاء منها[(١)]:

- أن كونه فاعلاً لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه؛ فجعل في اللفظ كذلك .
- أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره؛ كقولك: (زيدٌ قام أبوه)، وليس كذلك إذا تقدم عليه .
- أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع ، والضمير لازم له؛ كقولك: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، وليس كذلك إذا تقدم .
- أن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل؛ ومحال تقدم جزء الشيء عليه، ويدل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل:

١. أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل؛ لئلا يتوالى أربعة متحركات، كـ (ضَرَبْتُ) و (ضَرَبْنَا)، ولم نسكنه مع ضمير المفعول، نحو: (ضَرَبَنَا)؛ لأنه في حكم المنفصل .
٢. أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل، مع حيلولة الفاعل بينهما (الألف والواو والياء)، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .
٣. أنهم لم يعطفوا على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد؛ لجريانه مجرى الحرف من الفعل، واختلاطه به .
٤. أنهم ألحقوا تاء التأنيث بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم؛ فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل لما جاز إلحاق علامة التأنيث به .
٥. أنهم نسبوا إلى (كُنْتُ) فقالوا: (كُنْتِيّ)، ولولا جعلهم التاء كجزء من الفعل لم يبق مع النسب .

وذكروا غير ذلك كثيرًا من الحجج والبراهين. وأسجل هنا: أن النحويين قد شحذوا جهدهم في دفع القول الكوفي، فلا يكاد يخلو كتاب عند ذكره لهذه المسألة

(١) : ينظر: سر الصناعة ١/٢٢٠-٢٢٦، أسرار العربية ٧٩-٨٢، اللباب ١/١٤٩-١٥١ .

إلا وتجد فيه طرفًا من هذه الحجج، دون أن يكون هناك ولو مبرر يسير لما امتحله الكوفيون؛ ليس غفلاً، وإنما قرنوه بشواهده التي تنبئ عن أن القوم لم يصدروا فيه عن ضرب من التوهم .

والحق أني قلبت بعض تلك البراهين، وحاولت تمحيصها على قدر استطاعتي – المتواضعة – لأرى ما يصفو منها في جانب نقض الرأي الكوفي، وما يمكن أن يدفعه الدليل؛ فأقول:

- أما قولهم: إن الفاعل لا يتصور حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه؛ فجعل في اللفظ كذلك .

فيرده أننا لو رجعنا بهذه الحقيقة إلى مواطن أخرى لتبين أيضًا فساد ما ذهب له البصريون من مثل: تجويزهم تقديم الخبر على المبتدأ؛ لعلة أن الخبر لا يتصور في الحقيقة إلا بعد اتصاف المبتدأ به؛ فلا يجوز أن يتقدم عليه .

- وقولهم: إن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع ، والضمير لازم له؛ كقولك: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، وليس كذلك إذا تقدم .

ويرده أن تثنية الضمير وجمعه قد لحقت الفعل المسند للفاعل الظاهر المثنى والمجموع، المتسق رتبة؛ كما جاء في لغة: (أكلوني البراغيث)[١] .

- قالوا: الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل؛ ومحال تقدم جزء الشيء عليه . وراحوا يعضدون لهذه المقولة ببراهين شتى أوصلها العكبري في (اللباب)[٢] إلى اثني عشر دليلاً؛ فقط لإثبات مقولة: (أن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل) ، وإنما عمدوا لإثبات هذه المقولة لينتج لهم بذلك استحالة تقدم جزء الشيء عليه .

والجواب عنها كأسهل ما يكون، ولنسلم لهم مثلاً أن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، ولكن لا يؤول القول بذلك إلى استحالة تقدم جزء الشيء عليه؛ إذ إن هذه الاستحالة تكون أبعد شأوًا في اللفظة دون التركيب، لكن لما جرى في بنية

(١) : ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٢٤-٤٣٠ .

(٢) : اللباب ١/١٤٩-١٥١ .

اللفظة أن يتقدم بعض حروفها على بعض؛ كما نرى في القلب المكاني؛ يكون من باب أولى إجراء هذا التقديم في التركيب الذي يلحقه من التصرف والضرورات ما لايكون البتة في بنية اللفظة الواحدة .

هذا ماجرى القلم على إرسائه، ولا أعني بذلك دفع كل ما جاء من طريق البصريين؛ لاعتمادهم براهين وحججًا تثبت في صحة دعواهم ، أسوق بعضًا منها بعون الله في الترجيح .

رأي عباس حسن :

يقول: « وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللغوية؛ ذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل؛ فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى »[(١)] .

وهو هنا يشير إلى علة فارقة في دفع المذهب الكوفي لو لم يصدر البصريون عن غيرها لكفى؛ إذ إن هناك فوارق جوهرية بين الجملة الاسمية والفعلية[(٢)]، لا يمكن بحال الدخول إلى التباس وخلط فيما بينهما لا يحمد عقباه؛ فكان من الأولى مسايرة الرأي البصري الذي يتوجه إلى دفع مثل هذا الإشكال .

وما ذكره عباس حسن من حسن في التعليل سبقه إليه من قبله الحريري[(٣)] في (شرح الملحة) حين يقول: « ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؛ فتقول: (زيدٌ خرجَ)؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللبس في الكلام »[(٤)] .

* * *

(١) : النحو الوافي ٢/٧٣ .

(٢) : ينظر: دلائل الإعجاز ١٧٤-١٧٥ .

(٣) : هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، صاحب (المقامات)، كان من أئمة البلاغة والفصاحة واللغة والأدب، توفي سنة ٥١٦هـ . ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/٢٦٦ .

(٤) : شرح الملحة ٨٤ .

والأظهر عندي الذهاب بالمسألة إلى الرأي الذي تبناه عباس حسن في مؤازة مذهب البصريين؛ لأمرين:

أحدهما: دفع جانب اللبس والخلط في الكلام المفضي إلى تداخل الجملة الاسمية بالفعلية، وإذابة الفروق الجوهرية بينهما .

ثانيهما: إيجاد البصريين للبدائل الملائمة التي يحمل عليها الظاهر الموقع للبس – من تقديم الفاعل على عامله –، وهي بدائل ناجعة، مطردة في محالِّها، لا يعتورها شذوذ ؛ من قولهم بإضمار فعل للمتقدم، أو بإضمار الفاعل في المتأخر .

ولا يعنينا بعد ذلك سوقهم لكل تلك الحجج التي فيها من التكلف ما يمكن دفعه جملة وتفصيلاً؛ كما مر من ذي قبل .

والله أعلم بالصواب .

تقديم معمول الصفة على الموصوف

نص المسألة :

يقول عباس حسن: « البصريون لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع، وخالفهم الكوفيون؛ فيجيزون أن يقال: حضرَ طعامَك رجلٌ يأكلُ؛ بنصب كلمة (طعام) المعمولة للفعل: (يأكل)، وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾[(١)] ؛ فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمة (بليغًا) »[(٢)] .

دراسة المسألة :

للنحويين في حكم تقديم معمول الصفة على الموصوف ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقًا ؛ وبه قال الكوفيون[(٣)]، ووافقهم الشَّرْجيّ في (ائتلاف النصرة)[(٤)] ؛ ففي نحو: (هذا رجلٌ يأكلُ طعامَك) يجيزون أن يقال: (هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ) .

وحجتهم الاتكاء على السماع فيما ابتنوه؛ يقول الله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ ؛ فجعلوا (في أنفسهم) متعلقًا بـ (بليغًا) .

---

(١) : النساء : ٦٣ .

(٢) : النحو الوافي ٤٣٦/٣ – ٤٣٧ .

(٣) : ينظر رأيهم في: الأصول ٢٢٥/٢، البحر المحيط ٢٩٤/٣ .

(٤) : ص ٦٠ . وهو أبوعبدالله عبداللطيف بن أبي بكر بن أحمد الشَّرجي الزَّبيدي، فقيه وأديب ونحوي، له تصانيف في النحو منها: اختصار المحرر في النحو، توفي سنة ٨٠٢ هـ . ينظر: الضوء اللامع ٣٢٥/٤ .

المذهب الثاني: المنع مطلقًا ؛ وعليه جمهور النحويين[١] .

يقول ابن السراج عند نطقه بحكم تقديم المعمول مستصحِبًا علته : « لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئًا ... مما يتصل بالصفة على الموصوف، ... إذا قلت: (هذا رجلٌ يضربُ زيدًا) لم يجز أن تقول: (هذا زيدًا رجلٌ يضربُ) ؛ لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك كل ما اتصل بها؛ فإذا قلت: (عبدُ الله رجلٌ يأكلُ طعامَك) لم يجز أن تقدم (طعامَك) قبل (عبد الله) ، ولا قبل (رجل) »[٢] .

ويقول ابن جني: « وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح؛ ألا ترى أنك لا تجيز: (هذا اليومَ رجلٌ وردَ من موضِع كذا) ؛ لأنك تريد: (هذا رجلٌ وردَ اليومَ من موضع كذا) . وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل؛ فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها »[٣] .

ويستشف من كلام ابن السراج ، وابن جني أن وجه المنع عند الجمهور مُستحضَر في أمرين :

أحدهما: أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كل ما اتصل بها؛ لأنها كالجزء من المتبوع، والجزء لا يجوز أن يقدم على الكل .

الثاني: أن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ؛ ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت .

وفي دعوى أن المعمول لا يحل إلا حيث يحل عامله يقول الصبان: « وهو منقوض بنحو: (زيدًا لم أضرب) »[٤] .

أما في الآية الكريمة فذكروا أنه يتعلق قوله: (في أنفسهم) بـ (قل) ، لا بصفة

---

(١) : ينظر مثلا: ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤، الهمع ١٧٠/٥ .

(٢) : الأصول ٢٢٥/٢ بتصرف .

(٣) : الخصائص ١٦٥/٢ .

(٤) : حاشية الصبان ٥٧/٣ .

القول مقدمًا عليها[١] .

وحُكي عن مجاهد أن: (في أنفسهم) متعلق بـ: (مصيبة) في قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾[٢]؛ وهو مؤخر بمعنى التقديم .

قال أبو حيان: « وهذا يُنزَّه مجاهدٌ أن يقوله ؛ فإنه في غاية الفساد »[٣] ؛ لما فيه من طول الفصل .

المذهب الثالث: جواز تقديم المعمول إذا كان ظرفًا أو جارًّا مع مجروره؛ قاله الخضري، وخرج عليه قول ابن مالك في الألفية:

بِالجَرِّ والتّنوينِ والنِّدَا وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْييزٌ حَصَلْ[٤]

فجعل قوله: (بالجر) متعلقا بـ (حصل)؛ الذي هو وصف لقوله: (تمييز)، وأعرب (تمييز) مبتدأ ، خبره (للاسم) مقدمًا عليه؛ فيكون المعنى: (للاسم تمييزٌ حصلَ بالجر، والتنوين، والنداء، و(أل)) . ثم قال معقبًا على تقديم المعمول: « وسهله هنا كونه ظرفًا »[٥] .

ويشفع له بذلك - في نظري - أمران:

أحدهما: أن السماع الوارد في هذا الباب جاء على نسق ما ابتناه في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾ ؛ فقدم الجار والمجرور معمول الصفة على الموصوف .

---

(١) : ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٥٢/٢ .

(٢) : النساء : ٦٢ – ٦٣ .

(٣) : البحر المحيط ٢٩٤/٣ .

(٤) : باب: الكلام وما يتألف منه .

(٥) : حاشية الخضري ١٨/١ .

الثاني: أن العرب اتسعوا في الظرف والمجرور ما لم يتسعوا في غيرهما[١] .

استدراك:

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن الأولى ألا يتقدم معمول الصفة على الموصوف، ولم يستنكف عن استحضار علة المنع التي أثبتها الجمهور؛ يقول: « لأن التابع لا يتقدم على المتبوع؛ فلا يتقدم معموله »[٢] وزاد في شرح التسهيل: « أن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع؛ فلا يتقدم عليه معموله »[٣] . هكذا قال . وموضع الشاهد من سوقي لكلامه أني وجدت أحد الباحثين عزا إلى ابن مالك القول بجواز تقديم الصفة على الموصوف[٤] ؛ فدار في فكري أن هذا تعارض من الإمام ، لا يكون من مثله؛ إذ كيف يحمل المنع في المعمول بانتفاء الحكم في العامل الذي هو الصفة، ثم يعود ويقر بتجويز تقدم الصفة دون معمولها؛ وهذا بيِّن التعارض بالعود إلى ما قرره من أن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل . ولكن لما رجعت لنفس المصدر الذي نقل منه الباحث رأي ابن مالك وجدت أن كلامه يؤول إلى خلاف ما نسب إليه، وأن مذهبه في المنع يستحكم به التعليل؛ إذ يقول: « إن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت »[٥] ، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[٦] ؛ فالمقدَّم ليس على بابه في النعت[٧]، وإنما يكون

(١) : ينظر: مغني اللبيب ٦/٧٠٣ .

(٢) : شرح الكافية الشافية ٢/١١٥٢ .

(٣) : شرح التسهيل ٣/٢٨٨ .

(٤) : ينظر: المسائل النحوية والصرفية في كتاب (الفصوص)، ص : ٩٦، رسالة دكتوراه .

(٥) : شرح التسهيل ٣/٣١٩ .

(٦) : إبراهيم : ١ – ٢ .

(٧) : وهو قوله: (العزيزِ) .

موضعه بحسب العامل الذي يطلبه[١]، وما كان في الأصل موصوفًا يعرب بدلاً[٢] ؛ وبموجبه يكون مذهبه المنع من تقديم الصفة على الموصوف .

رأي عباس حسن :

أردت أن أوضح:

أولاً : أن عباس حسن يتحدث هنا عن تقديم معمول الصفة على الموصوف، وليس عن تقديم معمول التابع مطلقًا؛ كما يوهم كلامه في فقرة: (نص المسألة) ؛ يقول في كتابه: « التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقًا »[٣] ، ثم عاد بعد ذلك واستثنى معمول الصفة؛ كما يتجلى ذلك في تمثيله بقولهم: (حضر طعامَك رجل يأكل) .

ثانيًا: أنه في ثنايا عرضه هذه المسألة ذكر أن الزمخشري وافق الكوفيين في تقديم معمول الصفة على الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾؛ وبالرجوع إلى تفسير الكشاف نجد أن الزمخشري قال بالتخريجيْن اللذيْن قال بهما الجمهور، والكوفيون على السواء؛ فذكر أن الجار والمجرور يجوز تعلقه بـ (بليغًا) مقدمًا عليه، أو يتعلق بـ (قل) مؤخرًا عنه[٤] ؛ فيكون النقل عنه كما قال الخضري: جوز الكوفيون تقدم معمول الصفة على الموصوف، والزمخشري اختيارًا، وخرّج عليه الآية[٥] .

وقد ارتأى عباس حسن القول بموافقة الكوفيين؛ من جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، وعلته: « لما فيه من تيسير »[٦] .

---

(١) : وإعرابه في الآية: مضافا إليه مجرورا .

(٢) : وهو قوله: (اللهِ) ؛ مبدلا من: (العزيزِ) .

(٣) : النحو الوافي ٤٣٥/٣ .

(٤) : ينظر: الكشاف ٥٥٩/١ .

(٥) : ينظر: حاشية الخضري ١٨/١ .

(٦) : النحو الوافي ٤٣٧/٣ .

* * *

والذي أراه القول بما ذهب له الخضري؛ من استثناء الظرف والمجرور؛ للتوسع فيهما . أما المثال الذي مثل به عباس حسن من قولهم: (حضر طعامَك رجل يأكلُ)؛ فلا يخفى ما فيه من ركاكة في التركيب، وضبابية في الرتبة؛ يكون الأولى مراعاة لليسر نبذ مثل هذه التراكيب . والله أعلم بالصواب .

فصول البحث :

الفصل الثالث : الرأي الكوفي في عوارضه التركيب .

المبحث الثاني : في الحذف والإضمار، وفيه :

١ – إعمال ضمير المصدر ٢٢٥

٢- استغناء السببي بـ (أل) عن ضمير صاحب الصفة ٢٣١

٣- نصب (أفعل) التعجب لمفعولي ظن وكسا ٢٣٧

٤- حذف جواب الشرط ٢٤٣

٥- المضارع المرفوع بعد فعل الشرط ٢٤٨

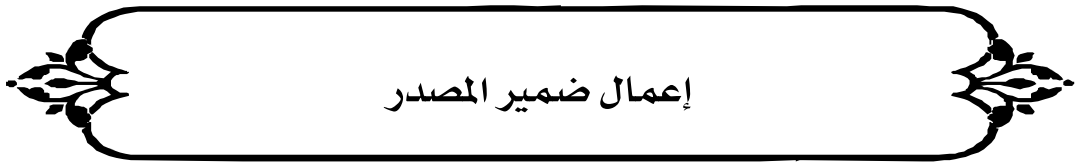

إعمال ضمير المصدر

نص المسألة :

يذكر عباس حسن في أثناء سرده الشروط العدمية لصحة إعمال المصدر: « ألّا يكون ضميرًا، فلا يجوز: (حُبِّيَ الأوطانَ عظيمٌ، وهو بلادًا أجنبيَّةً أقلُّ)؛ تريد: (وحبي بلادًا أجنبيةً أقلُّ)؛ فناب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين »[(١)] .

دراسة المسألة :

- تنبيه من وجهين؛ يترتب عليه صياغة جديدة للمسألة:

الوجه الأول: أن المصدر الذي يتحدث عنه النحويون هنا: هو الذي يصح في موضعه (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، وليس المصدر النائب عن فعله؛ كما في: (ضربًا زيدًا)؛ بدليل: أنهم لم يتكلموا عن منع إعمال ضمير المصدر إلا في أثناء حديثهم عن الشروط العدمية؛ التي يجب توافرها؛ لإعمال المصدر الذي يحل محله فعل مع (أنْ)، أو (ما).

الوجه الثاني: أن هذا المصدر الذي يحل محله الفعل مع (أنْ) أو (ما): له ثلاثة أحوال: فإما أن يكون مضافًا؛ نحو: ضربي زيدًا قائمًا . أو مقترنًا بـ (أل): عجبتُ من الضربِ زيدٌ عمرًا . أو مجردًا منهما: عجبتُ من ضربٍ عمرًا[(٢)] .

والنحويون عندما يحيلون على الرأي الكوفي في هذه المسألة فإنهم ينسبون إليهم جواز إعمال ضمير المصدر على إطلاقه[(٣)]، ويستشهدون لهم بقول زهير بن أبي سلمى:

---

(١) : النحو الوافي ٢١٥/٣ .

(٢) : ينظر: شرح ابن عقيل ٨٩/٢ .

(٣) : ينظر مثلا: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢-٢٨، شرح قطر الندى لابن هشام ٢٩٢-٢٩٣، الهمع ٦٥/٥ - ٦٦، حاشية يس على التوضيح ٦٢/٢ .

وما الحربُ إلا ما عَلِمتُمْ وذُقْتُمُ وما هُو عنْها بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[١]

أي: وما الحديث عنها؛ فيعلقون (عنها) بضمير المصدر (هو) .

ولكن عند الرجوع بالرأي الكوفي إلى مظانه نجد أن هذا الشاهد لا يستقيم لهم بحال؛ ذلك أن المصدر الذي يعملونه في هذه المسألة هو المضاف، ويمنعون إعمال المقترن بـ (أل)، والمجرد منهما، ويجعلون العمل فيما أوهم لفعل مقدر من لفظ المصدر المذكور يدل عليه؛ يقول الفراء عند تخريج قوله تعالى: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[٢] : « ولو نصبت (الكواكب) إذا نوَّنْت في (الزينة) كان وجهًا صوابًا؛ تريد: بتزييننا الكواكبَ »[٣] .

وجاء في مجالس ثعلب: « العرب تقول: (عجبتُ من قراءةٍ في الحمامِ القرآنُ)، أي: من أن قُرِئ في الحمام . و(القرآن) إذا نويت ما لم يسم فاعله رفعت، وإذا أشرت إلى الفعل نصبت »[٤]؛ يريد أن العمل لفعل مقدر من لفظ المصدر .

كما جاء عنهم المنع من إعمال المقترن بـ (أل)، ويؤول العمل فيما أوهم لفعل مقدر من لفظ المصدر المذكور[٥] .

وبالعود إلى الشاهد في قول زهير؛ نجد أن الضمير (هو) لمصدر مقترن بـ (أل) وهو قوله (الحديث)، والكوفيون لا يجيزون إعماله؛ فلا يكون في البيت شاهد لهم .

وبناء على ما تقدم يكون للنحويين في إعمال ضمير المصدر ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز شريطة أن يكون الضمير لمصدر مضاف؛ وعليه الكوفيون؛ فيجيزون من مثل: (ضربي زيدًا حسنٌ، وهو عمرًا قبيحٌ) ؛ فيعملون ضمير المصدر (هو) النصب في (عمرًا) ، و(هو): ضمير للمصدر المضاف: (ضربي) .

---

(١) : ديوانه ٦٨ .

(٢) : الصافات : ٠٦ .

(٣) : معاني القرآن ٣٨٢/٢ .

(٤) : ٢٠٧/١-٢٠٨ .

(٥) : ينظر: معاني القرآن ٢٩٣/١، مجالس ثعلب ١٣/١، ارتشاف الضرب ٢٢٦٠/٥-٢٢٦١، المساعد ٢٢٦/٢، شرح الأشموني ١٢١/٢ .

والذي يظهر لي أنه إنما كان إعمالهم الضمير من باب النيابة لا الأصالة؛ كما مر في مسألة سابقة من قول ثعلب بإعمال لام التعليل النصب في المضارع؛ لنيابتها عن (أنْ) المحذوفة[١] .

وقولهم هذا قد اجتمع فيه شذوذان:

أحدهما: شذوذ في إعمال الضمير؛ وهذا بيِّن .

والثاني: شذوذ الإضمار في الضمير؛ وبيانه:

أن الضمير (هو) في قولهم: (ضربي زيدًا حسنٌ، وهو عمرًا قبيحٌ) قد ناب عن مصدر مضاف لفاعله وهو: (ضربي):

فإما أن يكون الضمير (هو) قد ناب عن المصدر وفاعله؛ وهذا لا يجوز؛ إذ كيف له أن يؤدي دور العامل والمعمول في وقت واحد، وهو في الأصل قاصر عن العمل، بَلْهَ أن يكون له مثل هذا التصرف .

وإما أن يكون قد ناب عن المصدر وحده؛ فيضمر فيه فاعل المصدر؛ وهذا أنكى في الشذوذ من الأول .

يضاف إلى ذلك افتقارهم إلى السماع في دعم أحقية الرأي الذي ابتنوه؛ يقول ناظر الجيش: « والذي يقطع بالكوفيين أنه لا يحفظ من كلام العرب: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، وهو بكرًا)، أي: وضربُهُ بكرًا »[٢] .

المذهب الثاني: المنع مطلقًا؛ قال به الجمهور، وأرجعوا المنع إلى ما يلي:

أولاً: انتفاء حكمة إعمال المصدر في الضمير؛ ذلك أن المصدر إنما عمل لأمرين:

أحدهما: أنه أصل، والفعل فرعه؛ فلم يتقيد عمله بزمان؛ فكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملاً بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل ، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غير لفظه بإضمار[٣] .

---

(١) : ينظر: ص ٣١ من هذا البحث .

(٢) : تمهيد القواعد ٦/٢٨٢٢-٢٨٢٣ .

(٣) :ينظر:الأصول١/١٣٧،شرح التسهيل لابن مالك٣/١٠٦،تمهيد القواعد٦/٢٨٢١،التعليقة لابن النحاس١/٤٩٩.

الأمر الثاني: أنه تضمن حروف الفعل؛ فلفظ (ضَرَبَ) موجود في (الضَّرْب)؛ فأشبه الفعل من هذا الوجه، فعمل عمله، والضمير ليس كذلك[(١)] .

ويدفع الأول أن الكوفيين يرون أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه[(٢)]؛ فلا يَرِد عليهم مثل هذا التوجيه .

والثاني يدفعه قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[(٣)] ، فقوله (بنعمة): الباء فيه متعلقة بحرف النفي (ما)، أي: انتفى بنعمة الله عنك الجنون . والنافي لم يتضمن حروف فعل النفي. ولا يصح أن تتعلق الباء بقوله: (مجنون)؛ لأنه يفيد نفي الجنون الذي يكون من نعمة الله، وليس في الوجود جنون هو نعمة[(٤)] .

ثانيًا: أن الإضمار يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل؛ فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة؛ كما أن ضمير العَلَم ليس بعلم، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس[(٥)] .

وهذا التعليل متجه في دفع إعمال الضمير حملاً على إعمال مصدره .

المذهب الثالث: جواز إعماله في الظرف والجار مع مجروره، وليس في المفعول الصريح؛ وهو قول الفارسي، والرماني، وابن جني، والرضي[(٦)] .

واستشهدوا له بقول زهير:

وما الحربُ إلا ما عَلِمتُمْ وذُقْتُمُ وما هُو عنْها بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ

فعلق (عنها) بضمير المصدر (هو)، أي: وما الحديث عنها .

---

(١) : ينظر: المقتصد ٥٥٣/١، اللباب ٤٤٨/١، شرح قطر الندى لابن هشام ٢٩٢، التعليقة لابن النحاس ٤٩٩/١، حاشية الصبان ٢٨٦/٢ .

(٢) : ينظر: الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٣) : القلم : ٠٢ .

(٤) : ينظر: مغني اللبيب ٢٩٧/٥-٢٩٨، شرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣ .

(٥) : ينظر: الهمع ٦٥/٥ .

(٦) : ينظر: الخصائص ٤٠٧/١، شرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣، شرح الأشموني ١٢٣/٢ .

واحتجوا بأمرين[(١)]:

أحدهما: أن الظرف والمجرور يجوز فيهما من الاتساع ما لا يجوز في غيرهما .

والثاني: أن الظرف وأخاه يكفيهما رائحة الفعل؛ حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد عن العمل؛ كما مر في آية القلم من تعليق (الباء) بـ (ما) النافية، وقد أشار لذلك ابن جني بقوله: « الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً »[(٢)] .

والمانعون خرجوا الشاهد من قول زهير على وجوه[(٣)]:

أحدها: أن يكون التقدير: (وما هو الحديث عنها)، فيتعلق (عن) بـ (الحديث)، ويجعل (الحديث) بدلاً من (هو)، ثم حذف (الحديث)، وترك المتعلِّق به دالًّا عليه؛ هكذا خرجه ابن مالك، ثم قال مستدرِكًا على تخريجه: « ولا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف؛ مع أن البدل هو المقصود بالنسبة، ولا يذكر متبوعه غالبًا إلا توطئة له »[(٤)]؛ يريد: أنه كان الأولى في الحذف هو المتبوع، وليس البدل؛ فأبان عن عَوَرِ مثل هذا التخريج .

الثاني: أن يكون (عنها) معلقًا بـ (المُرجّم)، وقُدِّم عليه ضرورة؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

ويرده أن الأولى في التخريج ألا يرتكب به وجه في الشذوذ؛ وإلا ما الفائدة في إخراجه من شذوذه الأول ؟

الثالث: أن يكون تقديره: (وما هو مُرجّمًا عنها)، وحذف (مُرجّمًا) الأول؛ لدلالة الثاني عليه .

الرابع: أن يكون متعلقًا بفعل مضمر؛ كأنه قال: (أعني عنها) .

الخامس: أن هذا البيت نادر، قابل للتأويل؛ فلا تبنى عليه قاعدة .

---

(١) : ينظر: الخصائص ٤٠٧/١، شرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣، مغني اللبيب ٢٧٧/٥-٢٧٨، الخزانة ١١٩/٨ .

(٢) : الخصائص ٤٠٧/١ .

(٣) : ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢، شرح قطر الندى لابن هشام ٢٩٣، المساعد ٢٢٦/٢، شفاء العليل ٦٤٣/٢، تمهيد القواعد ٢٨٢٢/٦، الهمع ٦٦/٥، حاشية يس على التصريح ٦٢/٢ .

(٤) : شرح التسهيل ١٠٦/٣ .

رأي عباس حسن :

ساق نسبة القول بإعمال ضمير المصدر إلى الكوفيين على إطلاقها، دون تحرير لمذهبهم؛ مقتضاه أن العمل للضمير النائب عن المصدر المضاف؛ كما سبق وبُيِّن .

ثم حكم بإهمال الرأي الكوفي، واصمًا إياه بالضعف؛ لعلة: « أن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل؛ طبقًا للرأي الأصح الأغلب الذي يؤيده الكثير الوارد »[(١)]، وهو هنا يشير لرأي الجمهور، الذي اقتفى أثره في منع إعمال ضمير المصدر .

وكأنه يُلمِح بقوله: (الذي يؤيده الكثير الغالب) لما ذكره ناظر الجيش: من أنه لا يحفظ من كلام العرب: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، وهو بكرًا)، أي: وضربُهُ بكرًا[(٢)] .

* * *

والذي يظهر لي القول بما ذهب له الجمهور، ووافقهم فيه عباس حسن: من امتناع إعمال ضمير المصدر مطلقًا ؛ لقلة الشواهد الداعمة للقول بخلاف رأيهم، ولقوة الأدلة التي استحضروها في منع إعمال الضمير .

أما ما جاء في الشعر من قول زهير فيتخرج عندي على تعليق الجار: (عن) بـ (المُرجّم) مقدمًا عليه؛ لما سبق وتمخض عنه رأيي في مسألة سابقة من جواز اختصاص الظرف وشبهه معمولَيْن للصلة: بالتقديم على الموصول[(٣)] .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) : النحو الوافي ٣/٢١٥ .

(٢) : ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٨٢٣ .

(٣) : ينظر: ص٢١١ من هذا البحث .

استغناء السببي المرفوع بـ(أل) عن ضمير صاحب الصفة المشبهة

نص المسألة :

ذكر عباس حسن بعد أن أنشد بيتين للفرزدق في مدح زين العابدين يقول فيهما:

سَهْلُ الخَلِيقَةِ لا تُخشى بوادِرُهُ تزينه الخَصلتان: الحلمُ والكرمُ

لا يُخلف الوعدَ ميمونٌ بِغُرَّتِهِ رحْبُ الفِناءِ أريبٌ حين يَعتزِمُ[(١)]

قال: « والأصل: (سهلُ الخليقةِ منه، رحبُ الفناءِ منه)، أي: من زين العابدين في المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود . أو أنه لا حذف في الكلام . وأن (أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير » . وفي الحاشية: « وهذا الرأي الكوفي »[(٢)] .

دراسة المسألة :

وهنا أشير إلى أمرين:

أحدهما: أن لعمل الصفة المشبهة في معمولها أحد ثلاثة[(٣)]:

فإما أن تنصبه: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهًا) .

أو تجره: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ) .

أو أن ترفعه، ولا بد في هذه الحالة من اتصال مرفوعها بضمير الموصوف؛ نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه)؛ يقول الفارسي: « ولا بد في هذه الصفات من ذِكْر يعود منها إلى الموصوف . فقولك: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه) قد عاد إلى الموصوف الذي هو (رجل) ... ذِكْرٌ مما ارتفع بالصفة التي هي قولنا (حسن)، والذِّكْرُ هو

(١) : الديوان ٥١٢ ؛ وليس فيه البيت الثاني .

(٢) : النحو الوافي ٣/٣١٠-٣١١ .

(٣) : ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام ٣١١-٣١٢ .

(الهاء) في (وجهه) »[١] .

أما في حالتي النصب والجر فالصفة محتملة لضمير الموصوف، فلا تحتاج إلى تقدير رابط، أو جعل (أل) نائبة عن الضمير؛ لأن في الصفة ضميرًا مرفوعًا بها عائدًا على موصوفها[٢] .

الأمر الثاني: أن مراد النحويين من الضمير في هذه المسألة: هو ضمير الغائب[٣] .

وقد جاء في لسان العرب خلو مرفوع الصفة من ضمير العائد حال اقترانه بـ (أل)؛ يقول الشاعر:

أيا ليلةً خُرْسَ الدجاجُ سَهَرْتُها ببغدادَ ما كادت عن الصبحِ تَنْجَلي[٤]

ويقول الآخر:

فماحَتْ به غُرَّ الثّنايا مُفَلَّجًا وسيمًا جلا عنه الظلامُ موشَّمَا[٥]

فاختلف النحاة إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن (أل) قد نابت عن الضمير المضاف إليه، والمعنى في البيتين: (خرساء دجاجُها، وفمًا غُرًّا ثناياه)؛ وهذا الرأي قد صدر عنه الكوفيون[٦]؛ يقول الفراء: « والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة؛ فيقولون: (مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العينُ، قبيحٍ الأنفُ)، والمعنى: (حسنةٍ عينُه، قبيحٍ أنفُه) »[٧] .

ووافقهم ابن مالك في هذه المسألة، واستظهر أن يكون مذهبَ سيبويه؛ إحالةً على كلام للإمام في مسألة مشابهة؛ يقول ابن مالك: « وقد سوّى سيبويه بين

---

(١) : الإيضاح ١٣٩ .

(٢) : ينظر: شرح المزج ٣٠٥ .

(٣) : ينظر: مغني اللبيب ٣٤٠/١ .

(٤) : لا يعرف قائله، وانظره في: شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٣ .

(٥) : لا يعرف قائله، وانظره في: مجالس العلماء ٢٨٠ .

(٦) : ينظر رأيهم في: شرح القصائد السبع الطوال ٧٠-٧١، مغني اللبيب ٣٣٨/١، الجنى الداني ١٩٨-١٩٩، شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٣٦/١، الهمع ٢٧٦/١ .

(٧) : معاني القرآن ٤٠٨/٢ .

(ضُرِب زيدٌ ظهرُه وبطنُه) و (ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ)[١] ...؛ فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير (منه) إذ لو كان كذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها؛ كما استويا في مثل: (البُرُّ الكُرُّ بستين)؛ فكان يجوز أن يقال: (ضُرِب زيدٌ ظهرٌ وبطنٌ) ...، كما جاز أن يقال: (البرّ الكرّ بستين)، و (التمرُ منوان بدرهم)[٢]؛ لأن البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام، كما هي مفهومة مع وجودهما »[٣] .

ولم يبرد في يدي نص من الكتاب يفصح عن رأي سيبويه؛ رغم ما لحقني فيه من طول إجالة ونظر ؛ غير أن أبا حيان ذكر أن مذهب سيبويه في منع إنابة (أل)[٤]، وهو الأظهر عندي . أما عن استنباط ابن مالك فلي معه وقفة عند قوله ما معناه: إن مراد سيبويه من (ضرب زيد الظهرُ والبطنُ) هو إنابة (أل) عن الضمير، وليس على تقدير (منه)، إذ لو كان كذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها .

قلت: بل هو على تقدير (منه)؛ لأمرين:

أحدهما: أن سيبويه لم يصرح بتقدير (منه) لأن البعضية مفهومة أساسًا في (الظهرُ والبطنُ)؛ لأنهما بدل بعض من كل .

ثانيًا: أنه لا يستوي وجود (أل) وعدمها لو كان على تقدير (منه)؛ ذلك أنه بانعدامهما يجب في البدل اتصاله بضمير المبدل منه مباشرة، وهو ما فعله سيبويه عند قوله: (ضُرِب زيدٌ ظهرُه وبطنُه)، ومع وجود (أل) تمتنع الإضافة إلى الضمير؛ فيؤول الأمر إلى تقدير (منه) في تمثيل سيبويه: (ضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ)؛ لما سبق أولاً من إفادة البعضية في البدل؛ وبموجبه يكون مذهب سيبويه في المنع من إنابة (أل) .

---

(١) : في الكتاب ١/١٥٨: ((فالبدل أن تقول: ضُرِب عبدُالله ظهرُه وبطنُه، وضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ)) .

(٢) : الكُرُّ: كيل معروف، والجمع أكرار، وهو ستون قفيزا . ينظر: المصباح المنير: مادة (كرر) .

وقد حذف الضمير العائد في: (البر الكر بستين، والتمر منوان بدرهم) والتقدير: (منه)، وهو محذوف للعلم به؛ لأن بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما . ينظر: اللمع ٧٤، الفوائد الضيائية ١/٢٨٣ .

(٣) : شرح التسهيل ٣/١٠٢ بتصرف .

(٤) : ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢ .

المذهب الثاني: أنه لا يجوز أن تعوض (أل) من الضمير، وهو محذوف تقديره في الشاهديْن: (خرس الدجاجُ منها، وغرّ الثنايا منه)؛ قال به البصريون، وعللوه من وجوه:

أحدها: أن الضمير اسم، و(أل) حرف دخل للتعريف؛ ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم، ولا ينوب عنه. هذا محال[١] .

الثاني: أن قيام الألف واللام مقام الضمير من حيث أنه يُعاقِب الإضافة؛ فكما يقوم مقام الضمير هنا كذلك يقوم مقام الظاهر في قولك: (الغلام، والرجل) لأنك لا تقدر أن تضيفهما إلى شيء، كما يكون ذلك إذا لم تأت الألف واللام؛ نحو: (غلامُ زيدٍ، ورجلُ عمرٍو)[٢] .

الثالث: أنه إنما يُطلَب الضمير في الصفة لأنه يعود إلى الموصوف، فيُعلَم أنها له، وليس الألف واللام بضمير، فيعود إلى شيء[٣] .

المذهب الثالث: أن يكون ضمير الموصوف مستكنًّا في الصفة، والمقرون بـ (أل) بعدها يرتفع على الإبدال من ذلك الضمير؛ جوّزه الفارسي، وأجاز سابقه أيضًا[٤] .

وعلله بأن في قولهم: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ) دليل على أن الراجع إلى الصفة إذا حذف مما يتصل بها صار الضميرُ الذي كان يرجع إلى الموصوف مما يرتفع بالصفة نفسها[٥] .

يقول الرضي : « وهذا غَسْلُ الدمِ بالدم؛ لأن بدل البعض، وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب »[٦]؛ فيكون الفارسي قد وقع فيما فر منه .

---

(١) : ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٨/٤ .

(٢) : ينظر: المقتصد ٥٤٥/١ .

(٣) : السابق .

(٤) : ينظر: الإيضاح ١٤٠، البغداديات ١٤٣ .

(٥) : ينظر: البغداديات ١٤٢ .

(٦) : ينظر: شرح الكافية ٤٤٠/٣ .

وقد استشمر ابن مالك هذا الاعتراض في توظيفه لمذهبه عندما يقول: « وهذا لا ينجيه -يعني: الفارسي- من كون الألف واللام خلفًا عن الضمير؛ لأن الحاجة إليه في الإبدال كالحاجة إليه في الإسناد »[(١)] .

وببطلان هذا التوجيه يكون ارتفاع السببي على الفاعلية عند الكوفيين والبصريين على السواء .

بقي أن نشير إلى أن الرضي ذكر في وجه رفع معمول الصفة مع إلغاء العائد قبح من وجهين[(٢)]:

أحدهما: قبحُ خلو الصفة من عائد إلى الموصوف .

الثاني: وقبحٌ على التوجيه البصري في حذف الجار مع مجروره، وهو قليل .

رأي عباس حسن :

أخذ بالرأي الكوفي القائل بجواز الإنابة، وعقب عليه بقوله: « وهذا الرأي الكوفي أحسن؛ لخلوه من الحذف والتقدير، وكل ما يقال للغض منه مردود؛ إذ ليس فيه ضعف »[(٣)] .

إلا أن عباس حسن قد ابتنى رأيه على تصور خاطئ للمسألة؛ بدليل: سوقه للشاهد من قول الفرزدق: (سهلُ الخليقةِ)، وأقام الخلاف على مطلق عمل الصفة المشبهة في المعمول، وليس الأمر كذلك؛ لأن النحاة قيدوا الخلاف في عمل الصفة المشبهة الرفع في السببي المقترن بـ (أل) المجرد من ضمير العائد نحو: (حسنٌ الوجهُ) .

أما قوله: (سهلُ الخليقةِ) فلا خلاف فيه؛ لأن الصفة محتملة لضمير الموصوف، فلا تحتاج إلى تقدير رابط، أو جعل (أل) نائبة عن الضمير؛ لأن في الصفة ضميرًا مرفوعًا بها عائدًا على موصوفها .

---

(١) : شرح التسهيل ١٠٣/٣ .

(٢) : ينظر: شرح الكافية ٤٤٠/٣ .

(٣) : النحو الوافي ٣١٠/٣-٣١١ .

* * *

والذي يظهر لي القول بما ذهب له البصريون من أن العائد محذوف بتقدير: (منه) في شواهد المسألة؛ لسببين:

أحدهما: أنه عند تجريد معمول الصفة المرفوع من (أل) وجب اقترانه بضمير العائد؛ فدل على أن الصفة رافعة للسببي حال التجرد والاقتران بـ (أل)؛ وفي هذا رد على الفارسي .

الثاني: وعند تجريد المعمول من (أل) واقترانه بالضمير فيه دلالة على ذلك المضمر حال اقتران المعمول بـ (أل)؛ لأنه لا يجمع بين (أل) والإضافة؛ وفي هذا رد على الكوفيين .

والله أعلم بالصواب .

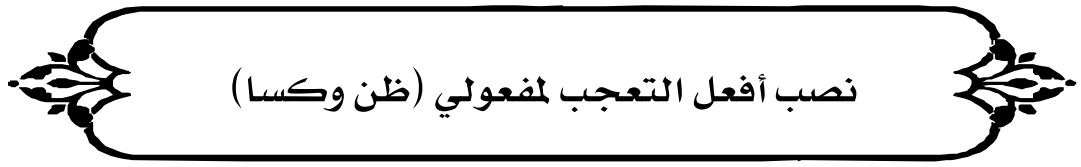

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي : « ولفعل التعجب الذي يصاغ من المتعدي لمفعولين أربع حالات:

الأولى: أن يكتفي بفاعل المتعدي فينصبه مفعولاً به؛ نحو: (ما أكسى الغنيَّ، وما أظنَّ البخيلَ) ...

الثانية: أن يزيد على الفاعل السابق الذي صار مفعولاً به أحد المفعولَيْن الأصليَيْن مجرورًا باللام؛ فنقول: (ما أكسى الغنيَّ للفقيرِ، وما أظنَّ البخيلَ للجودِ) ...

الثالثة: أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلي الثاني؛ فنقول: (ما أكسى الغنيَّ للفقيرِ ثيابًا، ما أظنَّ البخيلَ للجودِ تبذيرًا) .

الرابعة: حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس؛ نحو: (ما أكسى الغنيَّ الفقيرَ الثيابَ، وما أظنَّ البخيلَ الجودَ تبذيرًا) . فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولَيْن الأصليَيْن؛ نحو: (ما أظنَّ الرجلَ لأخيك لأبيك)، والأصل: (ظن الرجلُ أخاك أباك) .

لكن (أفعل) في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحدًا، وفي الأمثلة السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذي كان في الأصل فاعلاً، فما الذي نصب المفعول الثاني إن وجد، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يقدرون فعلاً أو ما يشبهه ينصب المفعول الثاني إن وجد، وكذلك الثالث، ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله؛ فيقولون في تأويلهم: (ما أكسى الغنيَّ يكسو الفقيرَ) .... ، والكوفيون لا يقدرون محذوفًا ولا يتأولون، ويقولون: حقًّا أن (أفعل) في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحدًا، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد »[1] .

---

(١) : النحو الوافي ٣/٣٦٥-٣٦٦ .

دراسة المسألة :

جاء نقل الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة من طريقين:

الأول: ذكره ابن كيسان[(١)]، وحاصله: إن كان فعل التعجب متعديًا إلى اثنين جررت الأول باللام، ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالي (ما)؛ نحو قولك: (ما أكسى زيدًا للفقراء الثيابَ)، والتقدير: (يكسوهم الثياب) .

وكذا يقولون في (ما أظنَّ عمرًا لبِشْرٍ صديقًا) . والكوفيون لا يضمرون، بل ينصبون الثاني بتالي (ما) نفسه .

الثاني: من طريق ابن عصفور[(٢)]، وجاء فيه: إذا تعجب من فعل من باب (أعطى) لا يجوز أن يبقى متعديًا إلى مفعوليه، بل لا بد إذ ذاك من الاقتصار على الفاعل وحده، أو على الفاعل وأحد المفعولين؛ بشرط: أن تدخل عليه اللام؛ فيقول: (ما أعطى زيدًا، وما أعطى زيدًا لعمرو، وما أعطى زيدًا للثياب) . قال: ولا يجوز أن يذكر المفعولين؛ فيقول: (ما أعطى زيدًا لعمرٍو الدراهم)، فإن جاء من كلامهم مثله؛ فينبغي أن يحمل على أن (الدراهم) منصوبة بفعل مضمر دل عليه فعل التعجب، والتقدير: (أعطاه الدراهم) . ولا يجوز أن تدخل اللام على المفعولين؛ لما يلزم من تعدي فعل بحرفي جر من جنس واحد على معنى واحد؛ وذلك لا يجوز .

فإذا تعجبت من فعل من باب (ظننت) لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل، ولا يذكر المفعولان؛ لأنهما لو ذكرا فإما أن ينصبا، أو يدخل عليهما أو على أحدهما اللام؛ قال: ولا يجوز نصبهما، ولا نصب أحدهما؛ لأن فعل التعجب لا يتعدى إلا إلى منصوب واحد . وإذا ذكرت أحدهما وحذفت الآخر: يؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ، والعكس . وإذا أدخلت اللام عليهما: يؤدي إلى تعدي فعل بحرفي جر من جنس واحد على معنى واحد؛ ولا يجوز ذلك إلا على وجه التبعية، كذلك لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر ، ثم قال: وهذا

---

(١) : ينظر النقل في: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ .

(٢) : ينظر: شرح الجمل ٥٨١/١، المقرب ٧٤/١، تمهيد القواعد ٢٦٣٦/٦-٢٦٣٧ .

الذي ذكرته هو مذهب البصريين .

أما الكوفيون فيجيزون ذكرها بشرط: أن تدخل اللام على الأول، وينصب الثاني؛ نحو: (ما أظنَّ زيدًا لعمرٍو قائمًا) هذا إن أمن اللبس . فإن خيف اللبس أدخلت اللام على كل منهما؛ نحو: (ما أظنَّ زيدًا لأخيك لأبيك)، والأصل: (ظنَّ زيدٌ أخاك أباك) .

وبتلخيص ما سبق: يكون الفريقان من البصريين والكوفيين يجيزون الحالة الأولى والثانية والثالثة من الحالات الأربع التي ذكرها عباس حسن؛ هذا على ما نقل ابن كيسان .

وبالنظر لما نقله ابن عصفور: فإن البصريين يفرقون بين بابي (كسا وظن) :

فإن صيغ فعل التعجب من باب (كسا): جاز فيه الحالة الأولى والثانية والثالثة .

وإن صيغ من باب (ظن): اقتصر فيه على الحالة الأولى، لا غير .

أما الكوفيون فلا يفرقون بين البابين، ويجيزون فيهما الحالة الأولى والثانية والثالثة من تلك التي ذكرها عباس حسن .

وبمجمل ما سبق: تكون الحالة الرابعة التي أشار لها عباس حسن لا وجه لها عند أحد من الفريقين؛ فلا يجيزون من نحو: (ما أكسى الغنيَّ الفقيرَ الثيابَ) . وهذه الحالة قد سبق الأزهريُّ لذكرها في (شرح التصريح)[(١)]، وأحال عباس حسن النقل إلى الكتاب المذكور[(٢)] . وأقر ابن عقيل نسبتها إلى الكوفيين[(٣)] .

وبالعود إلى طريقيْ رواية المذهبين يذكر ناظر الجيش أنهما اتفقا فيما إذا كان الفعل من باب (كسا)، ونقد الطريقة التي نقلها ابن عصفور عن البصريين فيما لوكان الفعل من باب (ظن)؛ فيقتصر فيه على الفاعل؛ يقول: « وأما إذا كان الفعل من باب (ظن) فلم يظهر لي وجوب الاعتماد على الفاعل، إذا قصد التعجب به؛ لأن المقاصد مختلفة، فقد يكون التعجب من كثرة ظن زيد، أو قوته، أو نحو ذلك

(١) : شرح التصريح ٢/٩١ .

(٢) : ينظر: النحو الوافي، الحاشية ٣/٣٦٥ .

(٣) : ينظر: المساعد ٢/١٥٩-١٦٠ .

من غير نظر إلى متعلِّق؛ وحينئذ يقتصر على الفاعل فيقال: (ما أظنَّ زيدًا) ولا يحتاج مع هذا إلى شيء آخر .

وقد يكون التعجب من كثرة ظن زيد بالنسبة إلى متعلِّق الظن؛ وحينئذ يجب ذكر المتعلِّق؛ إذ لو لم يذكر لم يحصل المعنى المقصود من الكلام »[(١)] .

ويظهر لي أنه لا مصادمة بين النقلين من طريق أن البصريين يضمرون ناصبًا للمفعول الذي لا يتعدى إليه فعل التعجب؛ وبموجبه يكون اشتراطهم الاقتصار على الفاعل في باب (ظن) لم يُخرَم بما نقله عنهم ابن كيسان . والله أعلم .

أما عن سبب الخلاف الذي صدر عنه رأي كل فريق فيعود إلى خلافهم في (أفعل) التعجب نفسها؛ أتصاغ من اللازم أم المتعدي، وهمزتها للتعدية أم لا :

فقال البصريون: (أفعل) يقع النقل منه من فعل غير متعد وهو (فَعُلَ). وبناؤه من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) منقولَيْن إلى (فَعُلَ) ثم بني منه التعجب .

والهمزة في (أفعل) للتعدية؛ لأن (فَعُلَ) لا تتعدى، فتتعدى بالهمزة، فتنصب الفاعل[(٢)] . ومن أجل ذلك حكموا بتقدير ناصب للمفعول الذي لا يتعدى إليه فعل التعجب .

وعلة بناء فعل التعجب من (فَعُلَ) كما يذكر ابن النحاس: ليصير كالغريزة، فإن الشيء النادر، والذي يقع في الأحيان المتباعدة على سبيل الندرة لا يتعجب منه[(٣)] .

وقال الكوفيون: أما تقدير لزوم الفعل، ونقله إلى (فَعُلَ) فتحكم لا دليل عليه .

أما الهمزة فليست للتعدية، وإنما هي للدلالة على معنى التعجب فقط ؛ كألف (فاعِل) وميم (مفعول) وواوه وتاء الافتعال والمطاوعة ونحوها من الزوائد التي تلحق الفعل الثلاثي لبيان ما لحقه من الزيادة على مجرده؛ فهذا هو السبب الجالب لهذه الهمزة لا تعدية الفعل ؛ والدليل على ذلك قولهم: (ما أعطاه للدراهم)؛ إذ لا يصح تقدير نقله إلى (عَطُوَ): إذا تناول، ثم أدخلت عليه همزة التعدية؛ لفساد المعنى؛

---

(١) : تمهيد القواعد ٦/٢٦٣٧-٢٦٣٨ .

(٢) : ينظر: الخصائص ٢/٢٦، شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٧٣، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٣-١٠٩٥ .

(٣) : ينظر: التعليقة ١/٢٥٤ .

لأن التعجب إنما وقع من إعطائه، لا من عَطْوِه: وهو تناوله، والهمزة التي فيه هي همزة التعجب، وحذفت همزته التي في فعله؛ فلا يصح أن يقال: هي للتعدية[١] .

ولأجل ذلك حكموا بإعطاء (أفعل) التعجب حكم ما صيغ منه في التعدية واللزوم، فقالوا بنصبه لمفعولي (ظن وكسا) أو أحدهما .

تنبيه :

خص النحويون فيما كان على وزن (أَفْعَل) قبل التعجب كـ (أعطى) أن يجري مَجرى الثلاثي في بناء فعلي التعجب منه قياسًا .

وإنما خُصّ من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي لفظًا، ولكثرة موافقته له في المعنى . أما شبهه به لفظًا فلأن مضارعه واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثاني: كمضارع الثلاثي .

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة؛ فمن موافقة (فَعَلَ) و(أَفْعَل) : (سَرَى وأَسْرَى)، و(طَلَعَ عليهم وأَطْلَعَ)، أي أَشْرَفَ .

ومن موافقة (فَعِلَ) و(أَفْعَلَ): (غَطِشَ الليْلُ وأَغْطَشَ)، أي: أَظْلَمَ، و(عَدِمَ الشيءَ وأَعْدَمَه)، أي: فَقَدَهُ .

ومن توافق (فَعُلَ) و(أَفْعَلَ) : (خَلُقَ الثوبُ وأَخْلَقَ)، و(بَطُؤَ وأَبْطَأَ)، أي: تَأَخَّرَ .

فلكون (أَفْعَلَ) مختصًّا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظًا ومعنى أجري مجراه في اطراد بناء فعلي التعجب منه[٢] .

رأي عباس حسن :

يقول: « وفي رأي الكوفيين يسر وقبول؛ لبعده من التكلف، والحذف، والتقدير »[٣].

ولأول وهلة يظهر أنه موافق للكوفيين في مذهبهم، إلا أنه في الحقيقة قد ابتنى له

(١) : ينظر: زاد المعاد ٨٩/١-٩٠ .

(٢) : ينظر: الكتاب ٧٣/١، شرح الكافية الشافية ١٠٨٩/٢-١٠٩١ .

(٣) : النحو الوافي ٣٦٦/٣ .

رأيًا لم يقل به أحد من الفريقين، فيه من الشذوذ ما فيه؛ وبيان ذلك:
أن البصريين قد حكموا على صوغ (أفعل) التعجب من الفعل اللازم، وجعلوا همزته للتعدية؛ فلم يعملوا (أفعل) فيما سوى منصوبه الذي تعدى إليه بالهمزة، وجعلوا العمل للمنصوب الذي لا يتعدى إليه (أفعل) لفعل مقدر يدل عليه فعل التعجب؛ حتى لا يقعوا في شذوذ تعدية اللازم الذي وقع فيه عباس حسن عندما قال بمذهبهم في لزومية مصوغ (أفعل)، وهمزته للتعدية[(١)]؛ على خلاف الكوفيين الذين فروا من هذا الشذوذ بإعطاء (أفعل) التعجب حكم ما صيغ منه في التعدية واللزوم، فقالوا بنصبه لمفعولي (ظن وكسا) أو أحدهما، والهمزة للدلالة على معنى التعجب.

* * *

والذي يظهر لي القول بلزومية الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب، والهمزة في (أفعل) للتعدية؛ بدليل: مساواة الفعلِ المتعدي الفعلَ غير المتعدي فيه؛ وذلك في قولنا: (ما أحسن زيدًا، وما أضربَ عمرًا)، فـ (حَسُنَ) غير متعد، فإذا زيدت عليه الهمزة تعدى إلى مفعول واحد، كما أن سائر الأفعال غير المتعدية كذلك؛ نحو: (قامَ زيدٌ) و(أقمتُهُ)، فلو كان النقل عن الفعل المتعدي في هذا الباب لوجب أن يتعدى الفعل المتعدي فيه إلى مفعول واحد إلى مفعولين، وفي امتناعهم من ذلك، وأنهم لم يجيزوا (ما أضربَ زيدًا عمرًا)، حتى يقولوا: (لعمرٍو)؛ دلالة على أن النقل وقع من فعل غير متعد[(٢)] .

وبموجب هذا القول أرى أنه يقدر ناصب للمفعول الذي لا يتعدى إليه (أفعل) التعجب؛ نحو: (ما أكسى زيدًا للفقراءِ الثيابَ)، يكون التقدير: (يكسوهم الثيابَ) .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: النحو الوافي ٣٤٧/٣ .

(٢) : ينظر: المسائل العضديات ١٣٥ .

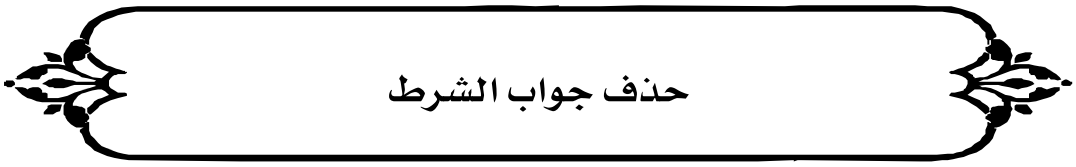

حذف جواب الشرط

نص المسألة :

جاء في النحو الوافي: « إذا حذف الجواب ...، وتقدم دليله على أداة الشرط؛ فلا يكون فعل الشرط ... إلا ما ضيًا لفظًا ومعنًى ...، أو معنًى فقط؛ كالمضارع المسبوق بالحرف (لم) ...، والرأي الكوفي ... يقيس المضارع على الماضي؛ فيجيز: (أنت كريمٌ إنْ تصفحْ) »[(١)] .

دراسة المسألة :

يذهب البصريون[(٢)] إلى أن كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا: ماضي اللفظ، أو مضارعًا مقرونًا بـ (لم) .

ويستشهدون له بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[(٣)] .

وبقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[(٤)] .

ويقول لبيد بن ربيعة:

فإنْ أنت لَمْ تَصْدُقْكَ نَفْسُكَ فائْتَسِبْ[(٥)]

---

(١) : النحو الوافي ٤/٤٥٠-٤٥١ بتصرف .

(٢) : ينظر هذه المسألة: علل النحو للوراق ٥٩٤، ٥٩٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٨-١٦١٩، مغني اللبيب ٦/٥٢٤، توضيح المقاصد ٢/٣٥١، شرح الأشموني ٢/٥١٤-٥١٥، الهمع ٤/٣٢٤-٣٢٥، حاشية الدسوقي ٢/١٣٣٠-١٣٣١ .

(٣) : الزخرف : ٨٧ .

(٤) : مريم : ٤٦ .

(٥) : الديوان ٨٥ . وعجزه: (لعلك تهديك القرونُ الأوائلُ) .

وقال السموأل:

فإنْ هو لم يَحْمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَهَا[١]

ولا يجيزون من نحو: (أنت ظالم إنْ تفعلْ)، ولا : (إنْ تقمْ لأقومنّ) .

وخالفهم الكوفيون فجوزوا مجيء فعل الشرط مضارعًا مجزومًا بالأداة، والفراء أيضًا أجازه إلا أنه يرى أن الوجه فيما تمسك به البصريون[٢] .

وحجتهم: كثرة السماع الوارد بذلك؛ يقول الشاعر:

يُثْنِي عليْكَ وأنت أهلُ ثَنَائِهِ ولديْكَ إنْ هو يستَزِدْكَ مَزِيدُ[٣]

وقوله:

لَئِنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ ربّي أنَّ بيتيَ واسِعُ[٤]

ويقول الشنفرى:

فإن يكُ من جنٍّ لَأَبْرَحُ طارِقًا وإن يكُ إِنْسًا ما كَهَا الإِنْسُ تَفْعَلُ[٥]

وعنه أيضا:

فإن تَبْتَئِسْ بالشَّنْفرى أمُّ قَسْطَلٍ لما اغتَبَطَتْ بالشَّنْفرى قبلُ أطْوَلُ[٦]

وفي معرض الرد عليهم يقول سيبويه: « وقَبُح في الكلام أن تَعْمَل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله؛ ألا ترى أنك تقول: (آتيك إنْ أتيتَني)، ولا تقول: (آتيك إنْ تأتِني) إلا في شعر؛ لأنك أخرت (إنْ) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ (إنْ) جوابًا ينجزم بما قبله . فهكذا جرى هذا في كلامهم؛ ألا ترى أنه قال عز وجل: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا

(١) : السموأل بن عادياء الغساني . ديوانه٩٠، وعجزه: (فليس إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ) .

(٢) : ينظر: معاني القرآن ١/٦٥-٦٩ .

(٣) : لعبدالله بن عنمة الضبي في الخزانة ٩/٤١ . وقد روي: (ولديك إما يستزدك مزيد) فلا شاهد فيه .

(٤) : أنشده الفراء عن الكسائي معزوا إلى الكميت بن معروف، ينظر: معاني القرآن ٢/١٣١ .

(٥) : من قصيدة الشنفرى الأزدي المعروفة بلامية العرب .

(٦) : السابق .

لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[١] ، وقال عز وجل: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[٢] لما كانت (إنْ) العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله؛ فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت »[٣] .

وكلام سيبويه الآنف قد اشتمل على الحكم، والعلة، والتخريج:

فالحكم: بعدم جواز مجيء المضارع المجزوم بـالأداة فعلاً للشرط إذا حذف الجواب .

والعلة: أن العرب إنما ألزموا كون فعل الشرط ماضيًا لفظًا، أو مضارعًا مجزومًا بـ (لم)؛ لأنهم لما حذفوا الجواب بطل عمل الشرط فيه؛ فقصدوا إلى أن يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل؛ ليتطابق الشرط والجزاء حيث يبطل عمل أدوات الشرط في الجواب . والعرب تكره أن تعمل (إنْ) أو غيرها من أدوات الجزاء في لفظ الفعل جزمًا، ثم لا يكون لها جواب ينجزم؛ ومن هنا قلّ أن يأتي الجواب مرفوعًا والشرط مجزومًا، وكثر رفعه إن كان فعل الشرط ماضيًا[٤] .

أما التخريج: فتحمل شواهد الكوفيين على الضرورة الشعرية، ولا يجوز تطبيق الحكم في السعة[٥] .

والرضي حمل شواهد الكوفيين على القلة، دون الضرورة، وجعل الأولى أن يقال: « الأكثر كونه ماضيًا لفظًا، أومعنًى »[٦]؛ ويعني بالماضي معنى هنا: المضارع المجزوم بـ (لم)؛ لأنها تصرفه للمضي .

---

(١) : الأعراف : ٢٣ .

(٢) : هود : ٤٧ .

(٣) : الكتاب ٦٦/٣ .

(٤) : ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٤/٣، الفوائد الضيائية ٣٨٥/٢، المقاصد الشافية ١٣٣/٦-١٣٤، ١٦٦، حاشية الصبان ٣٠/٤ .

(٥) : ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦١٩/٣، شرح الأشموني ٥١٥/٢ .

(٦) : شرح الكافية ٤٦٢/٤ .

أما عن تقدم ما يشير للجواب في قولهم: (أنت ظالم إن فعلت)[١]:

فيذهب جمهور البصريين إلى أن المتقدم هو دليل جواب الشرط، وليس هو الجواب نفسه، وتقدير الكلام: (أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم)؛ واحتجوا بأمرين:

أحدهما: أن أداة الشرط لها صدر الكلام؛ فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها .

الثاني: أنه لم يجز جعل المتقدم هو الجواب لأنه جملة اسمية لم تقترن بالفاء؛ والجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، أو يخلفها (إذا) الفجائية .

وذهب الكوفيون والمبرد[٢] إلى أن الكلام المتقدم هو جواب الشرط، وليس في الكلام حذف .

وأجابوا عن عدم دخول الفاء من وجهين:

الأول: أنه لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة لأنها لا تناسب صدر الكلام .

الثاني: أنها إنما يؤتى بها خلفًا عن العمل، وليس مع التقديم عمل؛ فلا حاجة إليها .

رأي عباس حسن :

بُنِيَت هذه المسألة على طرفين، جاء رأي عباس حسن فيهما موافقًا للكوفيين مرة، ومخالفًا أخرى:

فيرى خلاف الكوفيين من أن فعل الشرط عند حذف الجواب يكون ماضيًا لفظًا أو معنًى . وقال عن قياس الكوفيين المضارع المجزوم بالأداة بالماضي لفظًا أو معنًى إنه: قياس لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه[٣]. وهو كذلك؛ لأن المضارع المجزوم بأداة الشرط يدل على الاستقبال؛ وشتان بين المضي والاستقبال، وهو أيضًا قد عملت فيه أداة الشرط الجزمَ، بخلاف الماضي لفظًا أو معنًى؛ إذ لا مدخل لعمل

(١) : ينظر: الخصائص ١٦٢/٢-١٦٣، اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ٤، أوضح المسالك، الحاشية ٢١٧/٤-٢١٨، ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤ .

(٢) : ينظر: المقتضب ٦٦/٢ .

(٣) : ينظر: النحو الوافي ٤٥١/٤ .

الأداة فيهما لفظًا؛ وفي هذا دحر لحجة حمل المضارع على المضي .

أما إن تقدم ما يشير للجواب فيرى عباس حسن أنه هو الجواب صراحة؛ كما هو حال الكوفيين، ويذكر أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظيًّا في تسمية المذكور؛ أهو جواب أم ساد مسده[١] .

والحق أن الفرق بين تقدير البصريين، وتقدير الكوفيين دقيق؛ ففي قولك: (أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ):

معناه على تقدير البصريين أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازمًا بأن المخاطَب ظالم، ثم بدا له أن يعلقه على الشرط؛ فهو أشبه شيء بالتخصيص بعد التعميم .

وأما على تقدير الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر؛ وفرْقٌ بين البناءين[٢] .

* * *

والذي يظهر لي القول بما ذهب له عباس حسن من كون فعل الشرط عند حذف الجواب لا يكون إلا ماضيًا لفظًا أو معنًى؛ للعلة نفسها التي ذكرها .

أما إن تقدم ما يشير للجواب فأرى أن الذي يحكم تسميته جوابًا أو سادًّا مسده يعود إلى حقيقة مراعاة الأولى في السياق؛ بناء على ما تقرر من اختلاف المعنى باختلاف التسمية، إذ لا يصح بحال تعطيل أحد المعنيين اللذين ينفث كل منهما روحًا جديدة في السياق تصرفه عن طريق الأول .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) : ينظر: النحو الوافي ٤/٤٥٥ .

(٢) : ينظر: أوضح المسالك، الحاشية ٤/٢١٨ .

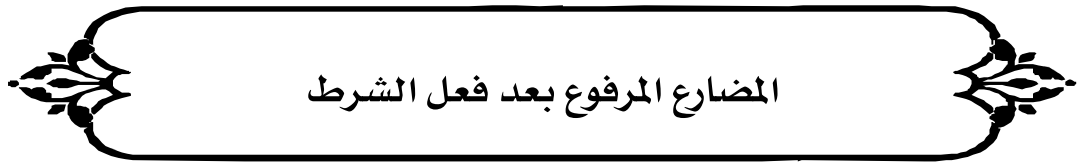

المضارع المرفوع بعد فعل الشرط

نص المسألة :

يذكر عباس حسن عند تخريجه المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي ما نصه: « وقال الكوفيون والمبرد إن المضارع وما يتصل به هو الجواب، ولكن على تقدير الفاء »، أما في حال لو كان المضارع مرفوعًا بعد فعل شرط مضارع فيقول: « ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك، ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضيًا، وأن يكون مضارعًا »[(١)] .

دراسة المسألة :

اختلف النحويون في تخريج المضارع المرفوع بعد فعل الشرط، وله صورتان:

الصورة الأولى: المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي:

كالذي جاء في قول زهير:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرَمُ[(٢)]

فقد ذكر النحويون في رفع المضارع بعد فعل الشرط الماضي أربعة تخريجات:

فيرى سيبويه، والمبرد - في رأي -: أن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي (يقولُ) ليس هو جواب الشرط، وإنما هو دليل على الجواب، والجواب الحقيقي محذوف، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر عن موضعه الأصلي الذي يسبق أداة الشرط ، والأصل عنده: (يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل يوم مسألة يقلْ لا غائب مالي)؛ فالجواب محذوف دل عليه جملة: (يقول لا غائب مالي) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها، وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية؛ ففي الكلام أمران:

---

(١) : النحو الوافي ٤/٤٧٥-٤٧٦ .

(٢) : الديوان ٦٠ .

١/ حذف الجواب .

٢/ وتأخير ما يدل عليه[١] .

وقال الكوفيون والمبرد - في رأي آخر -[٢]: إن المضارع وما يتصل به هو الجواب؛ ولكن على تقدير الفاء التي تقوم في إفادة الربط بين جملتي الشرط والجواب مقام جزم الفعل، ولا يجزم معها؛ استغناء بها في الربط عن الجزم . ويعرب المضارع المرفوع مع ما دخل عليه في موضع رفع خبرًا لمبتدإ محذوف؛ تقديره: (فهو يقول)، والجملة من المبتدإ المحذوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم .

وهناك رأي ثالث ملخصه: أن المضارع المرفوع هو الجواب، لا على نية التقديم، ولا على إضمار الفاء؛ ولكن لّما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله؛ لكونه ماضيًا: ضَعُفَتْ عن العمل في فعل الجواب[٣] .

وجاء في كتاب الجمل - المنسوب للخليل - : أنه إنما رُفِع المضارع (يقولُ) لأنه على معنى: (قال)؛ فصُرِف من ماض إلى مستقبل فرُفِع[٤] .

الصورة الثانية: المضارع المرفوع بعد فعل الشرط المضارع :

يقول الشاعر:

يا أقْـرَعُ بـنَ حابـسٍ يا أقرعُ
إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[٥]

ويقول أبو ذؤيب الهذلي:

فَقِيلَ: تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُها[٦]

(١) : ينظر: الكتاب ٦٦/٣، الكامل ١٧٤/١ .

(٢) : ينظر: المقتضب ٦٦/٢-٦٨، توضيح المقاصد ٣٤٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١، شرح الأشموني ٥٠٣/٢، الهمع ٣٣٠/٤ .

(٣) : ينظر: توضيح المقاصد ٣٤٠/٢، شرح الأشموني ٥٠٣/٢، الهمع ٣٣٠/٤ .

(٤) : ص ٢٠٢ .

(٥) : بيتان من الرجز نُسِبا في الكتاب ٦٧/٣ إلى جرير بن عبدالله البجلي الصحابي .

(٦) : ديوان الهذليين ١٥٤/١ .

وقد ذكر النحويون لهذه الصورة ثلاثة تخريجات:

فيرى الكوفيون والمبرد وابن السراج وابن جني[١]: أنه على حذف الفاء مطلقًا، ويجري الباقي على ما ذكر في الصورة السابقة: (من تقدير مبتدأ ...) .

وفَصَّلَ سيبويه:

أ/ فيرى إن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع - كالشاهد الأول - فالأولى اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولاً من مكان سابق على أداة الشرط، وأنه ترك مكانه الأصلي وتأخر عنه إلى المكان الذي حل فيه بعد الجملة الشرطية؛ فهو دليل الجواب وليس جوابًا حقيقيًّا . ويكون هذا المضارع الذي تأخر من تقديمٍ: معمولاً للعامل المحتاج إليه قبل أداة الشرط؛ ففي قول الشاعر: (إنك إن يصرع أخوك تصرع): يكون المضارع المرفوع (تصرع) مع فاعله خبر (إنّ)؛ ووجه الكلام: (إنك تصرع إن يصرع أخوك)[٢] .

بـ/ وإن لم يتقدم على أداة الشرط ما يمكن أن يطلب العامل - كالشاهد الثاني - فجوز سيبويه التقديم والتأخير؛ فيكون التقدير: (لا يضيرها من يأتها)، وجوز أيضًا أن يكون على حذف الفاء[٣] .

وذكر بعض النحويين أن تفصيله على مايلي:

أ/ إن كانت الأداة اسم شرط - كالشاهد الثاني - : فعلى إضمار الفاء؛ فيكون أصل الكلام: (من يأتها فهو لا يضيرها) .

بـ/ وإن لم تكن الأداة اسم شرط - كالشاهد الأول - : فعلى التقديم والتأخير؛ فيكون أصل الكلام: (إنك تصرع إن يصرع أخوك)[٤] .

---

(١) : ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١، الكامل ١٧٤/١، المقتضب ٦٩/٢-٧٠، الأصول ٤٦٢/٣، المحتسب ١٩٣/١، أمالي ابن الشجري ١٢٥/١، اللباب ٥٩/٢، الضرائر للآلوسي ١٧١-١٧٣ .

(٢) : ينظر: الكتاب ٦٧/٣ .

(٣) : ينظر: الكتاب ٧١/٣ .

(٤) : ينظر: توضيح المقاصد ٣٤٢/٢، شرح الأشموني ٥٠٤/٢ .

هذا وقد جرى عند بعض النحويين نقد لثلة من الوجوه السابقة؛ فمثلاً عندما يحمل سيبويه رفع المضارع على التقديم والتأخير، ويجعله دليل الجواب، وليس الجواب صراحة؛ يقول المبرد في معرض الرد عليه: « والذي قال لا يصلح عندي؛ لأن الجواب في موضعه، فلا يجب أن يقدر لغيره؛ ألا ترى أنك تقول: (يضربُ غلامَه زيدٌ)؛ لأن (زيدٌ) في المعنى مقدم؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول .

ولو قلت: (ضربَ غلامُه زيدًا): لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدر لغيره »[(١)] ، وقد وافقه ابن السراج لنفس العلة التي ذكرها، وانصرف عما قال به سيبويه في التقديم والتأخير[(٢)] .

وطريقة الكوفيين والمبرد هذه في جعل الفاء محذوفة تنساق وفعلَ الشرط مضارعًا؛ لا ختصاص هذه الصورة بالشعر؛ ومن المعلوم أن حذف الفاء من الجزاء لا يكون إلا في الشعر[(٣)] .

ولكن عندما نعود بهذا التوجيه إلى المضارع المرفوع بعد الشرط الماضي نجد أن النحويين يجيزونه في السعة من غير اختصاص بشعر أو نثر؛ فيكون حذف الفاء عند الكوفيين والمبرد منقودًا؛ لخروج هذا الحذف عن بابه في الشعر[(٤)] .

بقي أن أشير إلى أن الصورة الثانية خصها النحويون بالضرورة؛ وعلة ذلك: من طريق أنّ الأداة قد عملت في الشرط، فلا يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله[(٥)] .

وقد عارض الشاطبي اختصاص هذه الصورة بالضرورة من قبيل أنها قد ثبتت في النثر أيضًا؛ لما حكى ابن جني عن طلحة بن سليمان أنه قرأ: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ

(١) : المقتضب ٦٧/٢ .

(٢) : ينظر: الأصول ٤٦٢/٣ .

(٣) : ينظر: المقاصد الشافية ١٣٤/٦ .

(٤) : السابق .

(٥) : ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٦٨٢/٢ .

يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[١] برفع (يدركُكُم)[٢] .

وعن رفع المضارع في هذه القراءة يقول ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية .

وعارضه ابن جني فيما ذكر؛ فيقول: « هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة. إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم . ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء »[٣] .

وعلَّهُ من أجل هذه القرءة السالفة حكم ابن مالك على رفع المضارع بعد مجزومٍ مثلِه في الشرط بالندرة والضعف، دون تخصيصه بالضرورة؛ كما يشعر كلامه في الألفية حين يقول:

وبعْدَ ماضٍ رَفْعُكَ الجَزا حَسَنْ ورَفْعُهُ بعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ[٤]

رأي عباس حسن :

يقول: « الخير أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع؛ فنقول عند وقوعه مرفوعا في الشعر ... : إنه جواب الشرط، مرفوع للضرورة، أو على لغة ضعيفة .

وعند وقوعه في النثر: إنه مرفوع محاكاة لتلك اللغة الضعيفة .

ولا داعي للتأويل المرهق، والتقدير، وافتراض الحذف، أو التقديم، أو التأخير؛ رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف، إلى نطاق شيء آخر يبيح رفعه بغير ضعف، وبغير أن يكون جواب شرط؛ وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع، فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى »[٥] .

---

(١) : النساء : ٧٨ .

(٢) : ينظر: المقاصد الشافية ٦/١٣٥. وانظر القراءة في: المحتسب ١/١٩٣ .

(٣) : المحتسب ١/١٩٣ .

(٤) : باب: (عوامل الجزم)، وينظر أيضا: المقاصد الشافية ٦/١٣٤-١٣٥ .

(٥) : النحو الوافي ٤/٤٧٥ .

ومن تلك الاعتراضات التي وجهها عباس حسن: اعتراضه على من قال إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي هو الجواب، لا على نية التقديم، ولا على إضمار الفاء؛ ولكن لّما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله؛ لكونه ماضيًا: ضَعُفَتْ عن العمل في فعل الجواب؛ فيقول: « وهذا التعليل واضح الفساد؛ فما السبب في عجزها هنا - يعني: أداة الشرط - وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي؛ مع أن فعل الشرط ماض في الحالتين ؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل »[(١)] .

والحق أن هذا الاعتراض متجه في دفع مثل هذا التخريج، بل إنه من البدائه التي تطرأ على ذهن المعارض؛ لانتقاضه بحال جزم المضارع بعد الماضي . إلا أن لي فيه كلامًا يدفع مثل هذا الاعتراض، يظهر في الترجيح .

وأعود إلى طور الترجيح لعباس حسن في المسألة وأسجل عليه أنه صرح بأن الرفع في المضارع لغة ضعيفة؛ ولم أجد أحدًا من النحويين - على الأقل فيما طالعت - ذكر بأن ذلك لغة، وإنما حكموا عليه تارة بالضرورة، وأخرى بالقلة والشذوذ ؛ هذا فيما لوكان المضارع مرفوعًا بعد الشرط المضارع؛ وهنا مساءلة أخرى إذ لم يقع من عباس حسن تفنيد في الفرق بين الصورة الأولى والثانية؛ وأن الأولى جائزة في السعة، دون الثانية التي خصت بالشعر؛ كل ذلك لم ينجز إلى ذكره في أثناء حكمه بالترجيح .

وأعلل هنا انصرافه عن المذهب الكوفي؛ لأنه أراد حكمًا يجمع بين صورتي المسألة، وذلك ما لا يتحصل عند القول بحذف الفاء من الجزاء على إطلاقه؛ لاختصاص الحذف بالشعر، دون النثر .

* * *

(١) : النحو الوافي، الحاشية ٤/٤٧٥-٤٧٦ .

ويلحظ في هذه المسألة أن عباس حسن قد جمع بين المضارع المرفوع بعد فعل الشرط بصورتيه في حكم واحد، ولا أوافقه على ذلك، بل أرى أن يبتنى الحكم على شيء من التفصيل:

أ/ فإما أن يرفع المضارع بعد فعل الشرط الماضي:

وهنا لا بد من التفريق بين الأصل والعارض؛ فإذا جزم المضارع بعد المضي نقول: جاء الجزم هنا على الأصل .

أما في حال لو رفع المضارع؛ فالقول: إن الرفع جاء هنا لعارض عجز الأداة عن ظهور عملها في الشرط الماضي؛ فأجري الجواب على نسقه .

بـ/ وإما أن يرفع المضارع بعد فعل الشرط المضارع:

ويكفي القول هنا أن الرفع قد جاء لضرورة الشعر، دون صحة إجراء الحكم في السعة ؛ وبذلك نستريح من تكلف الحذف والتقدير والتقديم والتأخير الذي يرمي إليه عباس حسن .

والله أعلم بالصواب .

الخاتمـــــــة

نتائج الدراسة

لك الحمد ربي لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على رسول الهدى، وصحبه، ومن بهم اقتدى . أما بعد:

فقد توصل البحث بعد بذل عناء النظر، ونجاد الفِكَر إلى جملة من النتائج أسوقها تباعًا من الأعم إلى الأخص؛ فأقول - مستعينًا بالله - :

١. تثبت هذه الدراسة أن المنهج الذي انطلق منه عباس حسن في ابتنائه الآراء النحوية إنما هو عين المنهج الكوفي الآخذ بكل ما ورد عن العرب دون نظر إلى كثرة أو قلة، كما يقل عنده التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار .

٢. كما أن هذا المنهج الذي أقامه سبيلاً للوصول إلى رأي خالص مجرد عن الاعتداد بكونه لأصحاب مذهب معين: قد أوصله في غالب الأمر إلى موافقة البصريين في كثير مما ذهبوا إليه؛ ويقودنا ذلك للاستنتاجيين التاليين:

٣. مسايرة الرأي البصري لروح اللغة، وأنهم إنما حاكُوا تلك التعليلات والتأويلات لتقنين تلك الآراء، وتقعيدها؛ مما يؤدي إلى إضفاء صفة العلمية عليها .

٤. استقلالية شخصية عباس حسن النحوية، وهذه الاستقلالية دفعته إلى ألا يتأثر بمذهب أو رأي لذاته، وإنما الغاية وصوله بذلك المنهج الذي اختطه إلى رأي مجرد عن مَنْ تقوَّلَ به .

٥. كما وأنه من باب الحكمة ألا يبخس الرأي الكوفي حقه، كيف لا وقد أفاد منه غاية الفائدة، عندما نعلم يقينًا استواء جميع الآراء في نظره؛ يدلنا على ذلك أنه أرسل سهام النقد موجهة لكلا الطرفين؛ فعندما يصم الرأي الكوفي بالضعف حينًا ، نجده يستنسخ هذا الوصم في جانب الرأي البصري، وفي المقابل نراه يلقي عبارات الثناء والمديح على جملة من الآراء الكوفية التي امتحلها؛ فيقول مثلاً: (ومذهبهم نفيس)، (من الأنسب الاكتفاء به)، (أوضح وأقل تعسفًا)، (الأخذ به أيسر)، (يبعدنا أحيانا عن مشكلات نحوية لا سبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل

والتكلف)، (حجتهم الأقوى)، (رأيهم سديد)، (بعيد عن التكلف والتعقيد) إلى غير ذلك من عبارات الثناء التي تنبئ صدقًا عن الإفادة من هذا الرأي، وأنه وجد فيه ضالته التي ينشدها في بعض المواطن .

٦. ضرب صفحًا عن العلل الثواني والثوالث أو علة العلة، ووصفها بـ (العلل الزائفة)، وقَزَّم من حضورها في مناقشاته .

٧. إلا أنه يطالعنا من جانب بعلل مستحدثة، خلت منها كتب النحاة قبله؛ فتراه يعلل مثلاً للرأي كونه: (أكثر وضوحًا من جهة الإعراب)، (يحرص على سلامة اللغة)، (يمنع فوضى التعبير)، (عَمَلِيًّا سَهْلًا)، (ليس فيه إساءة لغوية)، (أكثر شهرة)، (أوسع شيوعًا)، (تتماثل فيه أساليب البيان اللغوي وتتوحد)، (يريح من تكلف التأويلات)، (تتطلبه حياة الناس)، (لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار)، (الأبلغ متابعة الأكثر)، (لما فيه من تعقيد) .

٨. سجل البحث لعباس حسن اضطرابه في منهجه في السماع؛ إذ إنه يأخذ فيه بكل ما روي عن العرب، دون نظر إلى قلة أو كثرة ما دام يروى داخلاً في دائرة الزمن الذي ضُرب حدًّا للفصاحة وسلامة النطق؛ إلى نهاية القرن الثاني في الأمصار، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع؛ هكذا رسم منهجه في السماع، وحاد عنه في كثير من الآراء المُعضَّدة به، بل إنه ربما طرح السماع لأجل علة واهية؛ كشهرة الرأي المعارِض مثلاً .

٩. يظهر جليًّا في هذه الدراسة أن فكرة التوسع التي أرادها عباس حسن إنما تقوم على التوسع في المنهج، لا على إعادة إحياء الآراء المهجورة .

١٠. في نُتَف يسيرة نسب عباس حسن إلى الكوفيين رأيًا ليس عندهم، أو ينقل رأيهم غير مكتمل؛ الأمر الذي أدى إلى خروجه بتصور خاطئ أو ناقص للمسألة .

١١. وفي أحيان قليلة قد يترجح عنده الرأي الكوفي؛ فيظهر أنه متابع لهم، لكن وبعد دراسة للرأي الكوفي يتضح أنه مبني على قول لهم آخر لم يوافقهم فيه عباس حسن؛ مما يوقعه في شذوذ رأي لم يشأ أن يتقدم به بين يدي النحاة،

لا تتحقق فيه المتابعة للكوفي[١] .

١٢. يشيع في كتاب النحو الوافي استعمال عباس حسن لعبارة: (الخلاف الشكليّ)؛ ويريد بها: ذلك الخلاف الذي لا يترتب عليه شيء عمليّ، ولا يتغير به الحكم، ولا أثر له مطلقًا .

١٣. أن الحكم بنزوع عالم إلى مذهب بعينه لا يكون بالنظر إلى تبنيه آراء أصحاب ذلك المذهب، وإنما يكون بالنظر إلى تطبيقه المنهج المتبَع عند أهل المذهب .

١٤. أن الضرورة وجه من أوجه التخريج النحوي، لا ينشق بها رأي جديد .

١٥. عندما يُعارَض سماع بسماع: - غالبًا - لا يكون القصد به طرح السماع المخالِف، وإنما يكون من باب المقابلة والاستواء في الحجة .

١٦. أن الزيادة التي يعبر بها النحويون في التركيب تأتي على أحد أربعة أوجه:

- زيادة في اللفظ دون المعنى: كزيادة (لا) النافية في قولهم: (جئت بلا زادٍ)؛ فـ (لا) زائدة لفظًا؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، ومعناها في النفي ؛ فلا تكون زائدة فيه .

- وزيادة في المعنى دون اللفظ: كزيادة (الباء) التي في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]؛ (الباء) زائدة في المعنى دون اللفظ؛ لظهور عملها في المجرور .

- وزيادة في اللفظ والمعنى: كـ (الواو) في قول الشاعر:

ولقد رمَقْتُكَ في المجالس كلِّها فإذا وأنت تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي[٣]

ذلك أنّ (إذا) الفجائية لاتدخل إلا على جملة اسمية يكون مبتدؤها مجردًا من حرف العطف .

- وزائد لاعتراضه بين طالب ومطلوبه: كزيادة (مِنْ) في قولك: (ما جاءني من رجلٍ)، فإنها من جهة اللفظ غير زائدة؛ لظهور عملها في المجرور،

---

(١) : ينظر مثلا: ص ٨١، ٢٠٣، ٢٣٥، ٢٤١ : من هذا البحث .

(٢) النساء : ٧٩ .

(٣) : قائله أبو العيال الهذلي ، ديوان الهذليين ٢ / ٢٦٠ .

وكذلك من جهة المعنى؛ ذلك أنه لو خلا منها التركيب لالتبس نفي الوحدة بنفي الجنس، وبظهورها يخلص إلى الجنس خاصة؛ فعدل النحاة بالزيادة فيها إلى اعتراضها بين جزأي الإسناد (الفعل وفاعله) .

١٧. قد يحتج نحوي على آخر بما لا يَلتزمه، فلا يعني ذلك إسقاط حجة الأول، وإنما أراد أنها ملزِمة له في العدول عما قال به ذلك الآخر؛ ويتضح ذلك بهذين المثالين :

- في مسألة (دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة): جوز الكوفيون دخول (أل) على شرطهم؛ فيقولون: (الثلاثةُ الأثوابِ)، ونظروا له بـ (الحسنُ الوجهِ)؛ لأنهم يجعلون إضافة الصفة إلى معمولها متمحضة . والبصريون يمنعون دخول (أل) على المضاف، ويحتجون له بعدم النظير، ويعدون إضافة الصفة إلى معمولها غير متمحضة؛ ولا تعني محاجتهم بعدم النظير إبطال حجة الكوفي في التنظير، وإنما أراد البصري أنها ملزمة له في العدول عما قال به الكوفي؛ لاعتباره بعدم تمحض إضافة الصفة إلى معمولها، وهذا ما لا يلتزمه الكوفيون .
- يذهب الكوفيون إلى أن (إيَّاك) بكماله هو الضمير، ونظروا له بـ (أنتَ) وفروعه . وخالفهم البصريون بحجة عدم النظير؛ لاعتبارهم (الألف والنون) من (أنت) هو الضمير؛ فصار اعتبارهم هذا ملزمًا لهم في العدول عما قال به الكوفيون، ولا يَرِد عليهم - أعني: الكوفيين - .

١٨. عندما يتكلم النحاة في باب الرتبة، ومع التقديم خاصة: فإنهم قد يطلقون عبارات توهم باعتبار رتبة المتقدم بالنسبة للمؤخر، ومرادهم في الحقيقة إنما هو في منع التقديم، وفصل رتبة المتقدم عن ذلك المؤخر[(١)] .

١٩. الناظر بعين البصيرة إلى القواعد والتعليلات النحوية في اطرادهما: يجد هذا الاطراد مشعرًا بأن اللغات توقيفية، وهذا ما أدين به؛ وبمقتضاه يصفو جانب

(١) : ينظر: ص ٢٠٩، ٢٢١ : من هذا البحث .

الصنعة النحوية .

٢٠. هل يجوز التكلُّمُ بالمخرَّج ؟

- وهذا سؤال أحسب أن البحث لامس طرف الجواب عنه، ولا يبعد أن يكون عين مراد النحويين: بأن التخريج إن كان على وجه يقبل فيه الاطراد جاز التكلم به؛ ومن هنا تأتي براعة النحوي في تنقيح تلك الشذوذات، والعدول بها إلى فسحة الجواز؛ لينفض عن النحو غبار الشوائب التي تعكر صفوه، واتخذها بعضهم معرة ينتقص بها قدر هذا العلم شريفِ الغرض . أما أن يعدل النحوي بالشذوذ إلى شذوذ آخر: فهذا وإن كان قطعًا لا يُتكلَّم به فلا يعدم سخافة الحيدة عن الشذوذ الأول، وما مثله إلا كمثل من ضل الطريق، فراح يلتمس مخرجًا أفضى به إلى ضلاله القديم. وقد ذكرت قبلُ أن يكون هذا مراد النحويين من التخريج، وإلا فما هو ؟! وأختم بمثال يوضح ماسبق: فقد اشترط النحويون لجزم المضارع في جواب النهي أن يصح المعنى بإحلال (إن) الشرطية قبل (لا)، وأبطل الكسائي ذلك بقراءة: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾[(١)]، فخرج النحويون جزم الفعل (تستكثر) على البدلية، وإبدال الفعل من الفعل مطرد؛ وبموجبه يجوز في قولك: (لا تدن من الأسد يأكلك) الرفع في (يأكلك) للجواب، والجزم للبدل، وكلٌّ مطرد في بابه[(٢)] .

(سبحانك اللهم وبحمدك،
أشهد ألا إله إلا أنت،
أستغفرك وأتوب إليك) .

(١) : المدثر : ٠٦ . قرأ الحسن وابن أبي عبلة: (تستكثرْ) بجزم الراء . ينظر: معجم القراءات ١٥٩/١٠ .

(٢) : تنظر المسألة: ص ١٨٨ من هذا البحث .

الفهـــــارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية ٢٦٢
- فهرس الأحاديث النبوية ٢٦٨
- فهرس الأشعار والأرجاز ٢٧٠
- ثبت المصادر والمراجع ٢٧٦
- فهرس الموضوعات ٢٩٩

فهرس الآيات القرآنية

((بسم الله الرحمن الرحيم))

السورة	الآيـــة	رقمها	ص	القراءات
الفاتحة	﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٢١،٢٠	قرأ بعض الصحابة: (وَغَيْرِ الضَّالِّينَ) .
البقرة	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾	٢٠	١١٨	
	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٤٢	١٧٦	
	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾	٨٣	٤٧،٤٦	قرأ ابن مسعود : (لَا تَعْبُدُوا): بحذف النون .
	﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾	١٠٠	٨٦،٨٥	قرأ أبو السَّمَّال : (أَوْ): بسكون الواو .
	﴿وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾	١٧٧	١٢٤	
	﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾	١٨٧	٦٩	
	﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾	١٩٨	٣٦	
	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	٤٥	روى ابن مجاهد أنه قرئ (يُتِمُّ): بالرفع .
آل عمران	﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾	١١١	١٧٩	
	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنفُسِهِمْ﴾	١٧٨	١٢٨	قرأ حمزة : (وَلَا تَحْسَبَنَّ): بتاء الخطاب .
النساء	﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ﴾	٦٢	٢٢٠	
	﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾	٦٣	٢٢٠،٢١٨ ٢٢٢	

النساء	﴿انفِرُوا ثُبَاتٍ﴾	٧١	١١٧،١١٩	قرئ شاذا : (ثُبَاثًا): بفتحتين .
	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	٢٥١	قرأ طلحة بن سليمان (يُدْرِكُكُم): بالرفع .
	﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٢٥٨	
	﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾	١٠٠	١٧٨	قرأ الحسن : (يُدْرِكَهُ): نصبا .
المائدة	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	٧١	٢٥	
الأنعام	﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾	٩٥	٩١	
الأعراف	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾	١٢	٢٢	
	﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾	٢١	٢٠٥،٢١٠	
	﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	٢٣	٢٤٤	
الأنفال	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾	٢٥	١٩	
التوبة	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	٦	٢١٢،٢١٣	
	﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ ﴾	٤٠	٢٥	
يونس	﴿وَمَا كَانَ هَذَا القُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ﴾	٣٧	١٢٥	
	﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١	٨٢	
	﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾	٨٨	١٧٠	

هود	﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	٤٧	٢٤٥
يوسف	﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	٢٠	٢٠٦،٢٠٥
	﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾	٤٣	١٠٧
	﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ﴾	٧٠	٧٦،٧٥
	﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾	١٠٩	١٤٣
الرعد	﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾	١١	٦٨
	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ﴾	٣١	٧٧
إبراهيم	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ﴾	١-٢	٢٢١
	﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾	٩	٧٢
النحل	﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾	٧٧	٨٥
مريم	﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾	٤٦	٢٤٣
طه	﴿لَاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾	٦١	١٩٢،١٩٠
	﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾	٧١	٧٣،٦٧
الأنبياء	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾	١٦	١٣٥
	﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكُم مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾	٥٦	٢١٠،٢٠٥
	﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ﴾	٩٦-٩٧	٧٨،٧٧
المؤمنون	﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالحَقِّ﴾	٧٠	٨٣

الشعراء	﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾	١٦٨	٢٠٥	
النمل	﴿أَهَكَذَا عَرْشُكِ﴾	٤٢	١٥٣	
القصص	﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾	٣٥	٢٠٦	
	﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾	٤٤	١٤٣	
سبأ	﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾	١٦	١٤٣	
فاطر	﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾	٣٦	٩١	
الصافات	﴿بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾	٦	٢٢٦	
	﴿لَايَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الأَعْلَى﴾	٨	٤٦	
	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٨٥،٨٧	
الزمر	﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾	١٢	٢٨،٣٠	
	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾	٥٣	٦٣،٦٤	
	﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧٣	٧٦،٧٨	
الزخرف	﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا﴾	٣٦	١٨٣،١٨٤ ١٨٧	قرأ زيد بن علي : (يَعْشُو): بالواو .
	﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾	٨٧	٢٤٣	
الدخان	﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾	٢٥	٦٥	
محمد	﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا﴾	٣٨	١٧٩	
الفتح	﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾	٢	٢٧	
ق	﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾	٩	١٤٣	
الواقعة	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾	٩٥	١٤٣	

الحديد	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾	٢٣	١١٤،٣٠	
	﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ﴾	٢٨	١٩٢	
الحشر	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾	٧	١١٤	
الجمعة	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	٦٨	
القلم	﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾	٢	٢٢٨	
	﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾	٥-٦	٧٢	
نوح	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ﴾	٤	٦٣،٦٤	
	﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ﴾	٢٦-٢٧	١٨٩	
المدثر	﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾	٦	١٩٠،١٩١ ٢٦٠	قرأ الحسن : (تَسْتَكْثِرْ): بجزم الراء.
الإنسان	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	٦	٦٨	
	﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	٢٤	٨٤	
الانشقاق	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾	١-٢	٧٦،٨٠	
الأعلى	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۝١٤ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝١٥ بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	١٤-١٦	٨٣	
الضحى	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾	٣	١٩١	

فهرس الأحـــــاديث

الحـــــديث	ص
{ أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى فيّ }	١٣٠
{ أليس قد صليت معنا ؟ }	٢٠١
{ إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون }	٦٤
{ عملت يوم كذا وكذا: كذا وكذا }	١٥٣
{ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ }	١٩٠
{ لا تَرْجِعُوا بعدي كُفَّارًا يَضْرِبْ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ }	١٩٠
{ لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ }	١٩٠
{ لايبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسلَ منه }	١٧٤
{ لعل أحدَكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض }	١٢٤
{ولا يظمأ على التقوى سِنْخُ أَصْلٍ}	١٤٣

* * *

فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البيـــــــــــــيت	قائله	ص	ملاحظ
ب	مَشَائِيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولاناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها	الأخوص الرياحي	٤٨	
	حتى إذا قمِلت بطونكمُ ورأيتمُ أبناءكم شبـــوُّا وقلبتمُ ظهر المِجَـــنِّ لنا إن اللئيم العاجِز الخِبُّ	الأسود بن يعفر	٧٦، ٧٨	
	فلمَّا جَلاها بالأَيَامِ تَحيَّزتْ ثُبَاتًا عليها ذُلُّها واكْتِئَابُها	أبو ذؤيب الهذلي	١١٧	
	فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجِلْدِ إنه سيُرضيكُمَا منها سَنَامٌ وغَارِبُهْ	أبو الغمر الكلابي	١٤٣	
	وَإِنَّ امْرأً لا يُرْتَجَى الخَيْرُ عِنْدَهُ يَكُنْ هَيِّنًا ثِقْلًا عَلَى مَنْ يُصَاحِبُ	أبو الأسود الدؤلي	١٨٤، ١٨٥	
	لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ما كنت أوثِر إِتْرابًا على تَرَبِ	ـــــ	٩٤	
	فَظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنِعْمَةٍ فَقُلْ في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ	امرئ القيس	٢١٢	
ت	ألا يَزْجُرُ الشَّيْخُ الغَيُورُ بناتَه	السري الرفاء	١١٧	نصف بيت (صدر)
ح	بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصورَتِها أوْ أنْتِ في العينِ أَمْلَحُ	ذو الرمة	٨٦	
د	أنْ تقرآن على أسماءَ ويْحكُما مني السّلامَ وألا تُشْعِرا أحدا	ـــــ	٤٦	
	كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا	العجاج	٢٠٦	رجز
	جاءت كبيرٌ كما أُخفِّرَها والقومُ صِيدٌ كأنهم رَمِدوا	صخر الغي	٣٣	

د	عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بعد بُؤْساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطْفًا به نُسِيَ الجُهْدُ	ـــــ	١٥٤	
	يُثْنِي عليْكَ وأنت أهلُ ثَنَائِهِ ولديْكَ إنْ هو يسْتَزِدْكَ مَزِيدُ	عبدالله بن عنمة الضبي	٢٤٤	
	ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللّذّات هل أنت مخلدي	طرفة	٤٧	
	جَهِلْتِ مِنْ عَنَانِهِ المُمْتَدِّ	قبيصة	٦٤	رجز
	كانوا ثمانينَ أوْ زادوا ثمانِيَةً لَوْلا رجاؤك قَدْ قتَّلتُ أولادِي	جرير	٨٦	
	إنّ اختيارَك ما تبغيه ذا ثقة باللهِ مستظهِرا بالحَمْلِ والجَلَدِ	ـــــ	١٣٤	
	أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	قيس بن زهير	١٨٥	
ر	لو لم تكن غَطَفَانٌ لا ذُنُوبَ لها إليَّ ، لَامَ ذَوُو أَحْلَامِهِمْ عُمَرَا	الفرزدق	٢٣	
	لاتَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا إنّي إذنْ أَهْلِكَ أو أطيرَا	ـــــ	٣٩	رجز
	وَقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدُوا مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا	الراعي النميري	١٤٣	
	وطرفُك إما جِئتَنا فاصرفنَّه كما يحسِبوا أن الهوى حيثُ تنظرُ	عمر بن أبي ربيعة	٣٣	
	ما كان يرضى رسولُ الله دينهمُ والطيبان أبو بكر ولا عمرُ	جرير	٢١	
	فَقِيلَ: تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُها	أبو ذؤيب الهذلي	٢٤٩	
	فما بالُ مَنْ أسعى لأجْبُر عظمه حِفاظا وينوي مِنْ سفاهته كسري	ـــــ	٨٠	

ر	ما زال مذ عقدت يــداه إزارَه فسما وأدرك خمســـةَ الأشبـــــارِ	الفرزدق	١٠٣	
س	لو كنتَ إذْ جِئْتَنا حَاولْتَ رُؤْيَتَنا أو جئتنا ماشيًا لايُعْرَفِ الفرسُ	ـــــ	٥٢	
	تَقُولُ وَدَقَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ	ـــــ	٢٠٦	
	كَيْ لِتَقْضِيــنِي رُقَيَّــةُ مَا وَعَدَتْــنِي غَيْرَ مُخْتَــلَسِ	ابن قيس الرقيات	١١٤	
ع	كَذَاكَ الذي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ	ـــــ	١٨٣، ١٨٤	
	وَكُلُّ امرِئٍ يبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ	ـــــ	١٨٣، ١٨٦	
	فَقَالَتْ أَكُلّ النّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا	جميل بثينة	١١٠	
	وهل يَرْجِعُ التسليمُ أو يكشِفُ العمى ثلاثُ الأثــــافي والديارُ البـــــلاقعُ	ذو الرمة	١٠٣	
	لَئِنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكم بيوتُكُمْ لَيَعْـلَمُ ربّي أنَّ بيـتيَ واسِـعُ	الكميت بن معروف	٢٤٤	
	يا أقْـرَعُ بـنَ حابـسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ	جرير بن عبدالله	٢٤٩	رجز
	أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِـيرَ بِقِرْبَتِي فتترُكَها شَنًّا بِبَيْـدَاءَ بَلْقَعِ	ـــــ	١١١	
ف	وحتى رأينا أحسنَ الفعلِ بيننا مُسَاكَتَةً لا يَقْرِفِ الشرَّ قارفُ	مزاحم العقيلي	٥٢	
	ولُبْسُ عباءةٍ وتقـرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ	ميسون بنت بحدل	٩٣	
	قَدْ يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجافي بِغَيْرِ لاعَصْفٍ ولا اصْطِرافِ	العجاج	١١١	رجز

ك	أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي	ـــــ	٣٦	رجز
	إذا خاط عينَيْهِ كَرَا النَّوْمِ لم يزلْ له كالِئٌ مِنْ قَلْبِ شَيْحَانَ فَاتِكِ	تأبط شرا	١٤٤	
ل	اسمع حديثًا كما يومًا تحدثه عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا	عدي بن زيد	٣٤	
	فلم أرَ مِثْلَها خُباسَةَ واجدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدتُ أَفْعَلَهْ	امرئ القيس	٤٨	
	خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ	ـــــ	١٨٣	
	يقلّـِب عينـيه كما لأخـافَه تشاوَسْ رويدا إنني مَن تَأَمَّلُ	أوس بن حجر	٣٤	
	فإنْ أنت لمْ تَصْدُقْكَ نَفْسُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأوائِلُ	لبيد بن ربيعة	٢٤٣	
	فإنْ هو لم يَحْمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ	السموأل بن عادياء	٢٤٤	
	فإن يكُ من جنٍّ لَأَبْرَحُ طارقًا وإن يكُ إِنْسًا ما كَهَا الإِنْسُ تَفْعَلُ	الشنفرى	٢٤٤	
	فإن تَبْتَئِسْ بالشَّنْفرى أمُّ قَسْطَلٍ لما اغتَبَطَتْ بالشَّنْفرى قبلُ أطْوَلُ	الشنفرى	٢٤٤	
	فلمّا أَجَزْنَا ساحة الحيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ	امرئ القيس	٧٧، ٧٨	
	أيا ليلةً خُرْسَ الدجاجُ سَهَرْتُها ببغدادَ ما كادت عن الصبحِ تَنْجَلي	ـــــ	٢٣٢	
م	لاتُكْثِرَنْ، إنّي عسيتُ صائما	رؤبة	١٢٤	رجز
	فماحَتْ به غُرَّ الثّنايا مُفَلَّجًا وسيمًا جلا عنه الظلامُ موشَّمَا	ـــــ	٢٣٢	

م				
	لاتَظلِموا الناس كما لاتُظلَموا	رؤبة بن العجاج	٣٤	رجز
	صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما وِصَالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدومُ	المرار الفقعسي	٢١٣	
	سَهْلُ الخَلِيقَةِ لا تُخشى بوادِرُهُ تزينه الخَصلتان: الحلمُ والكرمُ لا يُخلف الوعدَ ميمونٌ بِغُرَّتِهِ رحْبُ الفِناءِ أريبٌ حين يَعتزِمُ	الفرزدق	٢٣١	
	وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرَمُ	زهير بن أبي سلمى	٢٤٨	
	ومهما تكنْ عند امْرِئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ	زهير بن أبي سلمى	٦٠	
	وما الحربُ إلا ما عَلِمتُمْ وذُقْتُمُ وما هُو عنْها بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ	زهير بن أبي سلمى	٢٢٦، ٢٢٨	
ن	رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ	ـــــ	١٧٠	
	تَحِيَّةَ مَنْ لَا قَاطِـــعٍ حَبْلَ وَاصِـــلٍ وَلَا صَـــارِمٍ قَبْلَ الفِرَاقِ قَرِينَـــا	الأسود بن يعفر	٢١	
	لسـانُ السـوء تهـديها إلينـا وحِنْتَ، وما حسِبتُك أنْ تَحينا	ـــــ	١٢٨	
	وقَدَّدْتُ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وأَلْفَى قَوْلَها كَذِبًا ومِينا	عدي بن زيد	١٤٤	
	ولقد رمَقْتُكَ في المجالس كلِّها فإذا وأنت تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي	أبوالعيال الهذلي	٨٠، ٢٥٨	
	لا تَظْلِمُوا مِسْوَرًا فَإِنَّهُ لَكُمُ مِنَ الذِينَ وَفَوْا في السِّرِّ والعَلَنِ	ـــــ	٢٠٦	
	وأَهْجُو مَنْ هَجَانِي مِنْ سِوَاهُم وأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمَّنْ هَجَانِي	هدبة بن خشرم	٢٠٦	

ثبت المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، تحقيق: د/ طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ .
٢. أحكام القرآن، لابن العربي الإشبيلي، راجعه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
٣. الاختيارات الفقهية، اختارها: علي بن محمد بن عباس البعلي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض .
٤. أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٨٢م .
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ .
٦. الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: د/ عبدالله علي البركاتي و د/ محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤١٠هـ .
٧. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ .
٨. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هَبُّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ .
٩. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣هـ .
١٠. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د/ حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ .
١١. إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤ .
١٢. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ .
١٣. اعتراض الشرط على الشرط، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ عبد الفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٠٦هـ .
١٤. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ .
١٥. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ .
١٦. الأعلام، خير الدين الزِّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م .
١٧. الأغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات، ١٤٢٤هـ .
١٨. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د/ أحمد سليم الحمصي و د/ محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط ١، ١٩٨٨م .
١٩. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا و د/ حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م .
٢٠. الأقوال الوفية في شرح الآجرومية، د/ حسن بن محمد الحفظي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٦هـ .
٢١. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ .
٢٢. الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
٢٣. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة .
٢٤. أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، مصر .
٢٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة

الكتب الثقافية ببيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ .
٢٦. الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ .
٢٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي .
٢٨. أهدى سبيل إلى علمي الخليل: العروض والقافية، لمحمود مصطفى، تحقيق: د/ أحمد أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ .
٢٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان .
٣٠. الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ .
٣١. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د/ محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٣٢. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية .
٣٣. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، راجعه: عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط ٣ .
٣٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع القرشي، تحقيق: د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ .
٣٥. البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية .
٣٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ .
٣٧. البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، د/ فضل حسن عباس، دار الفرقان، عمان – الأردن، ط ١٠، ٢٠٠٥م .

٣٨. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق – سوريا، ط ١، ١٤٢١هـ .
٣٩. بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق: د/ محمد أحمد علي عبد العاطي، دار البصائر، القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ .
٤٠. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ .
٤١. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج (وآخرين)، وزارة الإعلام في الكويت، ٢٠٠٤م .
٤٢. تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣هـ .
٤٣. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤٠٢هـ .
٤٤. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان .
٤٥. التبيان في إعراب القرآن، لعبد الله بن الحسين العكبري، شركة القدس، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ .
٤٦. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ .
٤٧. تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٢٢هـ .
٤٨. التخمير (شرح المفصل)، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ .
٤٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق:

د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط ١، ١٤١٨هـ ، وأكمله دار كنوز إشبيليا بالرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ .

٥٠. ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: د/ محسن سالم العميري، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤١٩هـ .

٥١. التضمين في القرآن الكريم بين التفسير والتأويل، د/ محمد الحسين خليل مليطان، بحث معد لمؤتمر: (اللغة العربية إلى أين ؟)، المنعقد بجامعة الجنان بلبنان .

٥٢. التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: د/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٢٨هـ .

٥٣. التعليقة (شرح المقرب)، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، تحقيق: د/ خيري عبد الراضي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ .

٥٤. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ .

٥٥. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود (وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ .

٥٦. تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ، تحقيق: د/ سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م .

٥٧. التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ .

٥٨. التمام في تفسير أشعار هذيل، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: أحمد ناجي (وآخرين)، وزارة المعارف في العراق، ط ١، ١٣٨١هـ .

٥٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر (وآخرين)، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ .

٦٠. التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عبيد البكري، دار الكتب العلمية،

بيروت – لبنان .
٦١. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون (وآخرين)، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٦٢. تهذيب معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ .
٦٣. توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ .
٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ .
٦٥. التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ط ٢، ١٤٠١هـ .
٦٦. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ .
٦٧. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ .
٦٨. جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر .
٦٩. جريدة الوطن العمانية، ملحق: (أشرعة)، مقال بعنوان: (ظواهر لغوية)، عدد: فبراير، ٢٠٠٩م .
٧٠. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ .
٧١. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ .
٧٢. جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: د/ أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٧٣. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر

الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ .
٧٤. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، مير محمد كتب خانه، كراتشي – باكستان .
٧٥. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ .
٧٦. حاشية الدسوقي (على مغني اللبيب)، لمصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار السلام، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦هـ .
٧٧. حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت – لبنان .
٧٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر .
٧٩. حاشية العلامة الشمني على مغني اللبيب لابن هشام، دار البصائر، القاهرة، نسخة مصورة على طبعة مطبعة محمد أفندي مصطفى، ط ١، ١٤٣٠هـ .
٨٠. حاشية العلامة ياسين بن زين الدين العليمي (على شرح التصريح)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر .
٨١. حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة في بيروت – لبنان، ودار الأمل في إربد – الأردن، ط ١، ١٤٠٤هـ .
٨٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ .
٨٣. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٩هـ .
٨٤. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة – مصر .
٨٥. الدرر في شرح الإيجاز، لقطب الدين الكيذري، تحقيق: د/ محسن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي والأدبي، ط ١، ١٤٢٥هـ .
٨٦. الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: محمد

باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ .
٨٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق – سوريا .
٨٨. درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ .
٨٩. دروس البلاغة، لحفني ناصف (وآخرين)، تحقيق: أشرف بن يوسف حسن، دار إيلاف، الكويت، ط ١، ١٤٢٤هـ .
٩٠. دروس في المذاهب النحوية، د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م .
٩١. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣هـ .
٩٢. ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ .
٩٣. ديوان الأسود بن يعفر، صنعه: د/ نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد – العراق، ١٩٧٠م .
٩٤. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة .
٩٥. ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ .
٩٦. ديوان تأبط شرا وأخباره، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ .
٩٧. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ .
٩٨. ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ .
٩٩. ديوان الحماسة، لأبي تمام الطائي، رواية: أبي منصور الجواليقي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ .

١٠٠. ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ .
١٠١. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت .
١٠٢. ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ .
١٠٣. ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ .
١٠٤. ديوان السري الرفاء، تحقيق: د/ حبيب حسين الحسيني، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر، ١٩٨١م .
١٠٥. ديوان السموأل بن عادياء، دار صادر، بيروت – لبنان .
١٠٦. ديوان الشنفرى، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ .
١٠٧. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٣هـ .
١٠٨. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت – لبنان .
١٠٩. ديوان العجاج (رواية الأصمعي)، تحقيق: د/ عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق – سوريا .
١١٠. ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٣٨٥هـ .
١١١. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د/ فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ .
١١٢. ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ .

١١٣. ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ .
١١٤. ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م .
١١٥. الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢ .
١١٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ .
١١٧. رغبة الآمل من كتاب الكامل، لسيد بن علي المرصفي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة – مصر .
١١٨. زهر الربى على المجتبى على سنن النسائي، للسيوطي، مطبعة الحلبي، ط ١، ١٣٨٣هـ .
١١٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ .
١٢٠. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ .
١٢١. سمط اللآلئ (شرح أمالي القالي)، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ .
١٢٢. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحقيق: د/ بشار عواد معروف (وآخرين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ .
١٢٣. شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، تحقيق: د/ أحمد أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، المنصورة – مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ .
١٢٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ .
١٢٥. شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د/ محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق – سوريا، ط ١، ١٤٣٣هـ .

١٢٦. شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو (كتاب الشعر)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ .
١٢٧. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ .
١٢٨. شرح الأشموني المسمى: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٣١هـ .
١٢٩. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت – لبنان .
١٣٠. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة – مصر، ط ١، ١٤١٠هـ .
١٣١. شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة جزيرة الورد ومكتبة الإيمان، المنصورة – مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ .
١٣٢. شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر .
١٣٣. شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق: د/ سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤١٩هـ .
١٣٤. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح .
١٣٥. شرح جمل الزجاجي، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ .
١٣٦. شرح الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ .
١٣٧. شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د/ محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ .
١٣٨. شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق:

أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ .
١٣٩. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ .
١٤٠. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد الزفزاف (وآخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ .
١٤١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .
١٤٢. شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت .
١٤٣. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي، العراق، ١٣٩٧هـ .
١٤٤. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥ .
١٤٥. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ .
١٤٦. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٢٩هـ .
١٤٧. شرح كافية ابن الحاجب، عبد العزيز جمعة الموصلي، تحقيق: د/ علي الشوملي ، دار الكندي ودار الأمل، إربد – الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ .
١٤٨. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٤٠٢هـ .
١٤٩. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ .
١٥٠. شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د/ فائز فارس، الطبعة الأولى،

الكويت، ١٤٠٤هـ .
١٥١. شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الزوزني، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ .
١٥٢. شرح مغني اللبيب المسمى بـ (شرح المزج)، للدماميني، تحقيق: د/ عبد الحافظ العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩هـ .
١٥٣. شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت – لبنان .
١٥٤. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط ١، ١٤١٨هـ .
١٥٥. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت .
١٥٦. شرح المكودي على الألفية، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ .
١٥٧. شرح ملحة الإعراب، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: د/ فائز فارس، دار الأمل، إربد – الأردن، ط ١، ١٤١٢هـ .
١٥٨. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب – سوريا، ط ١، ١٣٩٣هـ .
١٥٩. شعر هدبة بن الخشرم العُذري، د/ يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت ، ط ٢، ١٤٠٦هـ .
١٦٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السلسيلي، تحقيق: د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة، ط ١، ١٤٠٦هـ .
١٦١. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د/ طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٥هـ .
١٦٢. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .

١٦٣. صحيح البخاري، تحقيق: عبد السلام علوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٧هـ .
١٦٤. صحيح سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ .
١٦٥. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١، ١٤١٢هـ .
١٦٦. صحيح مسلم بشرح النووي، مؤسسة قرطبة، ط ٢، ١٤١٤هـ .
١٦٧. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النيلي، تحقيق: د/ محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ .
١٦٨. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م .
١٦٩. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي، شرح: محمد بهجة البغدادي، المكتبة العربية بالعراق والمطبعة السلفية بمصر، ١٣٤١هـ .
١٧٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ .
١٧١. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ .
١٧٢. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر .
١٧٣. طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٧هـ .
١٧٤. طرد الباب على وتيرة واحدة، د/ محمد بن حماد القرشي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٥، ع٢٥، شوال ١٤٢٣هـ.
١٧٥. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية، بيروت – لبنان .
١٧٦. علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ .
١٧٧. علم المعاني، د/ بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار، القاهرة – مصر، ط ٢، ١٤٢٥هـ .
١٧٨. علم المعاني، د/ عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان .
١٧٩. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ .
١٨٠. غاية النهاية في طبقات القراء، للإمام شمس الدين بن الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ .
١٨١. الفائق في غريب الحديث، لجار الله الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط ٢ .
١٨٢. فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط ٤، ١٤٢٨هـ .
١٨٣. فُرحة الأديب، لأبي محمد الأعرابي الملقب بـالأسود الغندجاني، تحقيق: د/ محمد علي سلطاني، دار النبراس، ط ١، ١٤٠١هـ .
١٨٤. فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط ٦، ١٤٢٠هـ .
١٨٥. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ .
١٨٦. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، لمحمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٩٥هـ .
١٨٧. فهارس معاني القرآن للفراء، إعداد: د/ فائزة عمر علي المؤيد، مطابع الرضا، الدمام، ١٤١٤هـ .
١٨٨. الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني، صنعه: د/ عبد الفتاح السيد سليم،

معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ .
١٨٩. الفهرست، للنديم المعروف بالوراق، تحقيق: رضا – تجدد .
١٩٠. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين الجامي، تحقيق: د/ أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٣هـ .
١٩١. الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ .
١٩٢. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ .
١٩٣. الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ٤، ١٤٢٥هـ .
١٩٤. الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ .
١٩٥. الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، تعليق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان .
١٩٦. الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقيق: د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦هـ .
١٩٧. الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، لمحمد بن أحمد عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ .
١٩٨. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بلبنان ودار الفكر بسوريا، ١٤٢٢هـ .
١٩٩. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٦، ١٤١٧هـ .
٢٠٠. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٧١م .
٢٠١. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١،

١٤٢٤هـ .
٢٠٢. لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ .
٢٠٣. اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ .
٢٠٤. المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت – لبنان .
٢٠٥. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٢ .
٢٠٦. مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في دولة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م .
٢٠٧. المجتبى من السنن المشهور بـ (سنن النسائي)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، بيت الأفكار الدولية، عمَّان – الأردن، ١٤٢٠هـ .
٢٠٨. المجموعون في خمسة وسبعين عاما، إعداد: د/ محمد مهدي علام ود/ محمد حسن عبد العزيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة – مصر، ١٤٢٨هـ .
٢٠٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ٢ .
٢١٠. المحرر في النحو، لعمر بن عيس الهرمي، تحقيق: د/ منصور علي محمد عبدالسميع، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ .
٢١١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالة الفاروق (وآخرين)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط ٢، ١٤٢٨هـ .
٢١٢. المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق: د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمَّان – الأردن، ط ١، ١٤٣١هـ .
٢١٣. المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د/ طه جابر

العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان .
٢١٤. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ .
٢١٥. المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
٢١٦. المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ١٠، ٢٠٠٨م .
٢١٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢ .
٢١٨. المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف المصرية، ١٤٠١هـ .
٢١٩. المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث، القاهرة – مصر، ط ٢ .
٢٢٠. المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا، ١٣٩٢هـ .
٢٢١. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (وآخرين)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ .
٢٢٢. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط ١، ١٤٠٥هـ .
٢٢٣. المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ .
٢٢٤. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر، مطبعة المدني ، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ .
٢٢٥. المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ .
٢٢٦. المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا .

٢٢٧. المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص لأبي العلاء صاعد البغدادي، إعداد: إبراهيم علي عسيري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ .

٢٢٨. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٢هـ .

٢٢٩. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق – سوريا، ط ١، ١٤٢٤هـ .

٢٣٠. المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م .

٢٣١. المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض ابن حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط ١، ١٤٠١هـ .

٢٣٢. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د/ نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م .

٢٣٣. معاني الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، ط ٣، ١٤٠٤هـ .

٢٣٤. معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي (وآخرين)، دار السرور، بيروت – لبنان .

٢٣٥. معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، تحقيق: د/ عبدالأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ .

٢٣٦. معاني النحو، د/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان – الأردن، ط ٥، ١٤٣٢هـ .

٢٣٧. معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني،مكتبة لبنان،بيروت،ط ٢، ١٩٨٥م .

٢٣٨. معجم القراءات، د/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق – سوريا، ط ١، ١٤٢٢هـ .

٢٣٩. معجم المؤلفين،لعمر رضا كحالة،مؤسسة الرسالة، بيروت،ط ١، ١٤١٤هـ .
٢٤٠. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ .
٢٤١. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى (وآخرين)، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول – تركيا، ط ٢ .
٢٤٢. المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: د/ عبد الرزاق السعدي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، ط ١، ١٩٩٩م .
٢٤٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ .
٢٤٤. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد – العراق، ط ١، ١٤٠٢هـ .
٢٤٥. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: د/ خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٣٠هـ .
٢٤٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (وآخرين)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ .
٢٤٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ .
٢٤٨. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م .
٢٤٩. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ .
٢٥٠. المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري،

المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩١هـ .
٢٥١. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ .
٢٥٢. المنصف (شرح لكتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٧٣هـ .
٢٥٣. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د/ عبد الكريم مجاهد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ .
٢٥٤. الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي، شرحه: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق – سوريا .
٢٥٥. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للمرابط الدلائي، تحقيق: د/ مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي – ليبيا .
٢٥٦. النحو القرآني: قواعد وشواهد، د/ جميل أحمد ظفر، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤١٨هـ .
٢٥٧. نحو القراء الكوفيين، لخديجة أحمد مفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ .
٢٥٨. النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ٥ .
٢٥٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ .
٢٦٠. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن محمد إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٣هـ .
٢٦١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ .
٢٦٢. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ .

٢٦٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمملكة المغرب، ١٤٢٠هـ .
٢٦٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٣٨٣هـ .
٢٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون ود/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ .
٢٦٦. الواضح، لأبي بكر الإشبيلي، تحقيق: د/ عبد الكريم خليفة .
٢٦٧. الوسيط في المذهب، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ .
٢٦٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ .

فهرس الموضوعات

المقدمة : ٦-١١

التمهيد : وفيه : ١٢

أ / ترجمة موجزة لعباس حسن : ١٣-١٥

بـ / تعريف موجز بكتاب (النحو الوافي) : ١٦-١٧

الفصل الأول : الرأي الكوفي في الأدوات : ١٨

* **المبحث الأول:** في عمل الأدوات: وفيه ست مسائل : ١٨

١- حكم (لا) النافية بعد حرف الجر : ١٩-٢٦

٢- ناصب المضارع المسبوق بلام التعليل : ٢٧-٣٢

٣- ناصب المضارع بعد (كما) : ٣٣-٣٧

٤- إعمال (إذن) إذا سبقت بـ (إنّ) واسمها وتلاها المضارع : ٣٨-٤٣

٥- حذف (أنْ) والنصب بها في غير مواضعها : ٤٤-٥٠

٦- جزم المضارع بعد (لا) النافية : ٥١-٥٥

* **المبحث الثاني:** في معاني الأدوات: وفيه ست مسائل : ٥٦

١- مجيء (مِنْ) زائدة : ٥٧-٦٦

٢- نيابة حرف جر عن آخر : ٦٧-٧٤

٣- مجيء (الواو) زائدة : ٧٥-٨٢

٤- إفادة (أو) للإضراب : ٨٣-٨٩

٥- العطف بواو المعية وفاء السببية : ٩٠-٩٤

٦- العطف بـ (أي) إذا وليها مفرد : ٩٥-٩٧

* **المبحث الثالث:** في أحكام الأدوات: وفيه مسألتان : ٩٨

١- دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة : ٩٩-١٠٩

٢- وقوع (أنْ) ظاهرة بعد (كي) : ١١٠-١١٤

الفصل الثاني : الرأي الكوفي في نظام الجملة : ١١٥

* **المبحث الأول:** في إعراب الأسماء : ١١٥

أ / المعربات: وفيه سبع مسائل : ١١٥
١- علامة نصب جمع المؤنث السالم : ١١٦-١٢٢
٢- موضع (أنْ) بعد أفعال المقاربة والرجاء : ١٢٣-١٢٩
٣- القياس على قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) : ١٣٠-١٣٢
٤- إعراب قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا) : ١٣٣-١٤١
٥- إضافة الشيء إلى نفسه : ١٤٢-١٤٧
٦- جمع مميِّز (كم) الاستفهامية : ١٤٨-١٥٢
٧- إعراب تمييز (كذا) : ١٥٣-١٥٨
ب / المبنيات: وفيه مسألتان : ١٥٩
١- القول في (إيّا) ولواحقها : ١٦٠-١٦٤
٢- حكم المركب العددي في النداء : ١٦٥-١٦٨
* المبحث الثاني: في إعراب الأفعال : ١٦٩
أ / المعربات: وفيه أربع مسائل : ١٦٩
١- حكم المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء : ١٧٠-١٧٣
٢- نصب المضارع بعد (ثم) في جواب الطلب : ١٧٤-١٨١
٣- جزم المضارع في جواب غير الطلب : ١٨٢-١٨٧
٤- جزم المضارع في جواب النهي : ١٨٨-١٩٥
ب / المبنيات: وفيه مسألة : ١٩٦
١- مجيء خبر (ليس) فعلا ماضيا : ١٩٧-٢٠٣
الفصل الثالث : الرأي الكوفي في عوارض التركيب : ٢٠٤
* المبحث الأول: في التقديم والتأخير (الرتبة): وفيه ثلاث مسائل: ٢٠٤
١- تقدم معمول الصلة على الموصول : ٢٠٥-٢١١
٢- تقديم الفاعل على عامله : ٢١٢-٢١٧
٣- تقديم معمول الصفة على الموصوف : ٢١٨-٢٢٣
* المبحث الثاني: في الحذف والإضمار: وفيه خمس مسائل : ٢٢٤

١- إعمال ضمير المصدر : ٢٢٥-٢٣٠
٢- استغناء السببي بـ (أل) عن ضمير صاحب الصفة : ٢٣١-٢٣٦
٣- نصب (أفعل) التعجب لمفعولي (ظنّ وكسا) : ٢٣٧-٢٤٢
٤- حذف جواب الشرط : ٢٤٣-٢٤٧
٥- المضارع المرفوع بعد فعل الشرط : ٢٤٨-٢٥٤
الخاتمة : ٢٥٥-٢٦٠
الفهارس الفنية : ٢٦١
فهرس الآيات القرآنية : ٢٦٢-٢٦٧
فهرس الأحاديث النبوية : ٢٦٨-٢٦٩
فهرس الأشعار والأرجاز : ٢٧٠-٢٧٥
ثبت المصادر والمراجع : ٢٧٦-٢٩٨
فهرس الموضوعات : ٢٩٩-٣٠٢